

معالي رئيس المجلس : زملائي الأفاضل  
 اشكركم واشكر اللجنة القانونية رئيس ومقرر  
 واعضاء على الجاز قانون البيعة ، وأرفع الجلسة  
 الي صباح يوم الاربعاء الساعة العاشرة .

السيد الامين العام :  
 ٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
 • عينت يوم الاربعاء الساعة العاشرة  
 صباحاً .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة  
 حكيم خيمر

معالي رئيس المجلس  
 المهندس سعد هاني السورور



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني  
 عشر المنعقدة في ٢٨ / صفر / ١٤١٦ هجرية الموافق ٢٦ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (١٣)

### - جدول الأعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٤
- أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد طاهر المصري المحترم .
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم شحدة المحترم .
- ٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٦٤٧٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ والمتضمن ٤  
 مشاريع القوانين التالية مع اعطائها صفة الاستعجال :-

هكذا من الأصل

أ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة (١٩٩٥) .  
يحال على اللجنة .

ب - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة (١٩٩٥) .  
يحال على اللجنة

ج - مشروع قانون الاستثمار لسنة (١٩٩٥)  
يحال على اللجنة

د - قرار اللجنة المشتركة رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ والمتضمن مشروع قانون  
المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

٧٩

١٣١

هـ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت يوم الاحد ١٩٩٥/٧/٣٠ الساعة الخامسة مساء .

## محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم  
الاربعاء الموافق ١٩٩٥/٧/٢٦ ميلادي ، عقد  
مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة  
الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة  
معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين  
عام مجلس الامة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : دولة  
السيد طاهر المصري ، السيد ابراهيم شحدة .  
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : السيد  
عبد المنعم ابو زلط ، د. همام سعيد ،  
د. احمد الكوفحي .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس  
الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :  
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب  
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير  
الشباب .

٥ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

٦ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي :  
وزير الخارجية .

٧ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير  
البريد والاتصالات .

٨ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير  
النقل .

٩ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير  
الدولة .

١٠ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير  
الصناعة والتجارة .

١١ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير  
المياه والري .

١٢ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير  
الصحة .

١٣ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :  
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٤ - معالي السيد سلامة حماد : وزير  
الداخلية .

١٥ - معالي الدكتورة ريماء خلف الهندي :  
وزير التخطيط .

١٦ - معالي الدكتور عبد الرزاق النور :  
وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٧ - معالي السيد عادل القضاة : وزير  
التموين .

١٨ - معالي المهندس منصور بن طريف :  
وزير الزراعة .

١٩ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير  
التعليم العالي .

٢٠ - معالي السيد هشام القل : وزير العدل .

٢١ - معالي السيد عبد الحميد العزام : وزير  
الدولة للشؤون البرلمانية .

هكذا من الأصل

- ٢٢- معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل .
- ٢٣- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٢٤- معالي المهندس سمير الحباشة : وزير الثقافة .
- ٢٥- معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير الدولة .
- ٢٦- معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .
- ٢٧- معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير التنمية الاجتماعية .
- ٢٨- معالي السيد سمير دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ٢٩- معالي السيد عبد الله الخطيب : وزير السياحة والآثار .
- وحضر من الأمانة العامة :
- السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسين ، السيد محمد الردهي ، السيد عمر الشوابكة .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني اعلان بدء الجلسة ،  
السيد الامين العام جدول الاعمال .  
السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم  
١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .  
معالي رئيس المجلس : يعنى .  
السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من دولة السيد طاهر المصري المحترم .

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم شحدة المحترم .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على اجازات السادة النواب ؟ موافقون .

السيد الامين العام :

٣- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٤٧٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ والمتضمن مشاريع القوانين التالية مع اعطائها صفة الاستعجال :

أ . مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ض / ١ / ٦٤٧٢

التاريخ : ٢٥ / ٢ / ١٤١٦

الموافق : ٢٣ / ٧ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

بشكلها الذي أقره مجلس الوزراء في جلساته المتعقبة بتاريخ ٨ ، ١٥ ، ١٨ / ٧ / ١٩٩٥ مع الاسباب الموجبة لها ، رجاء احالتها الى مجلس النواب للنظر في اقرارها مع اعطائها صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان /  
مع نسخين من مشروع القانون .

أبحث لمالككم ب (٢٠٠) نسخة من كل من :-

١- ( مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ ) .

٢- ( مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ ) .

٣- ( مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥ ) .

هنا من الأصل



## الاسباب الموجبة لتعديل قانون الضريبة العامة

على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤

تري وزارة المالية انه اصبح من الضروري اعادة النظر في اوجه النظام الضريبي في الاردن مما يضمن دعم الادخار وتشجيع الاستثمار والحد من الاستهلاك لزيادة الاعتماد على الذات ضمن الاطر التي سنها الدستور الاردني والتي من اهمها :-

- ١- الاخذ بمبدأ التكليف التصاعدي للضريبة .
- ٢- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية
- ٣- مراعاة مقدرة المكلفين على الاداء

كما ترى انه من الضروري اعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار لمعالجة قضايا الاستثمار ومنح الاعفاءات من خلال القوانين ذات العلاقة بدلا من حصرها في قانون تشجيع الاستثمار واللجان المنبثقة عنه وبما يضمن شفافية التصوص ووضوحها وتنظيم العلاقة بين المستثمر والاجهزة الحكومية المختصة والحد من الروتين والبيروقراطية .

وضمن الاطار المبين اعلاه اقرت الحكومة اجراء حزمه من الاملاحات والاجراءات الضريبية تتضمن ما يلي :-

- ١- وضع قانون جديد لضريبة الدخل
- ٢- تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات
- ٣- وضع قانون جديد لتشجيع الاستثمار

وفيما يلي الاسباب المباشرة والموجبة لتعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات :-

اولا: لدى تطبيق احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات خلال السنة المنقضية ظهرت مشكلات متعددة ناجمة عن اسباب مختلفة اقتضت اجراء التعديلات المقترحة على القانون ونورد ادناه اهم هذه الاسباب :-

- ١- عدم وضوح لمصوص بعض التعاريف او قصورها عن اعطاء المدلول الحقيقي للتعريف مما اقتضى تعديل واعادة صياغة تعريف بعض المصطلحات واضالة تعريف للمنتج المانع .

٢- شمول الضريبة للعديد من المنتجات الزراعية التي تستخرج بطرق بسيطة كيزر البطيخ والفستق المقشر ، الجوز ، اليانسون الامر الذي استوجب تعديل نص المادة ٣ من القانون باستثناء عمليات الحصول على المنتجات الزراعية بطريقة التقشير والتجفيف او غيرها من الوسائل الاولى من الخضوع للضريبة .

٣- تم شمول الكثير من المنتجين للضريبة نتيجة وجود النص القانوني في المادة ١٣ على وجوب الصانع بالتسجيل اذا كان حجم مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة والمعفاة منها تبلغ حد التسجيل رغم انه في كثير من الحالات تكون النسبة الغالبة للسلع المنتجة غير خاضعة للضريبة . وقد تم تدارك ذلك من خلال التعديل المقترح بحيث لا يسجل الا الصانع الذي تبلغ مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة فقط حد التسجيل .

٤- التسجيل الطوعي : لم يسمح القانون بالتسجيل الطوعي سوى للصانع او مؤدي الخدمة ممن هم دون حد التسجيل ونظرا لوجود العديد من المصدرين من غير الصناعيين او وجود العديد من الوسطاء والذين يحتفلون بعمليات شراء سلع معينة من الانتاج المحلي ثم يبيعها لمصانع اخرى تشكل فيها هذه السلع مدخلات انتاج لسلع اخرى خاضعة للضريبة ، ولا يستفيد هؤلاء المصدرون او الوسطاء من مبدأ الخصم والرد الضريبي ، فقد تم تعديل النص على نحو يخدم مصلحة الصناعة المحلية وتمكين هؤلاء من الاستفادة من خصم ورد الضريبة مما يقلل من تكلفة الانتاج ويشجع الصادرات ويحسن ظروف المنافسة للسلع المحلية امام السلع المستوردة

٥- لم ينص القانون الحالي نصا صريحا على كيفية التعامل مع السلع المستوردة من الدول التي ترتبط مع المملكة باتفاقات تفضيلية تعفى بموجبها السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى كليا او جزليا ولغايات تجنب الاشكالات القانونية في تحديد مفهوم القيمة الواجب اعتمادها لغايات فرض الضريبة على هذه السلع فقد تم تعديل نص المادة ١٥/ب باضافة عبارة يمكن من استيفاء الضريبة على السلع المستوردة بحسب القيمة المتخذة اساسا لاستيفاء الرسوم الجمركية مضافا اليها تلك الرسوم والضرائب كما لو استوفيت فعلا وذلك لغايات حماية الصناعة المحلية .

هنا من الأصل

٦- لم ينص القانون على تحديد مهلة زمنية لتقديم القرارات الضريبية ودفع الضريبة على السلع الخاضعة لضريبة نوعيه، الامر الذي ادى الى التراخي في دفع هذه الضريبة •  
ولما كانت السلع الخاضعة لضريبة نوعيه تشكل عماد حصيلة ضريبة المبيعات ولغايات الاسراع في دفع هذه الضريبة المحصلة فقد تم تعديل نص الفقرة ب من المادة ١٦ والتي اوجبت تقديم الاقرار ودفع الضريبة خلال خمسة عشر يوما من انقضاء شهر المحاسبه •

٧- اختلاف وجهات النظر بين دائرة الجمارك والصناعيين حول تحديد مفهوم مدخلات انتاج السلع التي يتوجب خصم الضريبة المستولاه عنها من اصل الضريبة المتوجبه على المنتج النهائي حيث ترى الجمارك ان مبدأ الخصم يطبق على مدخلات الانتاج التي تدخل في صلب العملية الانتاجية وقد تم الاتفاق مع ممثلي القطاع الخاص لدى مناقشة التعديلات المقترحة على القانون ، على تعديل نص المادة ١٩/ب/٢ بحيث يسمح النص بخصم الضريبة المستولاه على الخدمات وقطع غيار الماكينات الصناعية التي تنتج سلعا خاضعة للضريبة بحد لا يتجاوز ٢٪ من قيمة هذه الماكينات سنويا •

٨- عدم وجود نص في القانون يسمح برد الضريبة لغير المسجل ، وقد تم تعديل نص المادة ٢٠ بحيث يتمكن كل مصدر من استرداد الضريبة التي سبق وان دفعت على السلع المصدرة مما يشجع تصدير السلع المحلية ويحسن ظروف منافستها في الخارج •

٩- اقتصر نص المادة ٢٢ من القانون على اعفاء السلع المستورده من قبل الدبلوماسيين ولم يشمل الصناعات المحلية •  
وقد تم تعديل النص بشمول السلع المنتجة محليا بهذا الاعفاء لتشجيع السفارات والهيئات الدبلوماسية على استعمال السلع المحلية •

١٠- ان الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون ( تأخير تقديم الاقرار ودفع الضريبة ) والبالغة من ١٠٠ - ٥٠٠ دينار خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء شهر المحاسبه لا تحقق رادعا كافيا لدفع المكلفين الى المبادرة بتقديم القرارات ودفع الضريبة المتوجبه وقد تم تعديل نص المادة ٣٦ بحيث اوجبت على المكلف دفع غرامه مقدارها ٢٪ من قيمة الضريبة على السلع الخاضعة لضريبة نوعيه عن كل شهر او اي جزء منه •

١١- ان الاعفاءات المنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون لم تتضمن تغطية شاملة للسلع التي يتوجب اعفاؤها مما اضطر الدالره الى رفع الامر لرئاسة الوزراء واستصدار قرارات باعفاء العديد من السلع والخدمات وذلك لحين اجراء التعديل •  
وقد تم ادراج السلع التي تم اعفاؤها بموجب قرارات من مجلس الوزراء واصلتها الى الجدول رقم (١) بالاضافة الى عدد من السلع الاخرى التي لم يتم اعفاؤها سابقا ومن اهمها الماكينات الصناعية كما تم تعديل بعض بنود الجدول لغايات شمول الاعفاء للسلع المماثلة كالشيس بانواعه والمداحل والجرافات •

ثانيا : كذلك شمل التعديل النسبة العامة للضريبة من ٧٪ الى ١٠٪ وذلك لتحقيق حصيلة اوفر للضريبة سيما وان التوجه ينصرف الى تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع بالاضافة الى التخفيضات التي تمت خلال الفترة الماضية والتي سبقت هذا التعديل •

ثالثا : تعويض الخزينه عن النقص في حصيلة الايرادات الناجمة عن تخفيض نسب ضرائب الدخل على الارباح سواء للشركات او الافراد او زياده الاعفاءات •

EA20

ملحق من الأصل

مستخرج  
قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥  
قانون تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات

المادة (١): يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ ) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي :  
أولاً : بالناء تعريف كل من الكلمات والعبارات التالية الواردة فيها والإستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي :

- الضريبة: الضريبة العامة على المبيعات وضريبة المبيعات الإضافية المنصوص عليها في هذا القانون .

- المكلف: كل صانع أو تاجر أو مؤد لخدمة بلغت مبيعاته حد التسجيل المعين وفق أحكام هذا القانون وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم مستوردها .

- السلعة : كل منتج مصنع سواء أكان محلياً أو مستورداً .

- الخدمة : كل عمل يقوم به الشخص لقاء بدل عنه ولا يشمل تزويد بضاعة .

- السلع المعفاة : السلع المنصوص عليها في جدول السلع المعفاة من الضريبة أو المعفاة بموجب أحكام هذا القانون .

ثانياً : بإضافة التعريف التالي إلى آخرها .

- المنتج الصالح : كل شخص يمارس بصورة اعتيادية أية عملية تصنيع سواء كانت بصلته رئيسية أو تلبية .

المادة (٣): تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (١) التالية إليها بعد عبارة " ويستثنى من ذلك " الواردة فيها وإعادة ترقيم الفقرات من (١ - ٣) منها لتصبح من (٢ - ٤) على التوالي .

١ - عمليات الحصول على المنتجات الزراعية بطريقة التقشير أو التجفيف أو غيرها من الوسائل الأولية .

المادة (٤): يلغى نص كل من الفقرتين ( أ ، ب ) من المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ - تخضع للضريبة السلع المصنعة محلياً والمستوردة باستثناء ما أعفي بنص خاص أو بموجب أحكام القانون أو الوارده في جدول الإعفاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون .

ب - تخضع للضريبة الخدمات المحلية والمستوردة باستثناء ما أعفي بنص خاص أو الوارده في جدول الخدمات المعفاة رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

المادة (٥): يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - مع مراعاة أحكام الفقرتين ( ب ، ج ) من هذه المادة :-

١ - تفرض ضريبة عامة بنسبة ١٠٪ من قيمة السلع المحلية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة .

٢ - ولغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي تحددها التعليمات التنفيذية .

ب - مع مراعاة أحكام الفقرة ج من هذه المادة :-

يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير فرض ضريبة مبيعات إضافية على السلع المستوردة المبينة في الجدول رقم (١/٥) بنسبة تعادل في أثرها الضريبي مقدار التخفيض الذي يتم من أصل النسب النافذة لرسم التعريف الجمركية في جداول التعريف الجمركية على هذه السلع عند تطبيق هذا القانون .

كما يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يفرض ضريبة مبيعات إضافية على السلع المستوردة والمحلية المماثلة المبينة في الجدول رقم (٥/ب) بنسبة تعادل في أثرها الضريبي كامل رسم التعريف الجمركية الذي يتم تخفيضه أو أي جزء منه من أصل النسب النافذة في جداول التعريف الجمركية على هذه السلع عند تطبيق القانون .

ج - يلحق بهذا القانون جداول تعتبر جزءاً من القانون ولا يجوز تعديلها إلا بقانون لاحق وهي كما يلي :-

١ - جدول بالسلع المعفاة من الضريبة جدول رقم (١)

٢ - جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة العامة بحد أعلى لا يتجاوز ( ٢٠٪ ) جدول رقم (٢)

٣ - جدول بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة جدول رقم (٣) .

هنا من الأصل



٤ - جدول بالخدمات المعفاة من الضريبة جدول رقم (٤) .

٥ - جدول بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات اضافية جدول رقم (٥) .

المادة (٦) : تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي بالفاء عبارة " والمعفاة منها " الواردة في السطر الثاني من هذه الفقرة.

المادة (٧) : يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
(ب) يجوز للشخص من غير المكلفين بالتسجيل ان يتقدم الى الدائرة لتسجيل اسفه وبياناته طبقا للشروط والاوزاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويعتبر في حالة التسجيل من المسجلين المشمولين باحكام هذا القانون.

المادة (٨) : يلغى نص الفقرة (ب) من المادة ١٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-

(ب) اما بالنسبة للسلع المستوردة فتكون القيمة التي تستوفي عنها الضريبة هي القيمة المتخذة اساسا لتحديد الرسوم الجمركية المعينه في جداول التعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع قبل سحبها من المركز الجمركي ، مضافا اليها تلك الرسوم والضرائب ، وان كانت السلع المستوردة معفاة منها كلياً او جزئياً بموجب أي اتفاق .

المادة (٩) : تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الأصلي باضافة النص التالي الى آخرها خلال ثلاثة اسابيع من القضاء شهر المحاسبه .

المادة (١٠) : تعدل الفقرة (٢) من المادة (١٩) من القانون الأصلي باضافة النص التالي الى آخرها (بما في ذلك الخدمات وقطع غيار الماكينات الصناعية التي تنتج سلماً خاضعة للضريبة بحد لا يتجاوز ٣٪ سنوياً من قيمة هذه الماكينات) .

المادة (١١) : تعدل المادة (٢٠) من القانون الأصلي بالفاء عبارة ( للمسجل ) الواردة في مطلعها

المادة (١٢) : يلغى نص كل من الفقرتين (أ،ب) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :

أ- يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفقاً لتوصيات وزير الخارجية ، ما يستورد او ما يشتري من الانتاج المحلي ، للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ، وكذلك ما يستورد او ما يشتري من الانتاج المحلي للاستعمال الشخصي لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي العاملين غير الفخريين المعتمدين لدى المملكة.

ب- يعفى من الضريبة ما يستورد او ما يشتري من الانتاج المحلي للمنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية العاملة بالمملكة وموظفيها الأجانب الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية.

المادة (١٣) : يعدل نص المادة (٢٦) من القانون الأصلي وذلك باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة " التعليمات التنفيذية الواردة فيها " :

في حالة عدم اداء الضريبة في الموعد المحدد تستوفي غرامه بواقع ٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع الخاضعة لضريبة نوعية عن كل شهر او اي جزء منه بالاضافة الى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (٢٥،٢٢) من القانون الأصلي ويتم تحصيلها مع الضريبة وبدأت اجراءاتها .

المادة (١٤) : يلغى نص المادة (٣٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ - تطبق محكمة الجمارك البدائية والاستئنافية اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك وفي قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمدنية وذلك بالقدر والحدود التي لا تتعارض مع الأحكام الواردة في هذا القانون

ب - تطبق على البضائع المستوردة أحكام المخالفات وجرائم التهريب المنصوص عليها في قانون الجمارك وتراعى عند احتساب الغرامات المتوجبة لضريبة المبيعات التي تكون قد تعرضت للضياع شأنها شأن الرسوم والضرائب الاخرى وتطبق عليها العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (١٥) : تعدل الجداول الملحقه بالقانون الأصلي على الوجه التالي :

اولاً:- الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأصلي بالسلع المعفاة من الضريبة:-

أ- الفاء الفقرة (٤٧) منه والاستعاضه عنها بالنص التالي:-

بولدوزرات وجرافات تسويه الطرق ( انجلدوزرات ) والات تسويه وكشط ( سكرير ) مجارف آليه والات استخراج ومحملات ومحملات بمجارف والات دك ومخادلات ذاتية الحركة ، آلات واجهزة متحركة اخر ، للتسويه والتمهيد والكشط والحفر والتكثيب والتقيب واستخراج الاتربة ، للتربه او المعادن او الخامات ، آلات ارساء او لزج الاوتاد ، جرافات الثلج ( اصناف البندين ٨٤ / ٢٩ ، ٨٤ / ٣٠ )

ب- تعدل الفقرة (٥٤) من الجدول بشطب عبارة البطاطا المقلية

ج - اضافة السلع التالية الى الجدول

٥٦ - مدخلات التاج صناعة الادويه

٥٧ - الكواشف المخبريه

ملحق من الأصل

- ٥٨ - التقود الورقية والمعدنية  
٥٩ - مدخلات انتاج صناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية  
٦٠ - مدخلات انتاج صناعة الاعلاف  
٦١ - الآلات والمعدات الصناعية المعفاة بموجب جداول التعريفات الجمركية  
٦٢ - المطاط المستورد من قبل مصانع تلبس الاطارات ، المسجلة في شبكة الضريبة  
٦٣ - المولاس ( العسل الأسود ) لصناعة الخميرة  
٦٤ - الخميرة ومحسنات الخبز المنتجة محليا  
٦٥ - الجير الحي ، الجير المطفأ ، الطوب الرملي الجيري المنتجة محليا  
٦٦ - مدافئ البواري وتوابعها المنتجة محليا  
٦٧ - بقول قرنيه يابسة التي جرى عليها اي عملية من عمليات التصنيع وتشمل :  
"بازيلاء ، حمص ، لوبيا ، او فاصوليا ، عدس ، فول " المنتجة محليا  
٦٨ - اطباق البيض المنتجة محليا  
٦٩ - السخانات الشمسية المنتجة محليا  
٧٠ - المواد العازلة للبناء الموفرة للطاقة المنتجة محليا  
٧١ - الأقمشة المصنوعة محليا  
٧٢ - منتجات المطاحن المحلية من البهارات والتوابل والزعرير وغيرها من الاعشاب .  
ثانيا :- الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الاصلي الخاص بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة (٢٠٪) تعدل  
الفقرة ٢٦ منه باضافة عبارة المصنعة الى آخرها بحيث تصبح على النحو التالي :-  
٢٦ - الكافيار وابداله والجمبري والقرندس المصنعة .  
ثالثا - الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الاصلي الخاص بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية تعدل  
الفقرة (١٧) منه وكما يلي :
- ١- الغاء البند (٩) من الفقرة (أ) السجائر المطروحة للاسواق المحلية والاستعاضة عنه بما يلي :-  
٩- غيرها:  
أ- الاصناف المحلية التي تنتج لاحقا المماثلة من سعر البيع للاصناف الواردة بالفقرات من ١-  
٨ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الاصناف .  
ب- غيرها العلبة الواحدة ٢٨٥ فلس

- ب- الغاء البند (٩) من الفقرة (ب) السجائر المسلمة للقوات المسلحة والاستعاضة عنه بما يلي :-  
٩- غيرها:  
أ- الاصناف المحلية التي تنتج لاحقا المماثلة في سعر البيع للاصناف الواردة بالفقرات من ١-  
٨ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الاصناف .  
ب- غيرها العلبة الواحدة ٣٤٢ فلس
- ج- الغاء البند (٩) من الفقرة جـ السجائر المسلمة للهيئات السياسية والديوان الملكي وعالية  
والسوق الحرة والاستعاضة عنه بما يلي :-  
٩- غيرها:  
أ- الاصناف المحلية التي تنتج لاحقا المماثلة في سعر البيع للاصناف الواردة بالفقرة من ١-  
٨ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الاصناف .  
ب- غيرها العلبة الواحدة ٢٩٧ فلس
- د- الغاء البند (٧) من الفقرة د السجائر المستوردة والاستعاضة عنه بما يلي :-  
٧- أ- ونستون العلبة الواحدة ٣٤٠ فلس  
ب- جولد كوست العلبة الواحدة ٣٤٠ فلس  
ج- فايسوري العلبة الواحدة ٣٤٠ فلس  
د- لافي العلبة الواحدة ٣٤٠ فلس
- رابعا - يلغى الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول التالي :-  
جدول رقم (٤) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ بالخدمات  
المعفاة من الضريبة  
١ - الخدمات المالية  
٢ - الخدمات التعليمية  
٣ - الخدمات الاجتماعية  
٤ - الخدمات الطبية  
٥ - خدمات النقل العام  
٦ - الخدمات الخاضعة للضريبة الاضائية لعام ١٩٩٩ .

ملحق من الأصل



## ٧- خدمات غرفة التجارة وغرفة الصناعة

خامساً : إضافة جدول رقم (٥) الخاص بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية وكما يلي :-  
جدول رقم (٥) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية:

## أ - جدول بالسلع المستوردة الخاضعة للضريبة الإضافية :-

- ١- المياه الطبيعية والمعدنية والغازية بما في ذلك مياه الصودا
- ٢- المشروبات الغازية
- ٣- البيرة بما في ذلك البيرة بدون كحول
- ٤- النبيذ
- ٥- مشروبات روجيه
- ٦- التبغ ومصنوعاته

## ب - جدول بالسلع المحلية والمستوردة الخاضعة لضريبة إضافية

- ١- سيارات سياحية وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدداً الداخلة منها في البند 87.02)، بما في ذلك سيارات السائيشن (بولك) وسيارات السباق.
- ٢- الأجهزة الحرارية الكهربائية
- ٣- أجهزة الهاتف والمسجلات والفيديوات وإن كانت مدمجة مع أو مدمجة معها أجهزة أخرى
- ٤- أجهزة التصوير الفوتوغرافي
- ٥- كاميرات الفيديو (أجهزة تسجيل الصورة والصوت، أو الصورة).

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خالد عبد النبي .

السيد خالد عبد النبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، أيها الاخوة النواب الكرام  
قبل أقل من عام كنا وافقنا على قانون ضريبة المبيعات وقد أخذنا وعداً من الحكومة بأن لا يعود هذا القانون للمجلس للبحث فيه مرة ثانية لا بالتعديل أو التبديل قبل ستين على بدء تنفيذه .

أيها الاخوة الكرام

أريد أن اذكركم بأن المواطن في هذا البلد يزرع تحت طائلة الجوع والعطش والفقر والحرمان . فالمواد المعيشية أصبحت غالية لا تطاق وكذلك لوازم الحياة الأخرى ماذا نقول للمواطن الفقير وكيف نبرر موقفنا امامه ونحن لساهم بدفعه إلى هاوية الفقر والحرمان . بأي طريقة نقنع بأن هذا القانون لصالحه وبأي وسيلة نعرفه بأن السعادة قادمة إذا وافقنا على هذا القانون .

أنني اطلب من الحكومة سحب هذا المشروع وارجو المجلس الكريم يقدم البحث به قطعياً وأنا واحد منكم أعلن بعدم تأييدي لهذا القانون وسأكون من المعارضين له . لذكركم بأن هذا القانون هو لصالح الغني والتاجر وإن وافقتم عليه فسيزداد الفقر وستزداد الرذيلة والأقارب والأجرام وستصلي كلنا طلاب مساعدات فقراء أذلاء وسيبقى الغني غنياً أكثر . والقانون لصالحه وسيزداد غناه .

وأخيراً أرجو معالي ابو حسن وهو الذي لم يوافق على رفع قيمة ضريبة المبيعات من (٧ - ١٠٪) ان يخبرنا ما هي الظروف التي دفعته لاحياء هذا القانون للمسمى قانون الربح الفاحش حتى وصلت الآن ضريبة المبيعات الى (٣٠٪) على حساب المستهلك المحتاج . مع كل الشكر والتقدير .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك و الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

أولاً : عندما يوضع أي قانون يعلم الجميع أن هذا القانون لن يكون مثالياً وقد تظهر هناك سلبيات أثناء التطبيق لا بد من تداركها ولا يتم مثل هذا التدارك إلا من خلال إجراء التعديلات ناهيك على انه مع حركة الزمن تكون هناك مستجدات ومتغيرات ولا بد من إجراء التعديلات المناسبة للملائمة هذه المستجدات والمتغيرات .

ثانياً : إن ما ورد من الاسباب الموجبة للتعديل في البند أولاً كلها اسباب تخدم المصلحة العامة سواء ما كان منها موجياً لتوضيح التعاريف والمصطلحات أو شمول الضريبة للعديد من المتعجات الزراعية التي تستخرج بطريقة بسيطة مما يوجب استثنائها أو ما يتعلق بالتسجيل الطوعي للمصدرين من غير الصناعيين والذين لا يستفيدون من الخصم الضريبي الأمر الذي يمكن سلباً على تكلفة الانتاج ويقلل من فرص المنافسة للسلع المحلية

هكذا من الأصل

والمداولة واعتقد أن الجميع مع سياسة الاعتماد على الذات وتبقى مصلحة الوطن والمواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود كالموظفين وصغار المزارعين والحرفيين هي العليا وخصوصاً في ظروف إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل والذي معه تقل الإيرادات العامة للخزينة .  
وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

بالأمس القريب أقر مجلسكم الموقر قانون ضريبة المبيعات لتصل بحدها الأعلى (٢٠٪) وبحدها الأدنى (٧٪) في المرحلة الأولى منها . ولكننا نلاحظ اليوم بعرض هذا القانون مرة أخرى من الحكومة لرفع نسبة الضريبة من (٧٪ - ١٠٪) وكلنا يعلم أن نسبة (٧٪) كضريبة على المبيعات قد أثقلت كاهل المواطن وادت إلى تآكل الدخولات وإزدياد الفقر كل ذلك كان بفعل أوامر البنك الدولي الذي لم يكتفي نسبة (٧٪) كحد أدنى لهذه الضريبة بل جاء اليوم مطالباً برفعه إلى (١٠٪) من خلال القانون المعروض على مجلسكم الموقر كل ذلك يحدث ولسان حال المواطن يقول صارخاً مستغيثاً الرحمة : الرحمة يا مجلس الأمة ، الشفقة الشفقة يا نواب الشعب فقد أثقل كاهلي بالضرائب الضخمة التي أصبحت

أمام السلع المستوردة وأيضاً ما يتعلق بكيفية التعامل مع السلع المستوردة من الدول التي ترتبط مع المملكة باتفاقيات تفضيلية تعفى بموجبها السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى مما يشكل خطراً على المنتج المحلي كما أنه لا بد من إجراء التعديل الضروري لتحسين الظروف التي من خلالها يتم استيفاء الضريبة من المكلفين دون ما إبطاء وإيقاع العقوبات الرادعة على الذين يحاولون التهرب من الضريبة .

معالي رئيس المجلس : يعني نحن لسنا بصدد مناقشة القانون الآن ، نحن بصدد إذا كان هناك أسباب تيديها لغاية قبول القانون أو رد القانون نحن بصدد هذا التصويت على قبول مناقشة القانون ، نحن مش بصدد الان قبول القانون وتحويله إلى لجنة أو عكس هذا الكلام ، لذلك أرجو أن ينصب حديثنا في هذا الاتجاه فيما لو قبلنا القانون سنناقش بالتفصيل كل حيثيات القانون .

الدكتور أحمد القضاة : سيدي أولاً أنا ناقش مبدأ قبول القانون ولم ادخل في التفاصيل .

معالي رئيس المجلس : أنا اشكر إذا لم تدخل في التفاصيل .

الدكتور أحمد القضاة :

ثالثاً : فيما يتعلق في البندين ثالثاً وثالثاً من الأسباب المرجحة وهن ما يتعلق برفع الضريبة من ٧٪ - ١٠٪ فهو أمر يبقى خاطئ للنقاش

خامساً : هل رفع النسبة ينال رؤوس الاموال والاغنياء ؟ ام انهم يحولون اي ضريبة الى جيب المستهلك الذي يعاني ويعاني الكثير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة الموضوع المطروح الان هو حزمة قوانين تم طلبها من قبل المجلس إحدى توصيات اللجنة المالية التي قامت بمناقشة قانون ضريبة المبيعات وكان الطلب في ذلك الوقت (١٠٪) ووفق على (٧٪) باعتبار أن قضية (١٠٪) مبرورة بحزمة من الضرائب ، وهي ضريبة الدخل وقانون الاستثمار ، في متغيرات كثيرة نتجت منذ اتفاق ضريبة المبيعات السابق ، الآن ندخل في مرحلة جديدة من الواجب ان ننظر الى مجموعة القوانين ، التي هي ضريبة الدخل ، ضريبة المبيعات ، قانون الاستثمار ، وأنا اتفق مع بعض التي قاله الاخوان ، لماذا الاسباب ولماذا النقطة الفلانية التي حكاها الدكتور بسام ، لكن اعتقد ان المجال الحقيقي لمناقشة هذه القضايا هي اللجان المختصة ، التي يتم فيها دراسة كل ما تفضل به الاخوان يجوز ان نتفق مع بعض ما قيل الان ، بالمناقشة والرأي الآخر والوصول الى حقيقة والوصول الى ما يرضيه النواب ، يتم من خلال المناقشة في اللجان المختصة للجنة المالية ، ولذلك انا اعتقد ليس من الضرورة الدخول في مناقشات تفصيلية

مهما غير قادر على توفير قوتي وقوت عيالي اليومي ولا حتى الجزء اليسير منها .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام  
لاني أضرم صوتي الى صوت المواطن وبلي ضميري استغاثته طالباً من نواب الشعب رد مشروع هذا القانون الى الحكومة وعدم النظر فيها . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

التحدث على شكل نقاط :-

النقطة الاولى لماذا إعادة النظر في هذا القانون بهذه السرعة ، بينما لدينا قوانين مؤقتة منذ عشرات السنين .

ثانياً : لماذا صفة الاستعجال لهذا القانون ، وصفة الاهمال لغيره من القوانين التي يطالب بها الناس ويطالب بها النواب .

ثالثاً : في الاسباب المرجحة ذكر للفرات في هذا القانون الذي اقره المجلس منذ بضعة أشهر ، ولكن الفرقات التي تحدث عنها الاسباب موجودة في كل قانون ، وربما أعطاه مده أطول من الزمن لكشف مزيداً من الفرقات وبالتالي يمكن تعديله في ضوء اكتشاف العدد الأكبر من هذه الفرقات .

رابعاً : الوضع الاقتصادي للباس لا يتحمل دفع النسبة من (٧ الى ١٠) .

هنا من أجل

لهذه القوانين الثلاثة ، التي اصلاً مطلوبة من قبل مجلس النواب ان تناقش من خلال اللجان المختصة حتى يكون فيه عندنا قناعة ويصير فيه نقاش مستفيض بيننا وبين الحكومة للاسباب والتعديلات المقترحة وبالتالي ايماننا مرحلة جديدة يجب ان نتعامل معها وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

حقيقة هذا القانون الذي لم يضي على تطبيقه إلا عام ، عندما تقدمت به الحكومة للموقرة صاحبة بحملة من الدعاية الاعلامية اوهمت المواطنين بأن هذا القانون سيساهم في تخفيض الاسعار لكن الواقع جاء بالعكس تماماً ، ارتفعت الاسعار ، ارتفعت نسبة غلاء المعيشة ، ازداد الفقر ومشكلات الاجتماعية وبالتالي ، ايضاً المبالغ التي حصلت من هذا القانون زادت على المبالغ التي كانت تحصل من ضريبة الاستهلاك ، كما بدأ في الموازنة بالرغم من ان الحكومة الموقرة قالت :

ان هذا القانون قانون احلالي بدلاً من قانون الاستهلاك كنا قد طالبنا عندما مر هذا القانون على اللجنة المالية بان تقدم الحكومة الموقرة بحزمة اصلاح ضريبي في حينها لم تقدم ، واستعجلت على هذا القانون ، تقدمت

الآن وهذا حسن لكن صعب ان تقدم بحزمة الاصلاح الضريبي الآن مع زيادة نسبة هذا القانون مما يضاعف العبء على المواطنين ، القانون لا يزال يحتاج الى جملة عمليات من الضبط والتحديد والتوضيح سواءً لحصل الضريبة او لدافعها كما بدأ ذلك في اللجنة المالية في لقاء مع معالي وزير المالية ومع طاقم الوزارة ومع عدد من اصحاب المصانع المنتجة ، وبالتالي هذا القانون لحد الآن لم يهضم ، ما ارى مبرر للاستعجال على تعديله بهذه الطريقة ، على الأقل حتى يهضم ونرى هل حقق اهدافه بالطريقة المطلوبة أولاً ، يبدو من خلال هذا القانون ومن خلال الحزمة الضريبية المقدمة من الحكومة الموقرة الآن ، ان التوجه الحكومي الآن يسير باتجاه جملة من القوانين التي تقدمت الى المجلس سواءً موضوع المياه وغيره من القوانين التي اعاد النظر فيها المجلس ، التوجه الآن لزيادة العبء الضريبي بالرغم من مضاعفة المشاكل الاجتماعية من الفقر والبطالة وغلاء المعيشة .

وفي الوقت الذي تتجه فيه الحكومة نحو تقليل نسبة الجمارك فيما يخدم الدول الصانعة ، نجد ان الحكومة تتجه باتجاه رفع نسبة الضرائب بما يضاعف العبء على المواطن وعلى المنتجات المحلية لهذه الاسباب ولغيرها كثيراً تحدث باختصار اطالب برد هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يجوز ان ينظر الى هذا القانون كوحدة منفصلة عن مجمل عملية الاصلاح الاقتصادي التي مستحق على هذا المجلس ، مبتدئة بهذه القوانين الثلاثة ، ويوجد مزيد من القوانين ولذلك اخذ القانون لوحده بالتحليل المجتزء فيه ظلم كثير ، لانه بعد قليل سوف يفتح موضوع ضريبة الدخل ، وهناك تخفيض في ضريبة الدخل ، ولن يتحدث الزملاء بالصوت العالي عن التخفيض ، علينا ان نعطي اللجنة المالية الفرصة ان تدرس كل هذه الصور مجتمعة بحيث نطلق في هذا الصيف عملية الاقتصاد والاصلاح الاقتصادي التي طالبنا نحن بها ، وهي تتدفق وتأتي في مواعيدها المناسب وارجو ان نصرف الى عملنا الرئيسي فنحيل على اللجنة المالية وفق النظام الداخلي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح الدكتور ان نصوت على الاحالة للجنة وهناك تهيئة على هذا ، سأتيح الفرصة لكنني بصعوبة استطيع ان اعرف من مع ومن ضد ، لكنني سأتيح فرصة لوجهتي النظر حتى تسمع ، لغاية ان يكون النقاش شامل للموضوع ومغطى من كافة النواحي ، دكتور بسام نقطة النظام .

الدكتور بسام العموش : شكراً .

نقطة النظام الحقيقة في بعض الاشخاص يقوموا بالتصوير في هذه القاعة ، ارجو اذا كان

هناك مراسل للبهود في هذه القاعة ان يخرج وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا عزيزي هناك وكالات انباء سمحنا لها بالتصوير لغاية بدء الجلسة عشر دقائق وطلبنا منهم الخروج ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

حضرات النواب

ان مشروع قانون ضريبة المبيعات المعدل المعروض علينا الآن اليوم تعديلاً لقانون لم يمر عليه سنة ، وقد زادت الاسعار في الاسواق على المستهلكين بنسب عالية واليوم مطلوب منا ان نوافق على زيادة ضريبة المبيعات من (٧ الى ١٠٪) ، والتي اذا اقرت ستزداد الاسعار في الاسواق بنسب ستفوق هذه النسبة ، وكلكم تعلمون ان المواطن لم يعد دخله الذي تأكل بشكلي عظيم من تلبية حاجاته الاساسية ، وان شيخ الفقر طال معظم طبقات الشعب ، كما ان الزميل عبد الله النصور تكلم عن ضريبة الدخل ، اعتقد ان قانون ضريبة الدخل وسننظر الى المشاريع الثلاثة بعين واحدة ان مشروع قانون ضريبة الدخل جاء ليخفض الضرائب على البنوك وشركات التأمين وعلى الكبار ، ولم يأتي لصالح طبقات الشعب لئلا ان تزيد ضريبة المبيعات على كامل الشعب فلنبقى الضريبة كما هي ولذلك لحق دخل مجزي للخزينة ، اتمنى رد مشروع القانون رحمة باباء الشريحة العريضة من ابناء شعبنا وشكراً .

هذه من اجل



معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي  
الرئيس .

اولاً سيدي اثني وبحرارة على مداخلة  
الشيخ الفاضل خالد المعجزة لانها مداخلة  
صادقة ومن القلب ، واضيف نعم طالبنا  
بالاصلاح الضريبي وطالبنا بحزمة من القوانين  
التي تعالج قضايا الاقتصاد من جوانبه المختلفة ،  
لكننا لم نطالب بأية قوانين واية اصلاحات  
ضريبية ، صفة الاستعجال التي تطلبها الحكومة  
واضح انها تأتي بمنظار الحكومة الذي تنظر الى  
مؤتمر عمان الاقتصادي باعتباره خشية الخلاص  
للاقتصاد الوطني ، وبدعوة حماية وتشجيع  
تنمية الاستثمار هذا الكلام الجميل الذي من  
خلاله تضع الحكومة مجموعة من القوانين  
الرقمية في غرف مغلقة وباحصاءات لا تأخذ  
بعين الاعتبار الابعاس الاجتماعية لهذه  
القوانين وللهذه الاجراءات على مستوى معيشة  
الناس واقصد الغالبية السباحة والسواد الاعظم  
من اللغات الشعبية والكادحة ، وكما قال  
الرميل حدادين عندما اشار الى التعديلات  
الواردة في قانون ضريبة الدخل ، ليس المواطن  
البسيط المعني بذلك ، المعني هم حفنة من  
كبار الراسمالين واصحاب المصالح العليا التي  
لنحرم دورهم الاقتصادي لكننا لا نقبل ان  
ياخذوا الحصة الاكبر من كعكة هذا الاقتصاد  
عليه سيدي انا اعتقد ان الاغلبية البرلمانية التي  
اعطيت الثقة للحكومة ومررت بسياساتها

الاقتصادية هي معنية بالاجابة على هذا  
السؤال وتقرر هل تمرر ام لا تمرر هذه  
القوانين من هذا المنظار وانا اقول زملاء المرلة  
في فمي ان الاغلبية البرلمانية اذا مررت هذه  
القوانين وبالصيغة المطروحة يندو المطالبة  
بانتخابات مبكرة مطلب شعبي سأضرب صوتي  
له وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : معالي الرئيس ،  
الزملاء الكرام .

سيدي بما انا امام ثلاثة مشاريع قوانين  
ضريبة المبيعات وضريبة الدخل والاستثمار  
تقدمت بها الحكومة بصفة الاستعجال وحيث  
ان توصيات اللجنة المالية في هذا المجلس قد  
طلبت من الحكومة الالتزام بتقديم حزمة  
الاصلاح الضريبي وها هي الحكومة تقدم  
قائني اقترح ان نحال هذه المشاريع الثلاثة الى  
اللجنة المختصة بذلك ودراستها والمجلس  
صاحب الولاية في ذلك ، اما بعد الدراسة  
والتحصيل ان يقبل او ان يرد هذه المشاريع  
واطلب التثنية على ذلك .

اصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : لدي ثمانية  
وعشرين زميل طالبن الكلام في هذا  
الموضوع ، تكلم لغاية الان عشرة ، يعني لا  
اعتقد ان الغاية ان يتكلم كافة الزملاء في هذا  
الموضوع في هذه اللحظة ، القضايا تبرز

للمبيعات من خلال التأكد من وجود سلع  
معفاة تشمل جميع السلع التي يستعملها ذوي  
الدخول المتدنية ، وفي القانون المعدل حوفظ  
على هذا الوضع نحن لدينا قناعة أن القانون  
المعدل لن يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة  
بالنسبة لذوي الدخل المتوسطة والمتدنية سيدي  
سيسرلي ويسر بالضيح الاخوة ، انا ستمعمل  
على اجابة وتوضيح جميع الامور في اللجنة  
المالية وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
معالي وزير الصناعة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً  
معالي الرئيس .

سيدي عند دراسة مشروع قانون الموازنة  
(١٩٩٤) من قبل اللجنة المالية ، طلبت اللجنة  
للتوصية للمجلس الكريم وطلبت من الحكومة  
بان تقدم بحزمة اصلاح ضريبي شامل ، وقد  
اقدم المجلس الكريم هذه التوصيات وهي التوصية  
السادسة في تقرير اللجنة المالية ، تقدمت  
الحكومة السابقة بقانون الضريبة العامة على  
المبيعات كبديل احلاقي لقانون ضريبة  
الاستهلاك فاصبح الموضوع ليس اصلاح  
ضريبي شامل ، بل هو قانون احلاقي قانون  
مكان قانون ، ودأبت اللجنة المالية في ذلك  
الوقت الى بحث البعد المالي للقانون الجديد ،  
ولم يكن بان (٧٪) نسبة معادلة وتزيد عن ما كان  
يقال للحكومة او للخزينة من قانون ضريبة  
الاستهلاك ، واوصت اللجنة المالية في ذلك  
الوقت بنسبة (٧٪) فكان الموضوع قانون

وجهات النظر ، اعتقد ان من تحدث قد ابدى  
وجهات النظر من الطرفين ، طرف بتحويله الى  
اللجان وطرف لغايات رد القانون ، ولا اعتقد  
ان هناك وجهة نظر ثالثة لان النظام الداخلي لا  
يتيح وجهة نظر ثالثة ، فحبذا لو خرجنا من هذا  
للموضوع واختصرنا النقاش في هذه القضية اذا  
رأى الزملاء الافاضل ذلك مناسباً ، معالي وزير  
المالية .

معالي وزير المالية : شكراً معالي رئيس  
المجلس .

اتقدم الان بتوجه ضريبي جديد من  
خلال نظرة شاملة ، التوجه الضريبي يتفق مع  
التوجهات الضريبية الحديثة في العالم ، وهنا  
يقوم على اساس دفع عملية التنمية من خلال  
تشجيع الاستثمار والادخار ، ونحن بالطبع  
سيسونا ان نبحث هذه الامور بالتفصيل مع  
اللجنة المالية سيدي اذا ما نظرنا الى ارقام  
تكاليف المعيشة في الاردن وهي الارقام التي  
تقرر مدى ارتفاع الاسعار لذوي الدخل  
للمتدنية والمتخففة ، ليس هناك ما يدل على ان  
تطبيق قانون الضريبة العامة للمبيعات ادى الى  
ارتفاع الاسعار ، ويسرلي أن اؤكد بشكل  
جازم ان ارقام تكاليف المعيشة كما تظهرها  
الارقام الرسمية والحضنة قانونياً تؤكد ان ارتفاع  
الاسعار في الاردن هو اقل من (٤٪) للعام  
للاضفي ومستوياته ستكون في نفس هذه  
للمستويات خلال هذه السنة .

سيدي الحكومة تعمل على حماية ذوي  
الدخل المحدود عند تطبيق قانون الضريبة العامة

هنا من اصل

احلالي مكان قانون وكان البعد مالياً فقط ، ولم يكن اصلاحاً ضريبياً ، الآن نتعامل مع متطلبات الاردن ومتطلبات مواجهة التحديات الاجتماعية واهمها البطالة والفقر ، فكيف نواجه هذه المشاكل ، نواجهها بالاستثمار وتشجيع الاستثمار ويجاد فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة ، وفي هذا المجال تقدمت الحكومة بهذه القوانين الثلاث كحزمة متكاملة ، تشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل ، الان ماذا يترتب على هذه القوانين ؟

كما تفضل وزير المالية ، لن يتأثر ذوي الدخل المحدود ، هناك جدول اقتر في هذا المجلس بحماية هذه الطبقات ، بأن لا يتأثر مداخيلها نتيجة ضريبة المبيعات وجدول الاعفاءات. يعلمها الجميع بأنه متضمن كل اساسيات طبقات الشعب بما فيه الغني والمتوسط والفقر ، وجاءت الان الحكومة بهذه القوانين وهي متكاملة ، هناك تخفيضات بقانون ضريبة الدخل ، وهذه التخفيضات سيتم لها نقص كبير في موارد الحكومة في الخزانة ، فجاءت تعديل ضريبة المبيعات لتعادل هذا النقص ، اي ان يكون الحصيلة متوازلة في الموازنة ، ولكن تخفيض ضريبة الدخل هو العامل الرئيسي والمؤثر لتشجيع الاستثمار بالإضافة الى الجوافر التي جاءت في قانون الاستثمار ، عند دراسة هذه القوانين من قبل اللجنة المختصة سنبين اسباب تقديم هذه القوانين واهميتها لمستقبل الاردن وزيادة فرص الاستثمار ومواجهة مشاكل الفقر والبطالة ، اما

المعالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

زملانا الافاضل التي اذكر جيداً ما دار من نقاشات مستفيضة عندما طرح قانون ضريبة المبيعات العام الماضي ، واذكر جيداً بأن الحكومة في ذلك الوقت قالت : انها ضريبة اجلالية بدل ضريبة المستهلك .

ولكنني اود ان اقول للزملاء الافاضل لقد كان لنا تجربة ، وهذه التجربة يشكر عليها معالي رئيس اللجنة المالية والقانونية في بعض القوانين ، وعلى سبيل المثال القوانين المقاطعة ، عندما دعي لهذه القوانين كل اصحاب الاختصاص وكل اصحاب التجربة فلقد سلطوا الضوء على كل كبيرة وصغيرة ، في تلك القوانين والتي اطلب من الزملاء واهم صوتي الى من قال : ان يحال الى اللجنة المالية . ومن ثم نستطيع ان نطلب اصحاب الاختصاص بهذا الامر ، علينا ان نخصص كل كبيرة وصغيرة ، ومن ثم ايضا يحضر الوزراء اصحاب الاختصاص ممن تحدثوا قبل قليل عن هذه الامور ، وبالتأكيد سوف نخرج بنتيجة ايجابية لمصلحة الوطن والمواطن وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : في البداية يدي اقول :-

اوافق وزير المالية على ان رفع قانون ضريبة المبيعات لن يؤدي الى ارتفاع مستوى معيشة محدودة الدخل ومتدني الدخل ، ولكنه حتماً سيؤدي الى ارتفاع تكاليف معيشة هذه الفئات الاقل هناك فارق كبير .

وثانياً بالنسبة للاسباب المرجحة ، المجموعة الاولى الفلانة التي وضعت تحت العنوان اجمعا : هي نفسها التي سؤقت البنا عندما اقربنا (٧٪) وهي يعاد تسويقها ، واعتقد

انه كان يجب على الاقل يعني تغليفها بحيث لا نخرج اذا مررنا (١٠٪) - الاسباب التي تليها مجموعة الاسباب الموجبة الاخرى هي تشكل اعتراف بهينات وضعف القانون الاصلي كما قدمته الحكومة مما يدل على انه كان مستعجل ومسلوق حقيقة ، فالآن تأتينا هذه الهينات كانت مستعجلة الى الحد ان الهدف من اقرار الضريبة دون النظر الى التفاصيل الحقيقية لتطبيق ، والان تأتينا وتقول كل هذه الاغلاط ارتكبتها بسرعة وبسرعة اقول لي التعديلات القادمة وربما بعد بضعة أشهر تأتي وتقول لنا بسرعة ايضا نعدل مرة اخرى ، هذا يوحي تماماً انه هناك سلق واستعجال غير مبرر بكل الاسباب للجنة ، الا اذا كانت اسباب اخرى تأتي الى مؤتمر عمان الاقتصادي الذي هو الآن يدفع كميزر ايضا لتمرير اشياء كثيرة علينا ، مررنا اشياء كثيرة بما فيها اتفاقية السلام ، مررناها وركضنا الى الدار البيضاء ، لان السلام كاد يحضر الرفاه وكان فيه مؤتمر اقتصادي في الدار البيضاء ، ماذا جنبنا ؟ سوى الاعتراف لاسرائيل بكل ما تريد .

معالي رئيس المجلس : يا ست توجان ارجو البقاء في الموضوع ، نحن نناقش موضوع قانون محدد للضريبة في الدخل ، ارجو البقاء في موضوع القانون .

السيدة توجان فيصل : عفواً معالي الرئيس احضر موضوع مؤتمر عمان الاقتصادي كهيئة مع القانون وقبلت ، انا احضر بجهة مجرية .

هلنا من الاصل

معالي رئيس المجلس : تحدثني في موضوع القانون اذا سمحت ، كل الزملاء تحدثوا في موضوع القانون .

السيدة توجان فيصل : انا اتحدث في موضوع القانون معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : انت خرجت عن موضوع القانون ، ارجوك الالتزام بموضوع القانون .

السيدة توجان فيصل : مؤتمر عمان الاقتصادي قدم كمبرر وقبل انا اشير الى تجربة نعرفها ليست مستقبلية ، ودلت على انه لم يأتينا منها شيء ونفس الشيء سيحصل ستكون هناك تنازلات اكثر في مؤتمر عمان الاقتصادي ، وآتي الى قول معاليك ، عندما بدأت تعطينا الحديث قلت مع انني اعرف مستقبلاً من مع ومن ضد .

معالي رئيس المجلس : سيدة توجان ارجو ان لا يتم تغيير كلامي الذي لم يمر عليه عشر دقائق ، انا قلت لا استطيع ان اعرف من مع ومن ضد وكلامي واضح في هذه القاعة ، لم اقل اعرف مسبقاً ، ارجو ان لا يتم تشويه الحقائق في هذا المجلس .

السيدة توجان فيصل : ما لازم تخط على الطاولة .

معالي رئيس المجلس : ارجوك تكلمي في موضوع القانون .

السيدة توجان فيصل : بقدر اقول سمعتك هيك ، فحوى كلامي مش عاجبك .

معالي رئيس المجلس : التزمي في موضوع القانون .

السيدة توجان فيصل : بدني اعمل في موضوع القانون ، الشارع يعرف اصبحت من مع ومن ضد .

معالي رئيس المجلس : اصبحتنا نفهم كيف تزور الحقائق اذن .

السيدة توجان فيصل : انا سمعتك هكذا .

معالي رئيس المجلس : تكلمي في موضوع القانون .

السيدة توجان فيصل : موضوع القانون يقول ، انا بعد اشهر محدودة فقط والقوانين المصائب متراكمة تعود الى هذا بصفة الاستعجال ، وعندما مررناه في المرة الاولى كان الشارع بكامله ضد هذا القانون ، وكل عمليات المعارضة لرفض القانون ثبتت صحتها الان ، نعود الان بعد بضعة اشهر ونعطي هذه على انها الان اولوية لتمرر ، ورأي المجلس اصبحت محسوم على الاقل في نظر الحكومة ، لان هذه الجلسة تضمنت اضافة الى قانون المبيعات الذي يعتبر اصلاً مفصل ساخن وقبل عنه الكثير ، وقبل على انه قد يكون سبب في حل المجلس ، وانه كان فيه سبب بتشكيل المجلس مثل هذا القانون يدمج مع قوانين الاستثمار ، وايضاً مع قوانين رفع المقاطعة على الغدو ، وكأننا فعلاً متوقع منا اختتام سريعة ، وانا اريد ان اقول :-

ان هذه تعكس نظرة الى هذا المجلس ، ان ترحم كل هذه القوانين هنا ، ان يقدم تعديل جديد لضريبة المبيعات التي رفضها كامل الشارع بكافة تلويبه ، ان تأتي الان كلها اعتقد انها تحدد نظرة الحكومة للمجلس التي بدأ ايضاً هي نفس نظرة الشارع اصبحت ، واعتقد انه واجبتنا الحفاظ على الديمقراطية ان نعدل هذه النظرة بأن لا تقبل ان يحال علينا هكذا قوانين بهكذا استعجال بهكذا كم لا يراعي اهمية القوانين بالنسبة للوطن ان لا تقبل هذا وان نرد القانون .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، ما زال امامي العديد ساعطي فرصة لبعض الزملاء ثم سنصوت على القانون ، اذا استمر هذا النقاش جميع الزملاء يرغبون في الكلام كل له وجهة نظر ، ساعطي الفرصة لبدء بعض وجهات النظر ثم سنصوت على الاحالة للقانون ، دكتور المكايمة .

الدكتور عبد الله المكايمة : شكراً معالي الرئيس .

اولاً هذا القانون كما اشارت الحكومة قبل قليل وكما ذكر معالي وزير الصناعة والتجارة وهو قانون احلالي ، وقد كان لفترة في اللجنة المالية في العام الماضي ، وقد كانت اللقاعات المكثفة على ان التوصل الى نسبة (٧٪) لكي تكون الحصيلة لا تقل عن حصيلة قانون الضريبة على الاستهلاك ، وانا اعلم ان معالي وزير المالية الحالي كان رأيه في هذا المجال ان نسبة (٥٪) نسبة معقولة ، ومع ذلك تلى الاجتماعات المتعددة للصناعة والتجارة والغرف

ان فئات معينة واصل معينة مستغنى ، لكن مع احترامني لآخي وزميلي باسل جردانة ، الارقام القياسية لتكاليف المعيشة مهما زعمنا انها لن تتأثر سوف تتأثر اذا قفرت الضريبة العامة على المبيعات الى (١٠٪) .

هكذا من الاصل



الحكومة مستلزم به ، وضميرها وضمير كل عضو فيها مرتاح وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الزملاء الافاضل تكلم (١٣) زميل في هذا الموضوع بالاضافة الى من تكلم من الحكومة ، وجهات النظر جميعها طرحت ، بالاضافة الى (١٣) ما زال (٢٠) زميل والحقيقة العدد يزداد باستمرار ، ما زال (٢٠) زميل طالبين الكلام ، اما ان تقتنع وتقف عند هذا الحد ، واما ان اعطي (٢٠) زميل حق الكلام وهذا عائد للمجلس الكريم ، ولا اعتقد ان المجلس يرغب ان يتكلم (٢٠) زميل الذين بقوا يطلبون حق الكلام وجميعهم في حقهم مساوون ، والقضية بين رأيين الان واضحين هناك رأي يطلب رد القانون وهناك رأي يطلب اعادة هذا القانون على اللجنة ، اود ان استمع بالرغبة في الاستمرار في النقاش وتكتفي هنا عند هذه النقطة ونصوت على الاحالة او عدم الاحالة لهذا القانون ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : ان يحال الى اللجنة المختصة ، وفي المناقشة يعطي المجلس رأيه .

معالي رئيس المجلس : هل ترغبون بالاستمرار ؟ او ترغبون في ايقاف النقاش عند هذا الحد والتصويت على القانون ؟ نسمع حول الموضوع ، الدكتور ذيب عبد الله .

الدكتور ذيب عبد الله : شكراً سيدي الرئيس .

ارجو زملائي الموافقة لهذا المشروع من حيث المبدأ ان يترتبوا او ان يتلبثوا وانا اتكلم بكل انوية وبكل صراحة وحديثي حتى للحكومة ، انا لا اعتقد ان هناك احد من السادة الوزراء هو في ضميره مع رفع الضريبة العامة على المبيعات على المواطن في هذا البلد ، نعلم علم اليقين خطورة هذا الامر ، لذلك ارجو ان يرد مشروع هذا القانون وان لسير في ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار للعلاقة العضوية المنطقية المتواترة بينهما وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي معالي الرئيس ان هذا المجلس الكريم سيد نفسه وهو يتمتع باحترام وتقدير الحكومة كما تتمتع الحكومة بثقة واي محاولة للاستشارة على العلاقة بين المجلسين هي صيد في موقع لا طير فيه ، والحديث عن ضمير الوزراء ليس من حق احد ، فالوزير لاطق بضميره ، انا اعلم يقيناً سيدي الرئيس انه ليس من السهل على اي انسان ان يدافع عن رفع ضريبة او تغيير ما استقر من ضريبة ، لانه سيفقد جماهيره اما ان يقال ان ضميرنا ليس مرتاحاً كوزراء لهذا القانون ، ارجو ان يطمئن الزميل المحترم ، ان ضميرنا اكثر من مرتاح في صحوة لا في نومة ، وانا عندما تقدمنا بهذه الرزمة تقدمنا بها متكاملة ، قد تختلف في الرأي وقد يختلف الخبراء في الرأي ، ولكن الاختكام لهذا المجلس بأكثرية الغالبة ، عندما يقرر امراً فان هذه

المصوغات التي تقدمها الحكومة الآن لتبرير هذا المشروع ، يا سيدي انا طالب اول الناس .

معالي رئيس المجلس : انت طالب واسمك مسجل عندي ، لكنني قلت انه بقي (٢٠) زميل طالبين الكلام ، هل ترغبوا في الحديث ؟

الدكتور ذيب عبد الله : نعم نرغب لاننا نلشرع الى سنوات طويلة ، وهذا الامر يؤثر على كل المواطنين ، يستحق للموضوع البحث الكامل .

معالي رئيس المجلس : على عيني دكتور وانا استوصت ، ولكن لم تطرح وجهات نظر جديدة وجهة نظر تقول في تحويل هذا القانون الى احد اللجان لغايات دراسته في اللجنة ، ووجهة نظر اخرى تقول في رد هذا القانون ، نقطة نظام استاذ ذويب .

السيد محمد الذويب : شكراً سيدي معالي الدكتور عبد الله النسور طلب احالة القانون الى اللجنة المالية وثني على هذا الاقتراح ، ارجو ان يصوت على هذه النقطة وشكراً .

اصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة من حق اي عضو من اعضاء المجلس ان يتحدث ، وما دام هناك عدد من الاخوة مسجلين ، الا اذا هو رغب في غير ذلك نعم في المجلس هو صاحب الرأي ، لكن انا اقترح احترام ارادة هؤلاء اذا هم اكتفوا وان ما يردون قوله قد قيل فهلنا يعود لهم شكراً .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور الواقع انا رغبت في ان استخرج اراء الزملاء ، ولكن اذا طلب ايقاف النقاش فعلى رئيس المجلس ان يطرح هذه العملية للتصويت والمجلس هو صاحب القرار ، نحن نتحاور هل نستمر في اياه (٢٠) زميل طالبين الكلام ، والا نوقف وخاصة في ان وجهات النظر وضحت . مفلح الرحيمي نقطة النظام .

السيد مفلح الرحيمي : شكراً معالي الرئيس . ادفع بوقف النقاش واطلب التثنية على ذلك وشكراً .

اصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الباقي نقطة نظام .

السيد عبد الباقي جمو : بعد ان يتقدم احد الاخوان باقتراح وقف النقاش ويثنى على اقتراحه ، اعتقد يعطى الكلام لاثنتين لمؤيداً ومعارض وبعد هذا يطرح الموضوع للتصويت ، وكل هذا قد تم فانا اقترح التراماً بالنظام ان يطرح على التصويت ، للاحالة او للرفض .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام استاذ الدخمي .

هكذا منذ الفصل

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
معالي الرئيس .

عندما يطرح وقف النقاش اريد ان  
اصبح مع احترامي لرأي الشيخ ، بسمح  
لمعارض واحد يعارض وقف النقاش ويبين  
الاسباب التي تستدعي ان يناقش الموضوع لمدة  
اطول وشكراً .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح  
بوقف النقاش ، وهناك من يعارض وقف النقاش  
سنستمع لوجهة نظر الزميل الذي يعارض وقف  
النقاش ، ثم نصوت على هذه القضية ، دكتور  
عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي  
الرئيس .

الحقيقة اخواني الكرام هذا موضوع هام  
ويخص كل مواطن ، وبالتالي لا ضير ان  
لستمع الى وجهات نظر الزملاء الذين يريدون  
ان يتحدثوا في هذا الموضوع لاهميته وخطورته  
والالار المترتبة عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك  
اقتراح بوقف النقاش من مع اقتراح وقف  
النقاش ؟ ارجو رفع الايدي لتمكين الامانة من  
عد الاصوات (٤٨) من (٧٣) ونكتفي بذلك  
من هذا النقاش .

طلب رد القانون ، ساطرح بداية  
موضوع رد القانون ، من مع رد القانون ؟  
عد الاصوات . (٢٠) من (٧٣) .

هناك اقتراح بتحويل القانون للجنة  
المالية ، من مع تحويله للجنة المالية ؟ رفع  
الايدي للعد لتمكين الامانة من عد الاصوات .  
(٤٨) من (٧٣) ويحال الى اللجنة المالية .  
السيد الامين العام البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

ب . مشروع قانون معدل لقانون ضريبة  
الدخل لسنة ١٩٩٥ .  
( يحال على اللجنة ..... )

### الاسباب الموجبة لمشروع

قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥

المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٨٥

كان قانون ضريبة الدخل النافذ رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ قد صدر كقانون مؤقت برقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ وقد عدل ذلك القانون بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ الذي اصبح قانوناً دائماً يحمل رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ بعد استكمال اجراءاته الدستورية كما عدل بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ الذي ابطله مجلس الامة ونشر اعلان بذلك في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٩١ .

ومنذ السنة ١٩٨٢ وحتى تاريخه طرأت عدة مستجدات لها تأثيرات مباشرة على السياسة الضريبية من اهمها المستجدات المالية والاقتصادية كما افرت تطبيقات قانون ضريبة الدخل الحالي اعتبارات عملية وقانونية اقتضت مع تلك المستجدات اعادة النظر في القانون الحالي واجراء التعديلات اللازمة عليه .

وكما هو معروف فان الاردن يعاني من انخفاض حاد في مستوى المدخرات المحلية والوطنية وقد يكون ذلك السبب الرئيسي في حدوث الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وقد ركز برنامج التصحيح الاقتصادي على معالجة هذا الامر وذلك من خلال الحد من الاستهلاك وتخفيض الطلب جبني سياسات نقدية ومالية تدعم زيادة الادخار والجدول التالي يبين تطور الاستهلاك والمدخرات المحلية والوطنية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

البيان / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الاستهلاك	٩٩%	٩٧ر٤%	٩٨ر٥%	٩٨ر١%	٩٦ر٧%
المدخرات المحلية	١٠ر١%	٢ر٦%	١ر٥%	١ر٩%	٣ر٣%
المدخرات الوطنية	٣ر٣%	٥ر٠%	١٣ر٤%	١٤ر٢%	١٤ر٦%

وقد جاء مشروع القانون المعدل للمساهمة في تحقيق زيادة المدخرات المحلية والوطنية من خلال خفض النسب الضريبية وادخال ضريبة جديدة هي الضريبة على الارباح الموزعة باعتبار ان نسبة الضريبة على الارباح الكلية هي نسبة مخفضة وانه اذا ما تقرر توزيع هذه الارباح التي يمكن ان يذهب جزء منها للاستهلاك فتتخضع لضريبة جديدة .

بالاضافة الى ما تقدم فان هذا المشروع قائم على اساس الغاء نظام العطل الضريبية لازالة التشوهات الاقتصادية من هذا النظام الضريبي وللحد من اساءة استخدام الاعفاءات الضريبية بتكرار الاستثمار لغايات ضريبية دون ان يرافق ذلك حدوث استثمار حقيقي .

ويجنيء تقديم مشروع هذا القانون ضمن حزمة من التشريعات الضريبية بهدف ايجاد مناخ استثماري مناسب يتصف بالشفافية والوضوح مع مراعاة الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتعميض الخزينة عن الانخفاض في الإيرادات العام نتيجة تخفيض نسب الضريبة على الدخل من

هكذا منذ الأصل

خلال تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تحميل ذوي الدخل المتدنية والمحدودة اية اعباء مالية اضافية بقدر المستطاع وتشمل هذه الحزمة الضريبية ما يلي :

١- وضع مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الادخار والاستثمار وتوضيح النصوص وشفايفها وتوضيح الحقوق الضريبية للمستثمر مع الغاء العطل الضريبية والحصول على الاعفاءات الضريبية بموجب القانون دون الرجوع الى اللجان الحكومية المختلفة للحصول على هذه الاعفاءات .

٢- تعديل التعرفة الجمركية بما يضمن منح الاعفاءات على السلع الرأسمالية من خلالها بدلاً من لجان وقرارات يصدرها مجلس الوزراء .

٣- اعادة النظر في قانون الضريبة العامة على المبيعات لتعويض الخسرية عن الانخفاضات في الإيرادات العامة الناجمة عن تبني برنامج اصلاح الضريبي وما يضمن الحد من الاستهلاك دون التأثير على ذوي الدخل المتدنية والمحدودة بقدر الامكان من خلال الابقاء على اعفاء السلع الرئيسية من ضريبة المبيعات .

٤- سيتم وضع قانون جديد للاستثمار لمعالجة جميع القضايا الاستثمارية بشكل عام والقضايا الضريبية والجمركية بشكل تفصيلي .

في ضوء ما جاء اعلاه يمكن تلخيص الاسباب الموجبة لمشروع هذا القانون على النحو التالي :

١- ان يعطي القانون المعدل اولوية خاصة لتشجيع الادخار الوطني على المستوى المؤسسي والفردى .

٢- التوجه الى دعم الاستثمار وتشجيعه ولذا لم يتم فرض ضريبة على الارباح الرأسمالية .

٣- الغاء العطل الضريبية كوسيلة لتشجيع الاستثمار واستبدالها بنظام الضرائب المخفضة على النشاطات التي يشملها قانون الاستثمار .

٤- السعي لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية باعطاء المزيد من الاعفاءات خاصة لذوي الدخل المحدود .

٥- تحقيق الرضوخ في النصوص والاحكام للحد ما يمكن من الاجتهادات عند التطبيق .

٦- زيادة فاعلية النصوص المتعلقة بالتقدير الذاتي والتحصيل للمحافظة على حصيلة الضريبة .

وفيما يلي ايضاح بعض النقاط التفصيلية التي تحقق ما جاء اعلاه :

اولاً : في مجال تشجيع الاستثمار وتحقيق المزيد من العدالة .

١- تفرض ضريبة الدخل على الشركات بموجب القانون الحالي بنسبة مقطوعة تبلغ (٢٨٪) للشركات المساهمة العامة و (٤٠٪) للشركات ذات المسؤولية والتوصية بالاسهم والشركات العادية غير المقيمة وتكون تلك النسبة (٥٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة والوساطة المساهمة العامة و (٥٥٪) اذا كانت هذه الشركات المساهمة خصوصية اي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالاسهم .

وقد اعيد النظر بشكل جذري في مشروع القانون المعدل في هذه السبب حيث تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للشركات بشكل عام (١٥٪) اذا تأتى الدخل للشركة من مشروع يعمل في التعدين او الصناعة او الفنادق او المستشفيات وفي اي قطاع او نشاط اخر يقرره مجلس الوزراء بتسيب مشترك من وزيري المالية والصناعة والتجارة ونسبة (٣٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة ونسبة (٢٥٪) من ذلك الدخل للشركات الاخرى .

وتشجيعاً للشركات على اعادة استثمار ارباحها السنوية فانه لن تفرض ضريبة توزع على الارباح التي ترسل او تحتفظ بها الشركة لاعادة استثمارها وبالمقابل تفرض ضريبة توزع بنسبة (١٠٪) على حصص الارباح وارباح الاسهم الموزعة كضريبة مقطوعة ونهاية للمستفيدين الافراد وكدفعة على الحساب للمستفيد اذا كان شركة على اعتبار انها ستعيد توزيعه وحيداً تطبيق على التوزيع ذات الاحكام المشار اليها مع تحميل الشركة المستفيدة كلفة تلك الاستثمارات بالكامل . وتوفيقاً مع احكام هذا القانون تعطي الشركات التي تتمتع عند سريان احكامه باعفاءات ضريبة بموجب قانون تشجيع الاستثمار الخيار في ان تخضع للاحكام التي تم تفصيلها انفاً أو أن تستمر بالتمتع بكامل فترة الاعفاء لتخضع بعدها الى ضريبة نسبتها (٣٨٪) اذا كانت شركة مساهمة عامة و (٤٠٪) لباقي الانواع من الشركات وذلك لمدة مساوية للفترة الاعفاء مضافاً اليها ستان تعود بعدها للاحكام التي تطبق على الشركات في هذا المشروع كما سبقت الإشارة اليه .

٢- تخفيض الحد الاعلى للضريبة التصاعدية على الافراد وباقي الاشخاص غير الشركات وجعله (٣٠٪) بدلاً من (٤٥٪) واستبدال الشرائح العشر الحالية بست شرائح مدى كل من الشريحة الاولى والثانية (٢٠٠٠) دينار ومدى كل من الشرائح الثلاث التالية (٤٠٠٠) دينار وما زاد على ذلك (٣٠٪) .

حسباً بأن مدى كل من الشريحة الاولى والثانية في القانون الحالي هو (١٠٠٠) دينار وللشريحة الثالثة والرابعة (٢٠٠٠) دينار والخامسة والسادسة (٣٠٠٠) دينار بحيث تفرض الضريبة بنسبة (٣٠٪) اذا بلغ الدخل (١٦٠٠٠) دينار ونسبة (٤٠٪) اذا وصل (٢٠٠٠٠) دينار ونسبة (٤٥٪) اذا وصل (٢٥٠٠٠) دينار فأكبر في حين تبلغ هذه النسبة بخفضها الأعلى في المشروع (٣٠٪) فقط اذا وصل الدخل الخاضع للضريبة (١٦٠٠٠) دينار فأكبر .

٣- زيادة الاعفاءات الشخصية والمالية والجماعية بما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وعلى النحو التالي :

أ - مضاعفة الاعفاء الشخصي بحيث يصبح (٨٠٠) دينار بدلاً من (٤٠٠) دينار للأعزب (١٢٠٠) دينار بدلاً من (٦٠٠) دينار للمتزوج و (٤٠٠) دينار بدلاً من (٢٠٠) لكل ولد معال وللأبوين المعالين و (٢٠٠) دينار بدلاً من (١٠٠) دينار لثلاثة معالين آخرين مع اشتراط منح الاعفاء المتعلق بالزوجة والاولاد والابوين والمعالين لغير الأزدي ان يكونوا مقيمين في المملكة . ب- رفع الاعفاء الجماعي الى (١٥٠٠) في السنة بعد أن كان (٩٠٠) دينار للمكلف نفسه

هذا من الدخل



و (١٠٠٠) دينار لكل من اولاده أو حفيده أو زوجه أو اخيه أو أخته اذا كانت الدراسة في الجامعة و (٥٠٠) دينار اذا كانت الدراسة في كلية مجتمع أو في معهد بعد الدراسة الثانوية العامة وبذلك تم توحيد الاعفاء في جميع الحالات المذكورة وأصبح (١٥٠٠) دينار في كل منها على أن يكون هذا الاعفاء للفرد الأردني فقط .

ج- توحيد الاعفاء الجزئي المتعلق بالرواتب والاجور والعلاوات والمخصصات والمكافآت وجعله (٥٠٪) للقطاع العام والخاص بعد أن كان (٥٠٪) للقطاع العام و (٢٥٪) للقطاع الخاص مع وضع سقف لهذا الاعفاء مقداره (٧٢٠٠) دينار في السنة تمثيلاً مع مبدأ القدرة في التكليف .

د- تنزيل كامل اجرة السكن المدفوعة بحد أعلى مقداره (٢٠٠٠) دينار في السنة بعد أن كان (٥٠٪) من الألفي دينار الأولى من الاجرة و (٢٥٪) مما زاد على ذلك وهذا أيضاً تمشى مع مقتضيات العدالة الضريبية .

هـ- رفع الحد الأعلى لنفقات المعالجة في خارج المملكة الناجمة عن عملية طارئة أو يتعلل اجرائها في المملكة الى (٥٠٠٠) دينار بدلاً من (٢٠٠٠) دينار .

و- استحداث حكم يقضي بقبول نفقات المعالجة والاستشفاء من الامراض المستعصية سواء داخل المستشفيات او خارجها ويحد أعلى مقداره (٣٠٠٠) دينار في السنة للنفقات المدفوعة في المملكة و (٥٠٠٠) دينار للنفقات المدفوعة خارجها .

٤) الابقاء على صلاحية مجلس الوزراء باعفاء صادرات السلع والخدمات من الضريبة علماً بأن ارباح هذه الصادرات مغطاة بنسبة (١٠٠٪) بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء اعتباراً من السنة ١٩٩٤ باستثناء ارباح صادرات الفوسفات والبوتاس والاسمدة والصادرات التي تتم بموجب البروتوكولات التجارية واتفاقيات تسديد ديون الخزينة وفوائدها .

٥) الابقاء على اعفاء الارباح الرأسمالية بما فيها الارباح الناجمة عن عمليات السوق المالي والمقارنات دون تمييز بين شخص طبيعي او اعتباري .

٦) الابقاء على اعفاء الدخل الزراعي .

٧) الابقاء على اعفاء الارباح والفوائد على الرذائع لدى البنوك والشركات المالية كما هو وكذلك الابقاء على اعفاء فوائد اذونات الخزينة والسندات الحكومية وإسناد قرض الشركة المساهمة العامة .

٨) اعتماد مبدأ الاستهلاك المتسارع في تنزيل نفقة الاستهلاك مع السماح بتنزيل الاستهلاك عن جميع الابنية المستعملة في انتاج الدخل وعدم حصرها بالابنية الصناعية كما هو الوضع الحالي والسماح أيضاً بتنزيل نفقة الاستهلاك للاصول التي هي في حوزة المكلف على سبيل التملك لمواجهة المستجندات في عالم عقود تملك الطائرات والسفن وما مائل .

٩) السماح بتنزيل نفقات التدريب والتسويق والأبحاث والتطوير مهما بلغت .

١٠) السماح بتنزيل نفقات السنوات السابقة التي لم تكن محددة ونهائية والنفقات التي لم تنزل في تلك السنوات بسبب السهو أو الخطأ .

ثانياً : في مجال زيادة فعالية النصوص المتعلقة بالتقدير الذاتي والتحصيل للمحافظة على حصيلة الضريبة .

١) اعطاء المكلف الذي عدلت ضريبته المعلنة في كشفه دون موافقته الحق في الاعتراض بدلاً من الاستئناف لدى محكمة مختصة تلافياً لتكدس مثل هذه القضايا في المحكمة وتسريعاً لتحصيل الضرائب المستحقة وتحقيقاً للعدل إذ لا يعقل حرمان المكلف الملزم بتقديم كشفه من حق الاعتراض في الوقت الذي يعطى فيه هذا الحق للمكلف الذي لم يقدم كشفه علماً بأن حق الاعتراض في الاستئناف سيبقى مصوناً اذا لم يوافق على نتيجة القرار الاعتراضي .

٢) بموجب الوضع الحالي فانه يتوجب على كل مكلف ان يدفع الضريبة المستحقة في المواعيد التي حددها القانون وقد بقي هذا الحكم في التعديل اما اذا لم يحدد القانون موعداً لدفع الضريبة فان النص الحالي يجعل الضريبة مستحقة الاداء خلال (٣٠) يوماً من تبليغ المكلف اشعار التقدير وقد ثبت من خلال التطبيق العملي ان هذا النص يستغل استغلالاً سيئاً للتسويف والتأجيل لعدم جعل الضريبة قطعية ومن لم مستحقة الاداء فجاء التعديل ليعبر مثل هذه الضريبة انها مستحقة الاداء في موعد اقضاء اليوم الاخير من الشهر الرابع لانهاء السنة المالية للمكلف على أن لا تفرض اية غرامة اذا كانت الزيادة في الضريبة القطعية الناجمة عن تعديل الكشف او عن المبلغ المدفوع على الحساب في حدود ١٠٪ .

ان من شأن هذا الحكم الجديد تفعيل عملية تقديم الكشوف السنوية في الموعد القانوني وازفاء الجدية على الضرائب المعلنة فيها بحيث تمثل الدخل الحقيقي الذي جناه المكلف بالاضافة الى تفعيل التحصيل والالتزام بدفع الضريبة المستحقة دون تأخير متعمد .

ثالثاً : في مجال تحقيق الوضوح في النصوص والاحكام للحد ما امكن من الاجتهاد عند التطبيق :

روعي هذا الامر عند صياغة التعديلات الواردة في مشروع القانون بحيث تكون النصوص شفافة واضحة تقضي ما امكن على الخلاف الناشئ عن اختلاف وجهات النظر في النصوص الغامضة وعلى سبيل المثال لا الحصر ما ورد في المادة (٢) من المشروع المتعلقة بالدخل الخاضع للضريبة المتأثري من خارج المملكة . وكذلك الحال فيما يتعلق بنفقات الفوائد المدبنة والديون الهالكة ونفقات لتسويق الابحاث والتطوير ونفقات الدخول المعفاة من الضريبة .

هكذا عند التحصيل

مشروع  
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥  
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

## المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥) (١)  
ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي  
وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٩٦.

## المادة (٢)

تمثل المادة (٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

أولاً : بإلغاء البند (١٠) من الفقرة (أ) منها والإستعاضة عنه بالبندين التاليين : -  
١٠- بيع الأصول المشمولة بأحكام الإستهلاك المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل ملكيتها  
١١- أرباح أو مكاسب أي مصدر آخر غير مشمول في البنود (١ - ١٠) من هذه الفقرة  
التي لم تستثن بصراحة من هذه البنود والتي لم يمتنع إعفاء بشأنها بمقتضى هذا  
القانون أو أي قانون آخر .

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي : -

١- يخضع للضريبة اللوات والعائلات وعوائد الإستثمارات المالية وأرباح المتاجرة بالعملة  
والمعادن الثمينة والأوراق المالية المتحققة خارج المملكة لأي شخص أردني أو مقيم  
وتكون ناشئة عن أمواله ووداعه من المملكة ولا يخضع لهذا البلد فروع  
الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة طالما تعلقت تلك الدخول بالمكلف  
الأردني أو المقيم .

٢- يخضع للضريبة (٢٠٪) من مجموع الدخل الصافي الذي تحققه فروع الشركات  
الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في حساباتها الختامية المصادق عليها من  
مدقق الحسابات الخارجي .

وفي كل الأحوال يعتبر المبلغ الصافي الناتج عن تلك النسبة دخلاً خاضعاً للضريبة  
للشركة وتقرض الضريبة عليه بالنسبة المقررة للشركات المنصوص عليها في البند (٢)  
من الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون ولا يجوز السماح بتحويل أي مبلغ أو  
جزء من ذلك المبلغ لأي سبب من الأسباب .

٣- إذا كان المكلف شركة لا يجوز فرض ضريبة على الدخول المنصوص عليها  
في البند (١) من هذه الفقرة مرة ثانية بموجب البند (٢) منها .

٤- لا تسري أحكام المادة (٧) من هذا القانون على الدخل الخاضع للضريبة بموجب هذه  
الفقرة .

.../٢

٥- إذا لحقت خسارة في أي سنة وبأي شخص ممن تنطبق عليهم أحكام البندين (١ ، ٢)  
من هذه الفقرة فيجري تنزيلها من الدخل المنصوص عليها فيها وفي حدود هذه  
الدخل ويدور رصيدها إن وجد إلى السنة التالية مباشرة فإلى التي تليها وهكذا لغاية  
ست سنوات بعد السنة التي وقعت فيها ويجري تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة  
فيها من تلك الدخول شريطة احتفاظ المكلف بحسابات أصولية وصحيحة .  
٦- تطبق أحكام هذه الفقرة على أي شخص أردني ولو كان يحمل إلى جانب جنسيته  
الأردنية جنسية أخرى .

ثالثاً : بإلغاء نص الفقرة (د) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي : -

د - يوزع دخل شركة التضامن الأردنية وحصة الشركاء المتضامنين في شركة التوصية  
بالأسهم وشركة التوصية البسيطة الأردنية بين هؤلاء الشركاء وتضاف حصة كل منهم  
من هذا الدخل إلى دخله من المصادر الأخرى .

رابعاً : بإضافة الفقرة (هـ) التالية إلى آخرها : -

هـ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يخضع  
للضريبة أرباح أي نشاط استثماري لأي مؤسسة عامة أو لخاص إيرادها السنوي بما في  
ذلك المؤسسات الرسمية العامة .

## المادة (٣)

يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٤) أ - يعتبر كل من الزوج والزوجة مكلفاً مستقلاً عن الآخر .

ب- يتمتع الزوج المكلف وحده بالإعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون  
ويجوز منحها كلها أو بعضها للزوجة بناء على طلب الزوج أو إذا كانت  
المعيل الوحيد للعائلة .

ج- تتمتع الزوجة بالإعفاء الجزئي من الرواتب والعائلات والمكافآت  
والمخصصات المنصوص عليه في الفقرة (أ) والفقرتين (ز) و(ح) من  
المادة (١٤) وبالإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا القانون  
عن الشخص أو الأشخاص الذين تتولى إعالتهم .

## المادة (٤)

تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

أولاً : بإلغاء نص البند (١١) من الفقرة (أ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :

١١- الأرباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناتجة عن شراء الأراضي والعقارات والأشياء  
والسندات وبيعها من هذه الأرباح الرأسمالية باستثناء أرباح بيع أو نقل ملكية  
الأصول المشمولة بأحكام الإستهلاك المنصوص عليه في هذا القانون على أن  
يجري تنزيل الخسائر الناتجة عن بيع أو لنقل ملكية هذه الأصول المشمولة  
بأحكام الإستهلاك في حال تحققها .

هذه المادة أصل

.../٣

ثانيا : بإلغاء البند ( ٥ ) من الفقرة ( ب ) منها .  
ثالثا : بإلغاء نص البند ( ٦ ) من الفقرة ( ب ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :  
٦- فوائد أذونات الخزينة المعفاة بموجب قانون الدين العام وسندات التتبع وأسناد قرض الخزينة وسندات المؤسسات العامة وأسناد قرض الشركة المساهمة العامة .  
رابعا : بإلغاء نص البند ( ٧ ) من الفقرة ( ب ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :  
٧ - أرباح سندات المقارضة الموزعة .  
خامسا : - بإلغاء نص البند ( ١٠ ) من الفقرة ( ب ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :  
١٠- الأرباح أو الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة الناشئة عن ودائع غير المقيمين بالعملة الأجنبية شريطة أن يكون دخول هذه الأموال وإيداعها في الخارج حسب أنظمة البنك المركزي الأردني وتعليماته .  
ولغايات هذا البند تعتبر المبالغ المودعة من تلك الأموال لدى البنك المركزي الأردني وفقا لتعليماته أنها مودعة خارج المملكة .  
سادسا : - بإعادة ترقيم البنود من ( ٦ - ١٥ ) الواردة في الفقرة (ب) منها لتصبح من ( ٥ - ١٤ ) على التوالي .

سابعا : - بإضافة الفقرة ( ج ) التالية إلى آخرها : -

ج - لا يجوز تنزيل نفقات الدخول المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر من الدخول الخاضعة للضريبة وتحدد نفقات ومصاريف الاستثمارات المعفاة من الضريبة لدى البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع وبنوك الاستثمار وشركات التوفير والإقراض التعاقدية وشركات الإقراض المتخصصة بنسبة الدخل المعفى المتأتي من تلك الاستثمارات إلى مجموع الإيرادات وضرب الناتج بمجموع النفقات المقبولة وفقا لأحكام هذا القانون .  
ويستثنى من ذلك أرباح شراء وبيع الأسهم والحصص والاستثمارات المالية الأخرى من غير أسناد القرض في سوق عمان المالي وخارجه المتأتية من استثمار الأموال المتجمعة من حقوق المساهمين مطروحا منها صافي الموجودات الثابتة كما يظهر في ميزانية تلك الجهات حيث تحدد نفقاتها بنسبة ( ٢٥ ٪ ) من تلك الأرباح .

### المادة ( ٥ )

تعديل المادة ( ٩ ) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

أولا : بإلغاء نص الفقرة ( أ ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :

أ - أرباح المراجعة أو الفوائد المدينة بعد استبعاد الأرباح والفوائد المنصوص عليها في البلدين ( ٨ ، ٧ ) من الفقرة ( ب ) من المادة ( ٧ ) من هذا القانون .

ثانيا : بإلغاء نص الفقرة ( ز ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :

ز - ١- الديون الهالكة الناجمة عن أي عمل أو تجارة أو حرفة أو صناعة ولو كانت تلك الديون مستحقة الدفع قبل بدء السنة وكل مبلغ يسترد في أي سنة من المبالغ التي سمح بتنزيلها في السابق باعتبارها ديونا هالكة يعتبر دخلا خلال تلك السنة ويشترط لتنزيل هذه الديون مسك حسابات اصولية وصحيحة .

.../٤

٢ - يعتبر هالكا أي دين أو جزء منه مما لم يعد ممكنا استيفاءه نتيجة لأي من الحالات التالية : -  
- إفلاس المدين أو إعساره .  
- إجرائه الصلح الوافي مع دائنيه .  
- وفاته دون تركه تكفي لسداد ديونه كليا أو جزئيا .  
- إختلافه أو سفره وانقطاع أخباره مع عدم وجود أموال تكفي لسداد ديونه كليا أو جزئيا .  
- عدم تمكن المدين من السداد رغم مطالبته بالوسائل المتاحة وكان الدين أو أي جزء منه غير مغطى بضمانات كافية ولا يوجد لدى المدين أموال منقولة أو غير منقولة يمكن التتفيذ عليها بموجب إقرار خطي من الدائن ووفق الترتيب التالي :-  
- بعد مرور ١٢ شهرا من تاريخ إشعاره خطيا بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١ - ١٠٠٠٠٠ دينار .  
- بعد مرور ٢٤ شهرا من تاريخ إشعاره خطيا بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١٠٠٠٠١ - ٥٠٠٠٠٠ دينار .  
- بعد مرور ٣٦ شهرا من تاريخ إشعاره خطيا بالتخلف عن الدفع للمبالغ التي تتجاوز ٥٠٠٠٠٠ دينار .

٣ - يصدر الوزير بتتسبب من المدير تعليمات لتنفيذ أحكام هذه الفقرة تتضمن فيما تتضمنه استهلاك الديون الهالكة على أقساط سنوية وبما لا يتجاوز مائة ألف دينار أو ( ٢٥ ٪ ) من الدخل الصافي أيهما أكثر وذلك قبل تنزيل هذه النفقة أما الديون الهالكة التي صدرت بها أحكام قضائية وتعذر تنفيذها في دوائر الإجراء فيجري تنزيلها بالكامل وفق أحكام هذه الفقرة .

ثالثا : بإلغاء نص الفقرة ( ي ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :

ي - استهلاك وتلف الأبنية والمكينات والآلات والأثاث والمفروشات التي يملكها المالك أو التي هي بحوزته على سبيل التملك حالا أو مالا ويستعملها في سبيل إنتاج الدخل ويحدد ذلك على أساس نسب مئوية من تكلفتها الأصلية بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتتسبب من المدير وتنشر في الجريدة الرسمية تتضمن نسبيا تتضمنه اعتماد مبدأ الإستهلاك المتسارع .  
ويراعى عند إجراء تنزيل الإستهلاك الأحكام التالية : -

١ - أن لا تستهلك قيمة الأرض .

٢ - أن تقدم المعلومات الخاصة بالاصول المطالب باستهلاكها وفق التعليمات التي يصدرها الوزير .

هكذا من الأصل



٥/....

٣ - أن لا يزيد مجموع تنزيل الاستهلاك والتلف بموجب هذا القانون والقوانين السابقة على الكلفة الأصلية .

٤ - إذا كان إجمالي الدخل أقل من قيمة الإستهلاكات في أي سنة يدور رصيدها في السنة أو السنوات التالية .

رابعاً : بإضافة الفقرتين ( م ) ، ( ع ) التاليتين إلى آخرها : -

م - نفقات التدريب والتسويق والأبحاث والتطوير مهما بلغت .

ع - نفقات السنوات السابقة التي لم تكن محددة ونهائية ، والنفقات التي لم تنزل في تلك السنوات بسبب السهو أو الخطأ .

### المادة ( ٦ )

يلغى نص المادة ( ١٣ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ( ١٣ ) - للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة :

١ - يتمتع الشخص الطبيعي المقيم بالإعفاءات التالية :

مبلغ ٨٠٠ دينار إذا كان عزيباً .

مبلغ ١٢٠٠ دينار إذا كان متزوجاً .

مبلغ ٤٠٠ دينار عن كل ولد من أولاده يتولى إعالتهم وعن كل من والديه إذا تولى إعالتهم .

مبلغ ٢٠٠ دينار عن كل شخص تكون إعالتهم من مسؤولية المكلف شرعاً وبعد

أقصاه ٦٠٠ دينار ويشترط في ذلك أن لا يتمتع الإعفاء عن الشخص المعال للواحد لأكثر من مكلف معيل واحد .

ويشترط لمنح الإعفاء المنطبق بالزوجة والأولاد والأبوين والمعالين لغير الأردني أن يكونوا مقيمين في المملكة .

ب - يتمتع الشخص الطبيعي الأردني غير المقيم بالإعفاءات الخاصة بالزوجة والأولاد والمعالين المقيمين في المملكة إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن إعالتهم .

ج - يتمتع الشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره ( ١٥٠٠ ) دينار في السنة إذا كان مكلفاً وكان طالباً غير مبعوث في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة .

د - يسمح للشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره ( ١٥٠٠ ) دينار في السنة لقاء الإنفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجة أو أخيه أو أخته من يتولى إعالتهم وكان أي منهم غير موفد في بعثة ولا يستطيع الإنفاق على دراسته وكان طالباً يدرس في جامعة أو في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وإذا تعدد الأشخاص الذين يتلقون على دراسة طالب واحد غير موفد في بعثة فيوزع بينهم مبلغ الإعفاء بمقدار ما يتلقه كل منهم على الطالب .

هـ - لمجلس الوزراء إعادة النظر في الإعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة في ضوء الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة .

٦/....

### المادة ( ٧ )

تعدل المادة ( ١٤ ) من القانون الأصلي بإلغاء نص كل من الفقرات ( أ ) ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي : -

المادة ( ١٤ ) أ - يعفى من الضريبة ( ٥٠ ٪ ) من الرواتب والأجور والمساكنات والمكافآت والمخصصات شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على ( ٧٢٠٠ ) دينار في السنة .

ب - يعفى من الضريبة بدل الإيجار الذي يدفعه المكلف المقيم أو زوجة عن سكنه في المملكة سواء كان عقد الإيجار باسمه أو باسم زوجة شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على ( ٢٠٠٠ ) دينار في السنة .

ج - يعفى من الضريبة الفسادة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجة على قرض أئتمنه في إنشاء سكن له في المملكة أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجة لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل إنشاء أو شراء مثل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الإعفاء أن يقيم الشخص وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن ، وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح بإعفاؤه في هذه الحالة ألفي دينار سواء كان البيت ملكاً للزوج أو الزوجة وإيا كان المقترض منهما .

د - يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم أجراً لعملية جراحية أجريت في المملكة له أو لمن يعيله شرعاً وكذلك المبلغ الذي يدفعه لاستشفاء أي منهم في أحد مستشفيات المملكة .

هـ - يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم للمعالجة والإستشفاء من الأمراض المستعصية له أو لمن يعيله شرعاً وذلك بموجب تعليمات وأسس يصدرها الوزير بتنسيق من المدير شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على ( ٣٠٠٠ ) دينار في السنة للمعالجة والإستشفاء من تلك الأمراض في المملكة وعلى ( ٥٠٠٠ ) دينار خارجها .

و - يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم عن عملية جراحية أجريت له في خارج المملكة أو لمن يعيله شرعاً وتكون عملية طارئة أو يتعذر إجراؤها في داخل المملكة وذلك بموجب تعليمات وأسس يصدرها الوزير بتنسيق من المدير شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على ( ٥٠٠٠ ) دينار في السنة .

هذه من الأصل

٧/....

## المادة (٨)

تعديل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (هـ) منها لتصبح (و) :-  
 هـ - إذا أجرى شخص أو أشخاص ممن لهم مصالح مشتركة في أكثر من مشروع معاملات تجارية أو مالية بينهم وبين تلك المشاريع أو فيما بين تلك المشاريع تختلف عما يجري عليه التعامل في السوق وكان من شأن تلك المعاملات تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة لأي منهم أو لأي من تلك المشاريع، فهمل تلك المعاملات وتقدر الأرباح الحقيقية وفقاً لما يجري عليه التعامل العادي في السوق.

## المادة (٩)

يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٧)

١ - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات حسب اللوائح التالية :-

عن كل دينار من ال	٢٠٠٠	دينار الأولي	٥ %
عن كل دينار من ال	٢٠٠٠	دينار التالية	١٠ %
عن كل دينار من ال	٤٠٠٠	دينار التالية	١٥ %
عن كل دينار من ال	٤٠٠٠	دينار التالية	٢٠ %
عن كل دينار من ال	٤٠٠٠	دينار التالية	٢٥ %
عن كل دينار من ال	٤٠٠٠	دينار التالية	٣٠ %

ب - تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة للشركات على النحو الآتي :

- ١ - بنسبة (١٥ %) من ذلك الدخل المتأتي من مشروع في أحد القطاعات التالية :  
 أ - التعدين .  
 ب - الصناعة .  
 ج - الفساذق .  
 د - المستشفيات .
- هـ - أي قطاع أو نشاط آخر يقرره مجلس الوزراء بتسبب مشترك من قبل الوزير ووزير الصناعة والتجارة .

٢ - بنسبة (٣٠ %) من ذلك الدخل للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة .

ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الضريبة المستوفاة قبل إجراء أي تقاص من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب هذه الفقرة عن (٢٠ %) من دخلها الصافي السنوي المعلن في

٨/....

الحسابات ومن جميع مصادر دخلها من الممتلكات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها قبل إجراء أي توزيعات منه مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

٣ - بنسبة (٢٥ %) من الدخل الخاضع للضريبة للشركات الأخرى .

ج - تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لأي مساهم أو شريك في الشركة بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون .

د - للشركات التي تتمتع بمشاريعها بإعفاءات ضريبية بموجب قانون تشجيع الاستثمار ولم تكن مدة إعفائها حين سريان أحكام هذا القانون الحق في أن تختار ما يلي :-

١ - إما أن تخضع للأحكام المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (ب) من هذه المادة .

٢ - أو أن تستمر بالتمتع بتلك الإعفاءات الضريبية طيلة مدتها كاملة ثم تخضع بعد مدة الإعفاء تلك لمدة مساوية مضافاً إليها سنتان لضريبة نسبتها (٣٨ %) من دخلها الخاضع للضريبة إذا كانت شركة مساهمة عامة وضريبة نسبتها (٤٠ %) من دخلها الخاضع للضريبة إذا كانت من الشركات الأخرى وبعد ذلك تطبق عليه أحكام البند (١) من هذه الفقرة .

هـ - للوزير بتسبب من المدير إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة .

و - توفيقاً لأحكام هذا القانون مع قانون الشركات تضى كلمة ( الشركة ) ما يلي إلا إذا نص هذا القانون أو دلت القرينة على غير ذلك :-

- ١ - الشركة المساهمة العامة وتعتبر الجمعية التعاونية في عملها الذي يستهدف الربح شركة مساهمة عامة .
- ٢ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة .
- ٣ - شركة التوصية بالأسهم الأردنية بإستثناء حصص الشركاء المتضامنين .
- ٤ - شركة التوصية البسيطة الأردنية بإستثناء حصص الشركاء المتضامنين .
- ٥ - الشركة الأجنبية أو فرعها مهما كان نوعها مقبلة كانت أم غير مقبلة .

## المادة (١٠)

تعديل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٨) بالنص التالي إليه وبعد ترقيم المادتين (١٨ و ١٩) منه لتصبحا (٢٠ و ٢١) على التوالي :-

المادة (١٨)

١ - تخضع أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة التي استوفيت الضريبة من دخلها الخاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون إلى ضريبة توزيع بنسبة (١٠ %) من الأرباح والحصص الموزعة ويستثنى من ذلك الأرباح الموزعة على شكل أسهم وحصص لزيادة رأس المال وتقتطع هذه الضريبة من قبل الشركة الموزعة وتدفع للدائرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقطاعها .

هذه المادة الأصل

...../٨

٢ - تعتبر ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند ( ١ ) من هذه الفقرة المقطوعة من أرباح وحصص الأرباح العائدة للمستفيدين من الأفراد وسائر الأشخاص من غير الشركات ضريبة مقطوعة ونهائية ولا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون وأما إذا كان المستفيد من أرباح الأسهم وحصص الأرباح شركة فتعفى من ضريبة التوزيع وتعتبر دفعة على حساب الضريبة المستحقة على الشركة المستفيدة ويشترط في ذلك أن تكون أرباح الأسهم وحصص الأرباح مشمولة بأحكام الفقرة ( ج ) من المادة ( ٧ ) من هذا القانون .

٣ - إذا تخلفت أي شركة عن خصم ودفع ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند ( ١ ) من هذه الفقرة خلال المدة المقررة فتحصل منها تلك الضريبة مضافا إليها غرامة بنسبة ( ١,٥ ٪ ) من قيمتها عن كل شهر تتخلف فيه عن دفعها ودون أن يكون للشركة الحق في الرجوع على المساهم بتلك الضريبة أو الغرامة التي تترتب عليها .

ب - لغايات هذه المادة تعتبر الأرباح التي تحولها أي شركة أجنبية تعمل في المملكة إلى خارجها أرباحا موزعة ، وتكون الضريبة المقطوعة منها ضريبة توزيع مقطوعة ونهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون .

ج - تعتبر المبالغ المسحوبة من قبل أي شريك في الشركة كمسلف أو قروض أو ما شابه ذلك توزيعا للربح لغايات هذه المادة ، ويستثنى من ذلك المبالغ المسحوبة كمقروض من البنوك والشركات المالية .

## المادة ( ١١ )

تلغى المادة ( ٢١ ) من القانون الأصلي وبمادة ( ٢٠ ) منه لتصبح ( ٢١ ) .

## المادة ( ١٢ )

تعدل المادة ( ٢٥ ) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة ( ب ) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرتين ( ب و ج ) منها لتصبحا ( ج و د ) على التوالي : -

ب - إذا تعذر التبليغ وفقا لأحكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة وفي الحالات التي يقرها المدير يجوز إجراء التبليغ بالنشر في صحيفتين محليتين يوميتين ولمرة واحدة على الأقل ويعتبر هذا النشر تبليغا قانونيا من جميع الوجوه .

## المادة ( ١٣ )

تعدل المادة ( ٢٩ ) من القانون الأصلي على الوجه التالي : -

أولا : بإلغاء نص البند ( ٢ ) من الفقرة ( ١ ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :

٢ - إذا رفض المكلف تعديل كشفه فيصدر المقرر قراره بتقدير الدخل الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه وذلك في ضوء المعلومات المتوافرة لديه والمذكورة المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة و يبلغ المكلف خطيا بالضريبة المستحقة عليه ويكون هذا القرار قابلا للاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه .

...../١٠

ثانيا : بإلغاء نص الفقرة ( ب ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :  
ب - إذا لم ترسل للمذكورة المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة إلى المكلف بعدم قبول تقديره الذاتي خلال سنة من تاريخ تسلم الكشف من قبل الدائرة فيعتبر التقدير الذاتي موافقا عليه من قبل المقرر .

## المادة ( ١٤ )

تعدل المادة ( ٣١ ) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة ( ١ ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي :

أ - يجوز لأي شخص قدرت عليه الضريبة وفق أحكام البند ( ٢ ) من الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٢٩ ) والمادة ( ٣٠ ) من هذا القانون أن يعترض على هذا التقدير خطيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه أشعار التقدير وينبغي عليه أن يذكر في لائحة اعتراضه الأسباب التي يستند إليها في اعتراضه .

## المادة ( ١٥ )

يلغى نص المادة ( ٣٦ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ( ٣٦ ) أ - على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في هذا القانون وإذا لم يحدد موعد معين لدفعها فتعتبر مستحقة الأداء في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الرابع لإنهاء السنة المالية للمكلف ويشترط في ذلك أن لا تدفع أي غرامة إذا كانت الزيادة في الضريبة القطعية الناجمة عن تعديل الكشف بمقتضى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة ( ٢٩ ) أو عن المبلغ المدفوع على حساب الضريبة بموجب الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٣٧ ) من هذا القانون لا تتجاوز ( ١٠ ٪ ) وللوزير بتنسيب من المدير أن يصدر تعليمات يسمح بموجبها بدفع الضريبة على أقساط .

ب - على كل مصنف لأي شركة أو شركة أو طابق الفلاس أو اصنار أو صلح واق أو أي شخص مسؤول عن أي تصفية مشابهة أو تسوية من أي نوع أن يبلغ المدير خطيا ببدء إجراءات التصفية لبيان وتثبيت المبالغ المستحقة للضريبة وفي حالة التخلف عن ذلك يعتبر كل من أولئك مسؤولا مسؤولية مباشرة وشخصية عن دفع تلك المبالغ وفقا لأحكام القانون على أن لا يعفى هذا الحكم الورثة من دفع تلك المبالغ من أي أموال منقولة أو غير منقولة آلت إليهم من الشركة .

ج - على كل وصي أو حارس أو قيم أو متول على أي أموال دفع الضريبة المستحقة على الدخل الناجم أو الناتج عنها والتي البتت به مسؤولية إدارتها وفي المواعيد المقررة لدفعها وفقا لأحكام هذا القانون .

## المادة ( ١٦ )

تعدل المادة ( ٤٢ ) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة ( هـ ) منها والإستعاضة عنه

بالنص التالي :

هذه المادة أصل



١١/٠٠٠

هـ - امتنع عن تقديم المعلومات التي طلب منه تقديمها أو أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأي واقعة أو أمر أو مسألة تؤثر في مسؤوليته أو في مسؤولية أي شخص آخر في دفع ضريبة الدخل أو التأثير في مقدارها .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل حدادين .  
السيد خليل حدادين : معالي الرئيس .  
حضرات الزملاء .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام دكتور بسام .  
الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

في التصويت الذي تم قبل قليل قبل (٢٠) حول رد قانون ضريبة المبيعات قبل (٢٠) ، الاسماء المسجلة امامي (٢٣) ، (١٤) لواب جهة العمل الاسلامي واسمح لي ان اسمي الآخرين حتى تتأكد ان العد غير سليم .

معالي رئيس المجلس : لا يا دكتور مش هذا الاسلوب ، انت تقول هناك خطأ في العد ؟

الدكتور بسام العموش : نعم اريد ان اصبح .

معالي رئيس المجلس : يعني نحن مش بصدد ان نعد انشاء الزملاء من صوت مع ومن ضد وهذه واضحة للجميع وللإعلام والصحالة .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي مصادرة (٣) اسماء ، كيف ذهبت هذه ؟ اناسأل الامانة العامة .

معالي رئيس المجلس : يا عزيزي انا بندي أكد باستمرار دائماً ، ان من يرغب ان يصوت مع او ضد ، ان يرفع يده حتى يلاحظ الاخوة في الامانة العامة من مع ومن ضد ، لا يستطيع انا الآن ان افرك او اعطالك فيما تتكلم فيه ، انما كان يمكن ان تبدي في اللحظة وستأكد في اللحظة المناسبة ، الآن ان لا يستطيع ان افرك

ضريبة الدخل التصاعدي هو القانون الوحيد الذي يؤدي الى الغدالة الاجتماعية ، وما هو معروض علينا حقيقة هو ضريبة الدخل تخفيض الوعاء الضريبي على البنوك وشركات التأمين ، والتي بحسبة بسيطة اذا جمعنا ارباح البنوك لعام (٩٤) بدون ان نضيف اليها شركات التأمين يصل مجموع ارباح البنوك ما يتجاوز (٥٠) مليون دينار وتخفيض الضريبة من (٥٥٪) الى (٣٠٪) على البنوك تعني ضياع (١٢٥) مليون على خزينة الدولة ، ليس من المجدي والاحسن لشرائح المجتمع مجتمعه ان يقي قانون الضريبة السابق ، وان نعفي مواطنينا من ضريبة المبيعات زيادة ضريبة للمبيعات ، لان ما سيأتي عن ضريبة المبيعات وهو استنزاف من الشريحة المربحة من مجتمعنا لنفطي فيها نفس دخل الخزينة من العائدات الضريبية التي تأتي من البنوك وشركات التأمين وهي بخير وخافية والحمد لله والدليل على ذلك ان هناك اقبال كبير مطلب كبير على ترخيص بنوك جديدة والقانون لا يسمح لو ان البنوك متضررة لما اقدم الكثرين على طلب رخص منهم ، ولذلك اقترح وانا اعلم ان اقتراحي لن ينجح ، وكما طلبنا رفض ضريبة المبيعات ، رد قانون ضريبة الدخل والابقاء على القانون السابق مع ان فيه صيوب كثيرة وشكراً .

هذه من الأصل

ولا ان اختلف في هذه القضية .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي (٣) اشخاص بدنا هولاء نعرف نواب هولاء للامة .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور تجاوزنا هذه القضية ، انت لو اعترضت في تلك اللحظة على العدد ساكر الطلب من الزملاء رفع الايدي والتأكد من العدد .

الدكتور بسام العموش : انا ما بدي تعيد التصويت وهو مجمع (٢٣) والا (٢٠) ، لكن اريد ان يثبت في المحاضر انه فيه (٢٣) ، (٣) نواب يجب ان تعرف هولاء لماذا الغيت اسمائهم ؟

معالي رئيس المجلس : كلامك مسجل في المحضر على اي حال شكراً دكتور ، الاستاذ الذهني تفضل .

السيد عبد الكريم الذهني : شكراً معالي الرئيس .

فيما يتعلق بمشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل ، لقد قرأت هذا القانون ووجدت ان الاعفاءات الواردة فيه افضل من الاعفاءات الواردة في القانون الساري المفعول للمعمل به ، واعتقد انه سيسفيد منها كافة فئات المجتمع ، سواء كانت شركات او بنوك او مؤسسات او افراد ، سيسفيدون من هذا القانون ولذلك انا اؤيد هذا القانون وما اثير من جدل حول ضريبة المبيعات ، القانون الذي قبل قليل اقبل الى اللجنة المالية والتي لم اكلم به . واجب ان اوضح اني لم اصوت لا مع الرد ولا

مع الاحالة ، لاني قرأت القانون ولم استطيع تكوين رأي معين واستمعت الى الاراء المختلفة وايضاً لم استطيع تكوين رأي معين حول هذا القانون ، ولذلك انتظرت وامتنعت عن التصويت حتى اري رأي الخبراء عندما تستدعيهم اللجنة المالية هناك ساجدد موافقي بعد ذلك من هذا القانون ، اما رداً واما موافقة واما تعديلاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : سيدي قانون اصلاح قانون ضريبة الدخل المطروح بين ايدينا هو قانون متقدم فيه خبره تراكت عبر (١١) سنة حتى الان انا متأكد من ضرورة تعديل هذا القانون والتي اذا اردت ان اطلق عبارة واحدة فهي ان هذا القانون يستهدف في هذه المرحلة وبالوقت المناسب تماماً اطلاق الاستثمار ، حين تخفيض نسبة ضريبة الدخل على البنوك ، ليس المقصود ان ازهد سمعة جيوب مالكي البنوك ، ليس مقصوداً اهداً ، المقصود ان يتاح للبنوك الفضل طرف لتمتع تسهيلات استثمارية ، لانه ما دام بنك استثماراته بنك اموال ، هذه الاموال من البنوك ، اذا البنوك الضريبة عليها عالية معنى ذلك ان فرصة انما تعطي للاستثمار باسعار مناسبة بتكون منخفضة ، ومن هنا استهداف هذه الجهرية بالذات هو عمل استثماري وليس مالي على الاطلاق .

الامر الثاني سيدي الرئيس اريد ان استوسي من نقاش القانون السابق والقانون

الحالي ، انه هناك تفصيلات فنية كثيرة جداً ، لا نستطيع نحن ما لم نجتمع الى وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والجدول الاحصائية للدعمه وعلى كل من يساعدنا على تكوين صورة ، فلا نرفض سلفاً ولا نقبل سلفاً ، ولذلك ارجو ان لسيير بسرعة في تحويله ايضاً الى اللجنة المالية .

ذكر بعض الزملاء في مداخلاتهم قبل قليل ، انه لماذا وضع قانون المبيعات قبل ضريبة الدخل ؟ وانا اعتقد ان اللجنة المالية صاحبة حق وحرية ان ترتب الاولويات ، هي صاحبة الحق اذا يتحب تبدأ بالاستثمار فالضريبة فالمبيعات ، فالامر متروك لها وفق مقتضى الحال ، انما كما دعي جميع الزملاء ننظر الى مجمل كل هذه الخطة الجديدة متكاملة وليس بأجزاءها وتفصيلاتها في المرحلة الحاضرة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اسمحوا لي بس اعود لموضوع الدكتور بسام ، دكتور بسام انت ارسلت لي كشف بـ (٢٣) من اسماء الزملاء ، الحقيقة بعد التدقيق وجدنا ان (الذين) مكررين من الاسماء ، فقط اواد ان اوضح لك ذلك في هذه الورقة التي اعطيتني اياها ، التي هما :- الاستاذ منير صوير والاستاذ النور الحديدي . مكتوب اسمائهم مرتين وشكراً لك ، الدكتور فرح الرضوي .

الدكتور فرح الرضوي : شكراً معالي الرئيس .

اود اولاً انا اؤيد ما جاء به الزميل خليل حدادين واعارضه في نفس الوقت ، اؤيده في

الاحصائية التي قدمها وبأن المستفيد من التخفيف في ضريبة الدخل هم الاغنياء والبنوك ، فقد اصبحت فوائد البنوك تزيد عن (١٢٪) ، فالمستفيد الاول من التخفيف هم الاغنياء وعلى حساب المواطنين الفقراء ، اما اذا ردنا هذا القانون فكأننا اكتفينا بالقانون الاول وهو رفع ضريبة المبيعات ، فمن المصلحة ان يعرض هذا القانون مع قانون المبيعات حتى يستفيد المواطن لاننا بذلك نكافئ الاغنياء اذا نحن ردنا هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة نحن اما حاليين :-

الحالة الاولى هي ضريبة المبيعات ، وهي ضريبة غير مباشرة ، وهي جباية عالية من الاغلبية الساخنة من شعبنا .

الحالة الثانية النقيضة هي ضريبة الدخل ، الضريبة المباشرة ، وهي التخفيض على اصحاب الدخل العالية مع الاسف الكبير سوقت ضريبة المبيعات قبل عام ، انها سوف تجبي الفلوس من الاغنياء من اجل الادخار ، وجمع الفلوس من الاغنياء حتى تزيد ميزانية الدولة حتى تتحقق هنا امكانية لتخفيض البطالة الى اخره ، لكن الواقع غير ذلك ، الاردن يتسم بسمتين يفرق بها عن غالبية الدول ، وهو اعلى نسبة في البطالة في العالم ، واعلى مديونية مع عدة بلدان الكوارث ، وهذه حقيقة نتيجة للتشوه في

هنا من اصل

الاقتصاد الأردني ، اذا السبب الحقيقي وراء هذه القوانين هي نفوذ الرأسمالية التجارية ، كنت اثنى لو كانت هذه القوانين تشجع الانتاج ، لكن هذه القوانين هي تشجيع حقيقي للتجارة ، وهي شريحة صاحبة النفوذ وصاحبة القرار والاعلية الساحقة من شعبنا وهو الذي يحتوي بناره ، تأتي هذه القوانين ونحن نمر بمظاهر الازمة الاقتصادية من ارتفاع في البطالة ، غلاء بالاضافة الى الفقر كيف يحدث هذا ؟

الحقيقة انا اضم صوتي الى صوت الزملاء وادعو الى رد قانون ضريبة الدخل ، الذي يحمي الاغنياء ويريد شهوتهم بتكديس ثروتهم ، فقط هذه الرأسمالية التجارية وهذه شهوتهم ، منذ الثمانينات ونحن نتحدث عن الاستثمار ، كان بؤدا هذا الاستثمار يحقق فوائد ، فوائد الاستثمار الحقيقية تنخفض نسبة البطالة ، لكن نتيجة هذا الاستثمار هذا التشجيع كلمة حق يراد بها باطل ، تذهب فقط لفئة الرأسمالية التجارية ، انا اكرر رد هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : والله انا بدي اللي لقططين :-

الاولى : عندما قلت ليحكم معارض ومؤيد ، الواقع كان الرأي الصواب هو رأي ابو فيصل ، وكنت مخطئاً وحتى لا ننسى لأن الانسان دائماً يتذكر المسألة التي يخطئ فيها ولا ينساها .

ثانياً : اعتقد ان القوانين التي احييت وصوت المجلس على احوالها ، لا يجوز مناقشتها مرة ثانية ، واحتراماً للوقت وكسباً له ، ارجو ان نصرف الى جدول الاعمال ونفلق باب المناقشة مع الشكر الجزيل لمعالي الرئيس .

اصوات : ثني .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، فيه اقتراح من الشيخ عبد الباقي بوقف النقاش الاستاذ داويدة نقطة النظام .

السيد محمد داويدة : شكراً معالي الرئيس .

يعني عودة لموضوع التصويت الحقيقية الحق اولى ان يتبع ، انا حسبت يا سيدي ويبدو زملائنا في الامالة العامة سهو عن عدد من الزملاء ، اللي طالبوا برد القانون (٢٣) نائب محترم وانا كنت منهم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك طلب بوقف النقاش من الشيخ عبد الباقي ،

السيد عبد الباقي جمو : عدم مناقشة القوانين الذي صوت على تمويلها ، ليس وقف النقاش مطلقاً .

معالي رئيس المجلس : بدي المهم وانا سمعت بوقف النقاش ، نحن لسنا بصدد مناقشة القوانين الآن ، نحن الان بصدد قبول او عدم قبول القانون يا شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : اذا سمحتم غلبنا اوضح انا احكي عربي ، بحكيش

شيشاني ولا شركسي ، انا اقول القوانين التي صوت على تمويلها الى اللجان المختصة .

معالي رئيس المجلس : اتبيننا منها يا سيدي .

السيد عبد الباقي جمو : انت فسرت تفسير خاطئ وما يصير .

معالي رئيس المجلس : تفضل يا ست توجان .

السيدة توجان فيصل : حقيقة نحن نحكي على موضوع الاصلاح الهيكلي الاقتصادي منذ فترة ، واول النقاط التي غم تسوق علينا موضوع الحماية ، ان هذه الحماية والاحفاءات الحماية للصناعات والاستثمارات الاردنية انها ضارة ويجب ان ترفع بالتدريج ، هنا اري حماية تعطى فعلاً لاستثمار راسمالي في البنوك فقط فهذه تقع كتقيض لكل التوجه ، وهذه احدي مثالب هذا القانون فانا اري رده ليس لمنع تعديل قوانين الضرائب بشكل ايجابي ، لكن لكي الحكومة وتضع قانون بالاتجاه الذي به النواب عندما اقروا المبيعات ليس بهذا الاتجاه ، لكي لا نعود لنا بعد شهر ونقول ايضاً اخطأت وتضع امامنا تعديلات جديدة واضح ان هذا اما هو بعكس ما طلبنا وهذا لا يجوز لانه عكس ما طلبنا والمفروض لا يمر من عندنا ، او انه يلمى بالاعطاء فعلها ان تعيد النظر فيه فادعو الى رده .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : شكراً معالي الرئيس .

اني مع ما ذهب اليه الزميل الدكتور عبد الله النور بموضوع حزمة هذه القوانين للتدخل ومرتبطة بالنتيجة مع بعضها ، وبعد احوالها الى اللجنة المختصة ، وهناك قانون يعدل قانون تعود الى المجلس لمناقشتها وتعديلها بما يراه المجلس بعد الحوار للمستفيض بذلك وهناك تأخذ هذه القوانين اتضاح اكثر ولوضعها الحقيقي حسب الاصول علماً بأن الحكومة السابقة اعطت وعود بزيادة الموظفين زيادة ملموسة عند الموافقة على قانون المبيعات ، وبالتالي اقترح اقفال النقاش والتصويت على الاقتراحات الواردة من النواب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج انت تعارض وقف النقاش ؟ تفضل .

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي الرئيس .

سبب معارضي لوقف النقاش ، ان هذه المواضع وحزمة القوانين الاقتصادية هي قضية مهمة جداً وتمول عليها الحكومة اهمية كبرى من جهة ، وهي ذات مساس بواقع الشعب والمواطن الاردني الهوي ، هذه الحزمة التي جاءت بقانون المبيعات وقانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار يلبي من خلالها محاولة تشجيع الاستثمار وهذا امر جيد ، لكن هذا التشجيع للاستثمار والذي يؤيده جميعاً ، يأتي مع الاسف من خلال التخفيف على الرأسمالية واصحاب رؤوس الاموال .

هكذا منذ الاصل



معالي رئيس المجلس : دكتور طلبك  
لمحاولة اقناعنا بوقف النقاش .

الدكتور محمد الحاج : نعم ، بمعنى  
اخر اريد مزيد من التوضيح لتبيان مخاطر هذا  
التوجه بالتخفيف على الرأسمالية على حساب  
يجيب المواطن ، هذا الموضوع يحتاج الى زيادة  
في التوضيح واخيراً التي على اقتراح الذي تبنا  
له مسبقاً الزميل خليل جدادين انه لن ينجح  
التي عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام استاذ  
عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : هي نقطة  
تنظيمية اذا سمحت لي لو يدي اتسلل من  
خلالها ، قد نؤيد وقف النقاش لكننا جدد لو  
نسمع رأي معالي وزير المالية في قانون ضريبة  
الدخل ، كنا نسمعنا رأيه في قانون ضريبة  
المبيعات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اذن هناك في  
وقف النقاش ، استمعنا لوجهة نظر معارضة  
لايقاف النقاش ، مع هذا طلب احد الزملاء  
الاستاذ عبد الكريم الدغمي الاستماع الى  
وجهة نظر معالي وزير المالية اذا كان يرغب  
بعدها سنصوت على وقف النقاش ، تفضل  
معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً معالي  
الرئيس .

سيدي نحن نقدم قانون كمعدل لقانون  
ضريبة الدخل بموجبه نحفظنا الضريبة على  
جميع المكلفين ، نحن لم نخفض الضريبة على  
فئة محددة وهناك فلسفة لهذا القانون من ان  
هذا التخفيض يؤدي الى تشجيع الادخار ،

ونتيجة لتشجيع الادخار تلقائياً الادخار هو  
حجر الاساس في الاستثمار ، ويؤدي الى  
تشجيع الاستثمار ، وبالإضافة الى ذلك هذا  
القانون اهتم بدوي الدخل المحدود وزاد من  
الاعفاءات لديهم ، وفي حقيقة الامر ضاعف  
هذا الاعفاء ، اذا ما اخذنا هذا القانون مع  
القانون السابق الذي ناقشه المجلس وهو القانون  
الضريبة العامة للمبيعات وفي قناعتني ذوي  
الدخل المحدود ستكون لديهم فائدة ، اذا اخذنا  
حصيلة الضريبة بالنسبة للقانونين معاً .

سيدي هذا القانون سيؤدي الى الحد من  
البطالة ، لانه سيؤدي الى تشجيع الاستثمار  
وبالتالي سيساعد في الحد من البطالة ، انا لا  
ارى كيف يمكن ان يناقش ان هذا التوجه لا  
يؤدي الى الحد من البطالة ، بشكل عام هذا  
القانون له منظور مستقبلي مناسب يؤدي الى  
تشجيع الادخار ، يؤدي الى تشجيع الاستثمار  
ويحد من البطالة ، هو اعطى امتيازات ومنافع  
لجميع المواطنين بشكل عام وليس لفئة محددة ،  
واذا اخذت الحزمة مجملها هو في رأيي حجر  
واساس مناسب يخدم الاردن للمستقبل  
والسنوات المستقبلية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : من مع وقف  
النقاش ؟ ارجو رفع الايدي لتمكين الامانة من  
العد بدقة . (٤٧) من (٧٢) مع وقف النقاش .  
هناك اقتراح باحالة القانون للجنة المالية ، من مع  
هذا الاقتراح ؟ (٥٢) من (٧٢) وينحال الى  
اللجنة المالية . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

ج . مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥ .  
( يحال على اللجنة ..... ) .

### الاسباب الموجبه لمشروع قانون الاستثمار

تم اعداد مشروع قانون الاستثمار بالتعاون مع الوزارات والدوائر والمؤسسات  
الأردنية ذات العلاقة بهذا الموضوع الحيوي، مستفيدين من تجربتنا الأردنية أولاً  
وتجارب الدول الأخرى في مجال الاستثمار ثانياً.

كما وقد تمت صياغته وفقاً لمعايير عدة منها: الوضوح والسهولة والخلو من أي  
تعقيد قد يعيق حركة الاستثمار والشمول في منح الاعفاءات، محفزاً للمستثمرين على  
الاستثمار في المملكة، متوازناً بحيث أعطى المستثمرين في المناطق الأقل نمواً  
اعفاءات ضريبية أكبر.

ولمعالجة القضايا التالية :-

اولاً:- في مجال منح الاعفاءات والمزايا وتسهيل الاجراءات :

ركز مشروع القانون الجديد على تحقيق المتطلبات التالية لتنشيط المبادرات الاستثمارية  
في الاردن :

١- الشمولية في منح الاعفاءات ضمن ضوابط تنموية واستثمارية واضحة ومحددة  
مع ترك تصنيف المشاريع الى مشاريع اقتصادية وأخرى اقتصادية مصدقة .

هنا من أجل

٢- إعفاء المشاريع التي تنطبق عليها أحكام مشروع القانون بصورة مباشرة دون اعاقلة أو تأخير .

٣- تشجيع المستثمرين على التوجه الى المناطق المختلفة من المملكة لاقامة مشاريعهم فيها وذلك عن طريق زيادة الاعفاء الضريبي الممنوح للاستثمار في المناطق الاقل نموا .

٤- إلغاء التمييز ضد المشاريع الصغيرة التي تشجع على اقامتها السياسات الحالية للحكومة لجداوها ولاهيتها في معالجة مشكلة البطالة ودورها في استقطاب المبتكرين والمخترعين وتشجيعهم على تنفيذ مشاريعهم وتيسير سبل ذلك .

ثانيا :- في مجال التطوير المؤسسي :-

ركز المشروع على وضع الاطار المؤسسي اللازم للاشراف على كافة النشاطات المتعلقة بعملية الاستثمار وادارتها باستحداث ما يلي :-

(١) المجلس الاعلى للاستثمار :

واناط به المهام الرئيسية التالية :-

أ- اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها .

ب- اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها .

ولضمان تنفيذ ذلك اناط مشروع القانون رئاسة هذا المجلس بسيادة رئيس الوزراء وعضوية أصحاب المعالي الوزراء المعنيين يضاف اليهم ممثلي فعاليات القطاع الخاص .

(٢) مؤسسة تشجيع الاستثمار :

فقد نص مشروع القانون على انشاء مؤسسة للاستثمار واعطاها دورا مركزيا في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة وذلك على النحو التالي :-

أ- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمار في الفرص الاستثمارية والترويج لها .

هكذا من الأصل

ب- تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية.

ج- انشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفق التشريعات المعمول بها.

د- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار الادلة الخاصة بذلك.

هـ- وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين الى المملكة.

و- التعرف على الفرص الاستثمارية، بشكل يدفع الى توجيه رؤوس الاموال للاستثمار في المشاريع ذات الاولوية والجدوى الاقتصادية، ستتولى الدائرة اجراء الدراسات الاقتصادية للمشاريع المختلفة وعرضها على المستثمرين كفرص استثمارية متاحة في المملكة.

ثالثا: مجلس الادارة

اناط مشروع قانون الاستثمار بمجلس الادارة المهام التالية:

أ- الاشراف على شؤون ادارة المؤسسة ومتابعتها.

ب- اقتراح السياسات الاستثمارية للمملكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ورفعها الى المجلس الاعلى الاستثمار لأقرارها.

ج- اقرار موازنة المؤسسة وتقرير مدققي الحسابات والحسابات الختامية.

د- اقرار التعليمات المالية والادارية الخاصة بالمؤسسة.

هـ- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

و- تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد تعابه.

ز- انشاء فروع للمؤسسة في أي مكان في المملكة أو خارجها.

رابعا: في مجال حفز وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية:

تضمن مشروع القانون الجديد نصوصا لمواد تساهم في تحقيق متطلبات الاستثمارات العربية والاجنبية على النحو التالي:-

١- مساواة المستثمر الاجنبي بالمستثمر الاردني لغايات الاستفادة من المزايا الواردة في مشروع القانون.

هكذا من الأصل



- ٢- فتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية بصورة مباشرة أو في مشروعات مشتركة
- ٣- ضمان حرية تحويل رأس المال الاجنبي وارباحه ومكاسبه الى الخارج وتحويل اجور ومكاسب المستخدمين غير الاردنيين الى الخارج .
- ٤- ضمان أو استملاك اية استثمارات لمستثمر اجنبي دون دفع تعويض عادل بقيمة معادله لقيمة الاستثمار المستملك وبعملة قابلة للتحويل الحر .
- ٥- تسهيل فض النزاعات الناشئة عن اعمال الاستثمار في المملكة .

مشروع  
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥  
قانون الاستثمار

المادة (١)

يسمى هذا القانون ( قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على ترويض نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها انشاء ما لم تكل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس : المجلس الاعلى للاستثمار المؤلف بموجب هذا القانون .
  - المؤسسة : مؤسسة الاستثمار المنشاء بموجب هذا القانون .
  - مجلس الادارة : مجلس ادارة المؤسسة .
  - الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
  - اللجنة : لجنة الاستثمار المؤلفة بموجب هذا القانون .
  - المدير العام : المدير العام للمؤسسة .
- المشروع : أي نشاط اقتصادي تطبق عليه احكام هذا القانون والانتظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

هكذا من الأصل

**الطاقة الانتاجية : القدرة التصميمية او الاستيعابية للمشروع .**

٥- اي قطاع آخر او فروعه يقرر مجلس الوزراء اضافته بناء على تنسيب المجلس .

المادة (٥)

(د) الحقوق المعنوية كالترخيص وبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية المسجلة في المملكة

Sept. 11, 1878

## المادة (٦)

أ- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن يتم إدخالها إلى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع ، ولجنة تحديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك .

ب- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة التي تزمها هذه القطع على أن يتم إدخالها إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها .

ج- تعفى اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من الطائفة الانتاجية للمشروع .

د- تعفى اللجنة الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع اجور شحنها أو تغير في سعر التحويل .

## المادة (٧)

أ- يعفى المشروع في أي من القطاعات المعروفة وفق المادة (٣) من هذا القانون لمدة عشر سنوات مما يلي وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة بالنسب التالية من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية المترتبة على الدخل المبني الخاضع للضريبة للمشروع وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها في كل قطاع من تلك قطاعات .

٢٥٪ إذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (أ)

٥٠٪ إذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (ب)

٧٥٪ إذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (ج)

ب- تمنح اللجنة إعفاء اضافياً إذا جرى توسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه وأدى إلى زيادة طائفة الانتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الانتاج لا تقل عن ٢٥٪ شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية بموجب هذه الفقرة عن أربع سنوات .

## المادة (٨)

تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات اضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الاقل على أن يتم إدخالها إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال أربع سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها .

## المادة (٩)

إذا نقل المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة من منطقة تنموية إلى منطقة تنموية أخرى ، فيعامل المشروع لغايات الإعفاء خلال باقي المدة معاملة مشاريع منطقة التنمية المنقول إليها على أن يعلم المؤسسة بذلك .

هذا من الأصل



## المادة (١٠)

باستثناء الاعفاءات الواردة في المادة (٧) من هذا القانون ، يتمتع بالاعفاءات والمزايا الواردة في هذا القانون اي مشروع قائم سواء جرت الموافقة على اعتباره مشروعا اقتصاديا او اقتصاديا مصدقا بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وللتعديلات التي طرأت عليه او القوانين السابقة له واي مشروع لم يستند من اي هذه القوانين شريطة ان يلي المشروع متطلبات النظام الذي يصدر لهذه الغاية ويوفق اوضاعه وفقا لاحكامه .

## المادة (١١)

أ- يؤلف مجلس يسمى " المجلس الاعلى للاستثمار " برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من :-

وزير الصناعة والتجارة	نائباً للرئيس
وزير المالية	عضوا
وزير التخطيط	عضوا
وزير السياحة	عضوا
وزير النفط	عضوا
محافظ البنك المركزي	عضوا
المدير العام	عضوا / مقررا
رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية	عضوا
رئيس غرفة صناعة عمان	عضوا
ثلاثة اشخاص من القطاع الخاص ممن ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد	اعضاء

ب- يعقد المجلس اجتماعاته كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ، ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثلثا اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه من بينهم ويصدر المجلس قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

## المادة (١٢)

يتولى المجلس تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار بما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة ، وله في سبيل ذلك ما يلي :-

أ- اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها .

ب- اقرار السياسات الاستثمارية .

ج- اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها .

د- النظر في الانظمة الخاصة بالاستثمار .

## المادة (١٣)

أ- يؤسس بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة الاستثمار ) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية ومن ذلك التعاقد وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والاقتراض والبيع والرهن وقبول التبرعات والهبات ، ويمثلها في الامور القانونية والاجراءات القضائية المتعلقة باعمالها او الناشئة عنها المحامي العام المعني او أي محام مسجل في المملكة .

مجلس أمن الاستثمار

ب- يكون للمؤسسة مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء على تنصيب الوزير على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية .

ج- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في مدينة عمان ويجوز لها انشاء فروع في اي مكان في المملكة او خارجها .

#### المادة (١٤)

تهدف المؤسسة الى تشجيع الاستثمار في المملكة من خلال العمل على ما يلي :-

- أ- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.
- ب- تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية .
- ج- انشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى برخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفق التشريعات المعمول بها.
- د- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار الأدلة الخاصة بذلك.
- هـ- وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين وتنفيذها .

#### المادة (١٥)

يكون للمؤسسة موازنة سنوية مستقلة وتتكون مواردها المالية من المصادر التالية :-

- أ) المبالغ التي تخصصها لها الحكومة .
- ب) بدل الخدمات التي تقدمها والعوائد التي تتأتى لها .
- ج) للقروض المحلية او الخارجية على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على القروض الخارجية .
- د) ريع لمولها .
- هـ) الهبات والاعانات والمنح والوصايا وأي موارد أخرى تقدم للمؤسسة بموافقة المجلس .

#### المادة (١٦)

- أ- تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .
- ب- تنظم المؤسسة خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء سنتها المالية تقريراً شاملاً عن نشاطاتها مرفقاً به حساباتها الختامية مصدقة من مدققي الحسابات ترفعه الى مجلس الادارة لقراره .
- ج- تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ واصول المحاسبة التجارية .

هنا من الفصل

## المادة (١٧)

(أ) يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير ويشكل بقرار من المجلس الأعلى بالعدد الذي يختاره من أعضائه بما لا يزيد على سبعة أعضاء على أن يكون المدير العام من بينهم ويختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس .

(ب) يجتمع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة الرئيس ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره أغلبية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه منهم ويتخذ قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسة .

(ج) لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو أيًا من أهل الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليه دون أن يكون له الحق في التصويت .

(د) تحدد مكافآت واتعاب أعضاء مجلس الإدارة بقرار من المجلس وتصرف على أساس عدد الجلسات التي حضرها العضو .

(هـ) يعين رئيس مجلس الإدارة أمين سر لمجلس الإدارة من موظفي المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام، يتولى مسؤولية تنظيم الأعمال الإدارية في مجلس الإدارة، وتكوين قراراته وتوقيعها من رئيس الجلسة والأعضاء .

## المادة (١٨)

يتولى مجلس الإدارة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

- أ- الإشراف على شؤون إدارة المؤسسة ومتابعتها .
- ب- اقتراح السياسات الاستثمارية للمملكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ورفعها إلى المجلس لقرارها .
- ج- إقرار موازنة المؤسسة وتقرير مدققي الحسابات والحسابات الختامية .
- د- إقرار التعليمات المالية والإدارية الخاصة بالمؤسسة .

- هـ- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة .
- و- تعيين مدقق حسابات قانوني للمؤسسة وتحديد اتعابه .
- ز- إنشاء فروع للمؤسسة في أي مكان في المملكة أو خارجها .

## المادة (١٩)

يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل المؤسسة في جميع صلاتها مع الغير وله أن يفوض المدير العام بذلك .

## المادة (٢٠)

يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- تطبيق السياسة العامة للمؤسسة وتنفيذ القرارات التي تصدر وفقاً لأحكام هذا القانون ومتابعة تنفيذها .
- ب- إدارة أعمال المؤسسة والإشراف على موظفيها وشؤونها الفنية والإدارية والمالية .
- ج- وضع البرامج التي من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة والعمل على تطويرها .
- د- أية مهام أخرى يحددها له مجلس الإدارة أو تناط به بمقتضى الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون .

## المادة (٢١)

- أ- تؤلف لجنة تسمى "لجنة الاستثمار" برئاسة المدير العام وعضوية كل من :-
  - ١- المدير العام لدائرة ضريبة الدخل عضواً
  - ٢- المدير العام لدائرة الجمارك عضواً
  - ٣- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة عضواً
- يعينه الوزير

مجلس النواب



٤- ممثل عن القطاع الخاص يعينه رئيس مجلس الإدارة

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره أربعة من أعضائها بمن فيهم الرئيس وتصدر اللجنة قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية .

ج- للمدير العام ان يدعو شخصا أو أكثر ممن الجهات الرسمية ذات العلاقة في القطاع المعني لحضور اجتماعات اللجنة وتقديم المشورة فسي الموضوع المعروض عليها دون ان يكون له حق التصويت .

د- يعين المدير العام أحد موظفي المؤسسة للقيام بأعمال مقرر اللجنة لحفظ قراراتها ومتابعتها .

المادة (٢٢)

تتولى اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

أ- دراسة الطلبات التي تقدم إليها من المستثمرين والجابة على الطلبات الممنوعة للشروط المقررة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب إليها .

ب- الموافقة على الاعفاءات الإضافية المنصوص عليها في هذا القانون والنظر في الاعتراضات التي يتقدم بها المستثمرون على قراراتها ويكون قرارها برد الاعتراض قابلاً للاستئناف لدى مجلس الإدارة خلال ثلاثين يوماً من صدوره .

المادة (٢٢٣)

لذا تبين ان الموجودات الثابتة المعفاة كلها او بعضها قد بيعت خلافا  
لاحكام هذا القانون او استعملت في غير المشروع او استخدمت في غير  
الاغراض المصرح بها فيستحق على المشروع الضرائب والرسوم والغرامات  
المنصوص عليها وفق احكام القوانين والانظمة النافذة .

المادة (٢٤)

أ- المستثمر غير الأردني ان يستثمر في المملكة في اي مشروع اما بتلكه  
بتمله او بالمشاركة او المساهمة فيه وفق احكام نظام يصدر مبنيا  
قطاعات المشاريع وفروعها والقيمة التي يحق للمستثمر غير الأردني  
المشاركة في حدودها او المساهمة في كل منها والحد الأدنى من رأس المال  
الأجنبي الذي يقدمه فيها .

(ب) مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) اعلاه يعامل المستثمر غير الأردني في أي مشروع تنموي عليه أحكام هذا القانون معاملةً للمستثمر الأردني .

ج- للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالاسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم وتقدم الجهات المختصة التسهيلات اللازمة .

المادة (٢٥)

- لا يجوز نزع ملكية اي مشروع أو اخضاعه لأي اجراءات تؤدي الى ذلك الا باستملاكه لمقتضىات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر ، ويدفع التعويض للمستثمر غير الارضي في هذه الحالة بعملة قابلة للتحويل .

Still in life

## المادة (٢٦)

على المستثمر القيام بما يلي :-

أ- اعلام المؤسسة خطيا فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة وتجهيزها لغايات المشروع وتاريخ بدء العمل او الانتاج الفعلي .

ب- مسك حسابات منتظمة يدققها محاسب قانوني مجاز في المملكة .

ج- مسك سجل للموجودات الثابتة التي دخلت فعلا في المشروع تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها .

د- تقديم اي معلومات او بيانات او وثائق تطلبها المؤسسة وتتعلق بالموجودات الثابتة للمشروع والسماح لاي موظف مخول من المؤسسة ان يدخل المشروع لمطابقة البيانات والمعلومات على الواقع .

## المادة (٢٧)

إذا انتقلت ملكية المشروع خلال مدة الاعفاء الممنوحة له فيستمر تمتع المشروع بالاعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له حتى آخر تلك المدة على ان يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب احكام هذا القانون .

## المادة (٢٨)

أ- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة او التنازل عنها الى مستثمر اخر معتمد من احكام هذا القانون ، على ان يستعملها في مشروعه . ويجوز للمستثمر بعد لشعار اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة لاي شخص او مشروع اخر غير مشمول باحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عنها .

ب- للمستثمر بموافقة اللجنة اعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة .

## المادة (٢٩)

إذا انتمجت شركتان او مؤسستان او اكثر تكون الشركة او المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مستفيد لديها قبل الدمج من تطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة الباقية للاعفاء .

## المادة (٣٠)

يحق للمستثمر غير الاردني اخراج راس المال الاجنبي الذي ادخله الى المملكة للاستثمار فيها وفق احكام هذا القانون او اي تشريع سابق عليه وما جناه في استثماره من عوائد وارباح وحصيلة تصفيه استثماره او بيع مشروعه او حصته او اسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل .

## المادة (٣١)

للعاملين الفنيين والاداريين غير الاردنيين في اي مشروع ان يحولوا رواتبهم وتعميرياتهم الى خارج المملكة . وفقا للتشريعات المصرفية المعمول بها .

هذا من الفصل

## المادة (٣٢)

أ- تراعي أحكام اتفاقية استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية وأي تعديلات تطرأ عليها على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحصل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله في المطالبة بتلك الحقوق .

## المادة (٣٣)

تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر لرأس مال اجنبي والمؤسسات الحكومية الأردنية وديا بين طرفي النزاع ، وإذا لم تتم تسوية النزاع من خلال ذلك خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر للمستثمر للجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على " المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار " لتسوية النزاع بالتوفيق أو بالتحكيم ولتوقيع اتفاق تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول أخرى الموقعة من المملكة .

## المادة (٣٤)

يجوز إجراء الرهن العيني للألات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع ، وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة تلك الألات والمعدات ، وتحقيقا للغايات المقصودة من هذه المادة تنظم المؤسسة سجلا صناعيا تسجل فيه هذه الألات والمعدات لدى كل مشروع وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة لهذه الغاية .

## المادة (٣٥)

يستمر أي مشروع جرت الموافقة عليه بمقتضى أحكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وللتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات التي منحت له بموجب ذلك القانون حتى آخر مدة الاعفاء وبشروطه .

## المادة (٣٦)

تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

## المادة (٣٧)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالشؤون المالية واللوام والموظفين في المؤسسة .

## المادة (٣٨)

أ- يلغى كل من قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه .

هذا من الفصل



ب- قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ واللائحة الصادرة بموجبه .

المادة (٣٩)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً

معالي الرئيس .

أريد ان أسأل الحكومة الموقرة ومعالي وزير الصناعة والتجارة او معالي وزير المالية ، يقول عن المناطق في المادة ( الرابعة ) ( أ ) :-

لاغراض هذا القانون ، تحدد المناطق التي تتمتع بالاعفاءات الضريبية بثلاث مناطق تنمية ( أ ، ب ، ج ) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

يعني هذه المناطق التنموية لم تحدد في القانون ، وإنما تركت للنظام يعني ما هو توجه الحكومة يعني خطينا لتعرف على المناطق التنموية في الاردن وهي ( أ ، ب ، ج ) نية الحكومة او بنظر الحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

معالي وزير الصناعة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : سيدي

اخذنا بعين الاعتبار ان دراسة هذا القانون ، ان نشجع الاستثمارات في المملكة بشكل متكامل ، وان تغطي المناطق الاقل حظاً فرصة لاستقطاب الاستثمارات اليها ، فنقسم للملكة الى ثلاث مناطق ( أ ، ب ، ج ) معتمدة على ان يكون التخفيضات او الاعفاءات في نسبة الضريبة (٢٥٪) و (٥٠٪) و (٧٥٪) للقطاعات ، كل قطاع

لمنطقة معينة اعتماداً على اهمية هذا القطاع واستقطابه لتلك المنطقة التنموية ، اعطي مثال :-

نفترض ان منطقة اريد ، من الممكن وهذا مثال فقط ان نعطي مثلاً القطاع الصناعي (٢٥٪) اعفاءات ، ونعطي قطاع الفنادق (٥٠٪) او (٧٥٪) ، والمستشفيات لحاجتنا للمستشفيات (٧٥٪) .

طبعاً هناك قطاعات اخرى يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس الاعلى .

فهذا هو التوجه ان يكون هنالك وهناك مناطق اخرى مثل عمان يجوز ما نعطي الفنادق ، نعطي للمستشفيات (٢٥٪) ولا نعطي الصناعات ، مناطق مثل الزرقاء نعطي (٧٥٪) للمستشفيات لاهميتها ، (٥٠٪) فنادق ، (٢٥٪) الصناعة .

فالعملية تأتي في جدول متكامل ، للمنطقة التنموية والفرقة التي فيها نسبة التخفيضات وما هي القطاعات التي تأخذ هذه الاعفاءات فهذه حرية الحركة وتحويل الاستثمارات مستقبلاً من منطقة الى منطقة لتواكب تنمية هذه المنطقة واهميتها ، مناطق الجنوب بشكل رئيسي ستأخذ (٧٥٪) في كل المجالات ، نظراً لتوجه الحكومة في دعم هذه المناطق التي لم تنال الاستثمارات كبيرة في الماضي ، فهذا بشكل سريع ولكن عند دراسة هذا القانون في اللجنة المالية نستطيع ان نذهب الى التفاصيل وايضاح الامور وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الدكتور الحاج .

هكذا من الأصل

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي الرئيس .

ما يؤخذ على هذا القانون هو عدم ضمان حماية المستثمر الأردني وعدم اعطائه أية امتيازات ، بل ينص على مساواة المستثمر الاجنبي بالمستثمر الأردني ، بالإضافة طبعاً الى فتح المجال اما الاستثمارات الاجنبية بصورة مباشرة او في مشروعات مشتركة ، انا اتساءل كيف يمكن للمستثمر الأردني بامكاناته المتواضعة ان يقف امام الاستثمارات العالية الاجنبية ، اذا لم يعطى ولو شيئاً بسيطاً من هذا الامتياز وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

سهيدي حقيقة نحن امام حزمة قوانين مالية وتعتبر من برنامج التصحيح الاقتصادي ، ورغم من انني كنت معارض لطرح قانون للمبيعات مرة ثانية والذي استند في جهتيته على انه يعوض ما يخفّض في قانون الجمارك ، وهذا لو اننا نضطلع على قانون الجمارك ، ولكن اختصاراً لوقت المجلس ، اجد بأن هذا القانون ونحن لسنا خبراء اقتصاديين واللجنة المالية مختصة وهي من صلب ورحم هذا المجلس ، ارجو من الاخوان ان لا تطيل النقاش حول هذا القانون المغنيز ، واذا كان هناك تمرزات حول عدم تشجيع الاستثمار الأردني بالنسبة للمستثمر الاجنبي ، فاعتقد ان قرار اللجنة

المشتركة للمالية والقانونية قد صدر حول هذا الموضوع وهو يتعلق بتنظيم الاستثمارات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ محمد عودة لجادات .

السيد محمد عودة لجادات : شكراً معالي الرئيس .

ان ما هو معروض حالياً هو مجموعة مشاريع قوانين حزمة اقتصادية متكاملة ، وهذا ما يستوجب دراسة مشروع قانون الاستثمار واحالته الى اللجنة المختصة ، التي ستقوم بمناقشته تفصيلاً مع ذوي الاختصاص ، وتقدم رأياً الى المجلس الكريم الذي هو صاحب القرار ، لذا اترح ايضاً النقاش توفيراً للوقت وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

انا اعتقد ان مشروع قانون الاستثمار مهم جداً ، ولذلك حتى في النظام الداخلي اترح بوقف النقاش عندما يوضح الموضوع انا اعتقد ان الموضوع لم يولد النار تحت يدي .

معالي رئيس المجلس : الله يكلينا شر النار ، تفضل .

السيد خليل حدادين : لم يوضح ولذلك ارى ان يستمر ولو لبشر دقائق اخرى في النقاش وشكراً .

٤- قرار اللجنة المشتركة رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ والمتضمن مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي لتلاوة قرار اللجنة .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة المشتركة القانونية والمالية لمجلس النواب الثاني عشر الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراح بوقف النقاش وهناك زميل عارض وقف النقاش واستمتم الى وجهة نظره ، ساطرح موضوع ايقاف باب النقاش للمجلس الكريم ، من مع قفل النقاش ؟ (٤٤) من (٦٩) ويقفل باب النقاش .

من مع تحويله للجنة المالية ؟ ارجو عد الاصوات ، رفع الايدي حتى لا يحتج احد بأن الاصوات ما كان عددها صحيح . (٤٥) من (٦٨) ويحال الى اللجنة المالية .

السيد الامين العام البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

#### قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المشتركة عدة اجتماعات برئاسة معالي رئيس مجلس النواب وبحضور رئيس اللجنة القانونية معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي ورئيس اللجنة المالية معالي الدكتور هاشم الدباس ومقرر اللجنة القانونية سعادة السيد حاتم الغزالي ومقرر اللجنة المالية سعادة المهندس منير صوير ، وذلك للدراسة مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

وقررت اللجنة انتخاب سعادة السيد حاتم الغزالي مقرر لها وتم خلال الاجتماع الاول للجنة وضع آلية لتنظيم عملها ، حيث اتفق الأطراف على دعوة الخبراء والمختصين من الجهاز الحكومي والقطاع الخاص والخبراء في القانون الدولي للاستماع الى آرائهم حول هذا القانون .

وكانت اجتماعات اللجنة على النحو التالي :-

#### الاجتماع الاول :- ١٩٩٥/٧/٦

حضر الاجتماع اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب أعضاء اللجنة :-

ابراهيم شحدة ، د. احمد القضاة ، د. عبد الرزاق طيشات ، سميح الفرح ، د. نادر ابو الشعر ، عبد الرؤوف الروابدة ، مفلح الرحيمي ، عبد الهادي الجاني ، ذيب أنيس ، د. مصطفى شيكات ، د. محمد عويضة ، محمود الهريش ، علي ابو الراغب ، عبد موسى النهار ، علي الشطي ، سمير قعوار ، عبد الهادي جبو ، توجان فيصل ، بدر الرهاطي ، د. همام سعيد ،

هذا من اجل

عبد الرحيم العكور ، د. أحمد الكوفحي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، محمد الحنيطي ، سمير الحباشنة ، منصور بن طريف ، د. عبد الحافظ الشخاينة ، عبد العزيز جبر .

وتغيب بمذلة اصحاب السعادة السادة النواب :- د. هاني حجازين ، د. فوزي الطعيمة . وحضر من السادة النواب اصحاب الدولة والمالي والسعادة السادة :- طاهر المصري ، د. عبد الله النور ، نور الحديدي ، د. عارف البطاينة ، فواز الزوي ، محمد الذويب .

وحضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

الاجتماع الثاني :- ١٩٩٥/٧/١٠

حضر الاجتماع اصحاب السعادة والمالي والسعادة السادة النواب أعضاء اللجنة :-

عبد الهادي الجاني ، د. نادر أبو الشعر ، د. عبد الرزاق طيشات ، عبد موسى النهار ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الرؤوف الروابدة ، علي أبو الراغب ، عبد العزيز جبر ، د. محمد عويضة ، د. مصطفى شيكات ، بدر الرباطي ، منصور بن طريف ، د. هاني حجازين ، د. أحمد القضاة ، د. همام سعيد ، سمير قعوار ، ابراهيم شحده ، مفلح الرحيمي ، سمير الحباشنة ، د. عبد الحافظ الشخاينة ، توجان فيصل ، د. فوزي الطعيمة ، علي الشطي .

وتغيب بمذلة اصحاب السعادة والسعادة السادة النواب :- محمود الهويل ، عبد الرحيم العكور ، د. أحمد الكوفحي ، ذيب النيس ، محمد الحنيطي ، سمير الفرح ، عبد الباقي جمر .

حضر من النواب اصحاب الدولة والمالي والسعادة السادة :- طاهر المصري ، د. عبد الله النور ، د. محمد الزين ، نور الحديدي ، حمزة منصور ، د. عبد الله العكايلة ، د. عارف البطاينة ، د. محمد أحمد الحاج ، عبد الله اخوارشهده ، فواز الزوي ، حماد أبو جاموس ، توفيق كرشان ، محمد الذويب .

من المدعون اصحاب المالي والسعادة السادة :- وزير المالية ، وزير العدل ، وزير الصناعة والتجارة ، د. عون الخصاولة ، سوق عمان المالي جليل طريف ، مدير دائرة الأراضي والمساحة علي الغرايبة ، بدري الملقى ، مراقب الشركات معبد حياصات .

وحضر الاجتماع :- معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية الدكتور عبد المجيد العزام ، عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

الاجتماع الثالث :- ١٩٩٥/٧/١٦

حضر الاجتماع اصحاب السعادة والمالي والسعادة السادة النواب أعضاء اللجنة :-

عبد الرزاق طيشات ، د. هاني حجازين ، سمير الفرح ، د. أحمد القضاة ، د. نادر أبو الشعر ، د. محمد عويضة ، عبد العزيز جبر ، د. همام سعيد ، محمود الهويل ، محمد الحنيطي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، ابراهيم شحده ، عبد الرحيم العكور ، عبد الهادي الجاني ، توجان فيصل ، د. مصطفى شيكات ، عبد الرؤوف الروابدة ، سمير الحباشنة ، د. فوزي الطعيمة ، د. عبد الحافظ الشخاينة ، علي الشطي ، عبد موسى النهار ، مفلح الرحيمي ، بدر الرباطي ، علي أبو الراغب .

وتغيب بمذلة اصحاب السعادة والسعادة السادة النواب :- سمير قعوار ، ذيب النيس ، منصور بن طريف ، عبد الباقي جمر ، د. أحمد الكوفحي .

حضر الاجتماع اصحاب المالي والسعادة والسعادة السادة النواب :- محمد الذويب ، نور الحديدي ، د. محمد الحاج ، أحمد الكساسبة ، د. محمد عضوب الزين ، حماد أبو جاموس ، د. عبد الله العكايلة ، د. عبد الله النور .

من المدعون اصحاب المالي والسعادة السادة :- الحاج حمدي الطباع ، الحاج حيدر مراد ، د. فهد الفالك ، د. عبد النور حيايب ، معالي وزير العدل ، د. عون الخصاولة .

وحضر الاجتماع :- معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية الدكتور عبد المجيد العزام ، عطوفة السيد حكم خير أمين عام مجلس الأمة .

الاجتماع الرابع :- ١٩٩٥/٧/١٧

حضر الاجتماع اصحاب السعادة والمالي والسعادة السادة النواب أعضاء اللجنة :- د. أحمد الكوفحي ، ابراهيم شحده ، عبد العزيز جبر ، عبد موسى النهار ، محمود الهويل ، عبد الرؤوف الروابدة ، عبد الرزاق طيشات ، سمير قعوار ، د. همام سعيد ، عبد الهادي الجاني ، سمير الحباشنة ، د. أحمد القضاة ، د. هاني حجازين ، د. فوزي الطعيمة ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. نادر أبو الشعر ، علي أبو الراغب ، عبد الباقي جمر ، د. مصطفى

معالي رئيس المجلس : ترغب معالي رئيس اللجنة في الاستمرار في قراءة أسماء الزملاء في الاجتماعين اللذين بقوا أم ماذا ؟  
السيد رئيس اللجنة : والله يا سيدي اللذين تشوفه .

معالي رئيس المجلس : اعتقد أن أسماء الزملاء موجودة في التقرير إذا كان يمكن لتقبل إلى بعدما ، إذن تنتقل إلى التوصيات أو حيثيات القرار .

( وهنا اعفني معالي رئيس اللجنة القانونية من قراءة الاجتماعين )

هذا من الفصل



شيكات ، د. محمد عويضة ، بدر الرياطي ، علي الشطي ، د. عبد الحافظ الشخابة .

وتغيب بمعدلة اصحاب السعادة السادة النواب :- توجان فيصل ، محمد الحنيطي ، منصور بن طريف .

وتغيب بدون معدلة اصحاب السعادة والسعادة السادة النواب :- سمير الفرح ، مفلح الرحيمي ، ذيب انيس ، عبد الرحيم العكور .

وحضر الاجتماع من السادة النواب اصحاب المعالي والسعادة :- د. عبد الله النور ، النور الحديدي ، ضيف الله المومني .

وحضر الاجتماع من الحكومة :- معالي وزير العدل السيد هاشم التل ، عطوفة السيد حكم خير أمين عام مجلس الأمة .

الاجتماع الخامس :- ١٩٩٥/٧/٢٠

الحضور من السادة اصحاب السعادة والمعالي والسعادة اعضاء اللجنة :- م. منصور بن طريف ، مفلح الرحيمي ، سمير الفرح ، م. عبد الهادي الجالي ، محمد الحنيطي ، عبد الباقي جمنز ، د. أحمد القضاة ، د. مصطفى شيكات ، د. عبد الرزاق طيشات ، م. عبد موسى النهار ، ابراهيم شخدة ، د. نادر ابو الشعر ، محمود الهويل ، عبد الرؤوف الروابدة ، م. سمير الجبائنة ، د. محمد عويضة ، عبد العزيز جبر ، علي الشطي ، د. فوزي الطعينة ، د. عبد الحافظ الشخابة ، م. علي ابو الراغب .

وتغيب بمعدلة اصحاب السعادة السادة النواب :- د. هاني حجازين ، عبد الرحيم العكور ، بدر الرياطي .

وتغيب بدون معدلة اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب :- عبد الكريم الدغمي ، توجان فيصل ، ذيب انيس ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. احمد الكولحي ، د. همام سعيد ، م. سمير قعوار .

وحضر الاجتماع من السادة النواب اصحاب الدولة والمعالي والسعادة السادة :- طاهر المصري ، د. عبد الله النور ، محمد الدويب ، النور الحديدي ، م. حماد ابو نجافوس ، د. لزيه عمارين ، حمزة منصور ، عبد الله اخوارشيد .

وحضر الاجتماع من السادة الاعيان معالي الدكتور قسيم عبيدات .

وحضر الاجتماع من الحكومة اصحاب المعالي والسعادة :- عبد الكريم الكباريتي وزير الخارجية ، جمال الصرايرة وزير البريد والاتصالات ، جمال الحريشا وزير الدولة ، هشام التل وزير العدل ، د. عبد المجيد العزام وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

السيد رئيس اللجنة : وبعد دراسة مشروع القانون والاسباب الموجبة وبعد الرجوع الى المداولات التي اجرتها اللجنة مع الخبراء ومع الوزراء المختصين ، وبعد دراسة الاقتراحات المقدمة من بعض الزملاء ، وبعد مناقشة مواد

للمشروع مادة مادة قررت اللجنة الموافقة على المشروع كما ورد من الحكومة بعد أن تم وضع التوصيات والتعديلات التالية على مشروع القانون :-

١ - التوصيات :-

١- توصي اللجنة المجلس الكريم بالطلب من الحكومة ضرورة أن تقدم بمشروع قانون يمنع الاحتكار ويحمي الاقتصاد الوطني .

٢- كما توصي اللجنة المجلس الكريم بالطلب من الحكومة أن تتابع جهودها في ضمان حصول الأردنيين على حقوقهم وممتلكاتهم في اسرائيل .

إذا احببت معالي الرئيس نصوت على التوصيات ثم تنتقل الى مشروع القانون هذا امر تنظيمي .

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس الكريم ؟ ارى استنكار من الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : سيدي انا ما يستنكر على الاخ ابو فيصل ، لكن اختلف معه في الرأي ، انه بعد تلاوة التوصيات تأتي عملية المخالفة ، المخالفون يقرأوا مخالفتهم ، وبعد ذلك في النهاية يمكن ان يكون شيء يعني وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يعني هي ليس قضية في موضوع التوصيات بالنتيجة أولاً وإخيراً هي قرار المجلس اينما شئتم ، فالقرار للمجلس الكريم ؟

الدكتور بسام العموش : حقيقة هو الدخول في التفاصيل ، وهناك فيه الرفض والشكل ولابد فالاصل ان تنتهي من الشكل ثم تأتي التفاصيل .

معالي رئيس المجلس : تفضل رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

ب . التعديلات :-

١- اضافة مادة جديدة تحمل الرقم (٦) بالنص التالي :-

المادة ٦-

١ - بالاضافة لما ورد في القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣ .

التي هم معالي الرئيس : قانون بيع وتأجير المقارات من الأجانب وقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة .

القانون الاول رقم (٤٠) لسنة (٥٣) والقانون الاخر رقم (٦١) رقم (٥٣) تنص المادة (٦) فقرة (أ) :

لا يجوز السماح لأي شخص اجنبي طبيعي او معنوي لا يحمل جنسية احدى الدول العربية أن يشتري أو يستأجر أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة الا بتوفر الشروط التالية :-

١- أن لا تخاطر بتشريعات أو ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب التملك أو

هذه المادة

## المادة ٧:-

لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو إنشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو ارتفاق عليه بمقتود رسمية أو عرفية أو بوكالة دورية وذلك فيما يتعلق بالمقاربات المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣) من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، إلا لأردني آخر وإذا كان المشتري غير أردني يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

٣- إعادة تقييم المادة (٦) الواردة في مشروع الحكومة لتصبح برقم (٨) وشطب العبارة التالية الواردة في المادة (٢) للمادتين (٢) ، (٣) من ( ) .

٤- إعادة تقييم المادة (٧) من المشروع لتصبح برقم (٩) .

٥- إعادة تقييم المادة (٨) من المشروع لتصبح برقم (١٠) .

٦- إعادة تقييم مادة (٩) من المشروع لتصبح برقم (١١) .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة : اللجنة المشتركة القانونية والمالية

حكم غير مجلس النواب ملاحظة :-

١- مخالفة مقدمة من السادة أصحاب السماحة والسعادة السادة النواب :-

الاستعجار جنسيتها تملك الاردنيين أو استعجارهم للأموال غير المنقولة فيها وان لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الاردنيين بهذه الحقوق .

٢- أن يستمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك أو الاستعجار .

٣- أن لا يؤدي ذلك التملك أو الاستعجار أو أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على الأمن الوطني .

٤- أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتسيب من وزير المالية / الأراضي .

ب- يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي سواء كانوا مسجلين في الاردن أو غير مسجلين وبغض النظر عن غايات الشخص المعنوي .

ج- إذا فقد الشخص المشار إليه في الفقرة (أ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يباع العقار أو تلغى الاجارة وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

د- تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .

٢- إضافة مادة جديدة تحمل الرقم (٧) بالنص التالي :-

- ١- النائب د. ابراهيم زيد الكيلاني .
- ٢- النائب د. همام سعيد .
- ٣- النائب د. أحمد الكوفحي .
- ٤- النائب عبد العزيز جبر .
- ٥- النائب بدر الرياطي .
- ٦- النائب الشيخ عبد الرحيم المكور .
- ٧- النائب ضيف الله المومني .
- ٨- النائب ذيب النيس .
- ٩- النائب د. محمد عويضة .

وذلك في موضوع مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو ١٩٩٥ ، للأسباب التالية المرفقة والمقدمة في المذكرة المرفقة بها :-

- ١- د. ابراهيم زيد الكيلاني .
- ٢- عبد العزيز جبر .
- ٣- د. أحمد الكوفحي .
- ٤- د. همام سعيد .
- ٥- بدر صالح الرياطي .
- ٦- د. محمد عويضة .
- ٧- ذيب النيس .
- ٨- الشيخ عبد الرحيم المكور .
- ٩- ضيف الله المومني .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

الأسباب الموجبة لرفض مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .

أولاً :- بطلان مشروع القانون : حيث يستند المشروع إلى قانون معاهدة السلام مع اليهود لسنة ١٩٩٤ وهذه المعاهدة وقاؤها امميان

د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. همام سعيد ، د. أحمد الكوفحي ، عبد العزيز جبر ، بدر الرياطي ، عبد الرحيم المكور ، ذيب النيس ، محمد عويضة ، ضيف الله المومني ، حول القانون بمجمله .

٢. مخالفة مقدمة من سعادة الدكتور مصطفى شنيكات حول القانون بمجمله .

٣. مخالفة مقدمة من سعادة السيد ابراهيم شحله حول القانون .

٤. مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة السادة النواب :-

بدر الرياطي ، عبد العزيز جبر ، د. محمد عويضة حول المادة السابعة من المشروع .

وارجى معالي الرئيس ان يتلوا مخالفتي مخالفتهم .

معالي رئيس المجلس : السادة الزملاء لدي اربعة مخالقات ، المخالفة الاولى من الزملاء من يرغب بقراءتها لياية عن الزملاء ؟ الاستاذ المكور تفضل .

السيد عبد الرحيم المكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

المخالفة للمقدمة من النواب التالية اسماؤهم من أعضاء اللجنة القانونية والمالية المشتركة :-

هذا من اجل

بأكثر من سبب من أسباب البطالان لذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

أ - مخالفة هذا القانون للمادة الأولى من الدستور الأردني التي تنص على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ووجه المخالفة والبطالان هو التنازل عن أراضي الضفة الغربية بكاملها خلافاً لنص الدستور ، وإن القول بأن قرار فك الارتباط لسنة ١٩٨٨ وقرار مؤتمر الرباط لسنة ١٩٧٤ يلغي اعتبار الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية قول مردود حيث أن ضم الضفة الغربية جاء بقرار من مجلس الأمة للممثل للضفتين ولا يجوز أن يكون القرار السياسي سداً على قرار مجلس الأمة .

ب - مخالفة هذا القانون لأبسط قواعد القانون الدولي التي تحكم النصوص القانونية للمعاهدات الدولية والتي تقضي بأن تكون الأشخاص الدولية الموقعة والأطراف في المعاهدة صاحبة اهلية في إبرام الاتفاق وإن يملك هؤلاء الأشخاص إرادة حرة ، ولا يخفى على أحد بأن هذه المعاهدة جاءت في ظروف قهر وضغط مترد وما ورد على لسان سمو الأمير الحسن ولي العهد في جلسة له مع النواب الجند في بداية هذا المجلس ، قول سموه في الذهاب إلى مدريد ( لقد أرسلت لنا أو وجهت مذكرات جلب لحضور هذا المؤتمر ) مما يؤكد عدم الأهلية الكاملة ويؤكد إنعدام التكاليف والإرادة الحرة .

ج - أن هذا المشروع يلغي صفة العدو عن الكيان اليهودي مع العلم أن هذا الغاء ناشئ عن احتلال الأرض وتهجير الشعب الفلسطيني ومصادرة الحقوق الثابتة للكثيرون من أبناء الشعب الأردني وما زالت أملاكهم في عداد أملاك الغائبين حيث لا يستطيعون التصرف بها ولا الوصول إليها ، فضلاً عن أطماع هذا العدو التوسعية على حساب الأردن والأمة العربية والإسلامية ، مع استمرار هذا العدو في امتلاك القوة النووية والتدميرية مع التأكيد على أن أسباب العداوة للمبدئية والدينية تعتبر الأساس الذي يحكم العلاقة بيننا وبين هذا العدو .

ثانياً :- أن الغاء قانون المقاطعة الموحد رقم (١٠) لعام ١٩٥٨ فيه اعتداء صارخ على معاهدة دولية إقليمية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومعلوم أن القوانين الخاصة يجب ألا تقدم على المعاهدات الدولية فضلاً عن أن الغاء هذا القانون يأتي بإرادة طرف منفرد وهذا خرق لجميع الاتفاقات العربية التي يجب أن تكون موضع اهتمام وتقدير .

ثالثاً :- أن إقرار هذا المشروع يؤدي إلى تمكين العدو اليهودي من شراء الأرض الأردنية ومن الاستثمار في السوق المالي فيها وكذلك في الصناعة والتجارة كما يمكن العدو من الاستفادة من الكثير من القوانين الجاذبة لذكر من هذه القوانين قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الأجانب رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ وقانون تصرف الأشخاص للمعويين في الأموال غير المنقولة رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ وقانون

تشجيع الاستثمار رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ والغاء قانون منع الاتجار مع إسرائيل رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وقانون الغرف التجارية والصناعية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ .

رابعاً :- إقرار هذا المشروع يجعل مجلس الوزراء صاحب ولاية مطلقة في شأن تصنيف الدول والهيئات والأشخاص في مجال العداوة والصداقة ولا يجعل لمجلس الأمة أية سلطة فاعلة في هذا المجال ولا سيما إذا ترتبت على قرارات مجلس الوزراء آثار خطيرة تمس سيادة المملكة وفي هذه الحال لا يكون للسلطة الرقابية أي دور فاعل كما يعتبر هذا المشروع سلباً من السلطة التنفيذية واعتداء على اختصاصات السلطة التشريعية .

خامساً :- لقد أفاد عدد من الخبراء الذين دعوا إلى اللجنة المشتركة بخطر الغاء هذه القوانين كما أفاد الدكتور عون الخصاونة الخبير في القانون الدولي بأن الغاء هذه القوانين يفسح المجال لبيع الأراضي في القدس والضفة الغربية لأن الضفة الغربية بما فيها القدس تحكمها معاهدة جنيف الرابعة باعتبارها أرضاً محتلة والقانون الدولي يعترف بسيادة الأردن عليها . وقد ورد هذا الاعتراف في معات من المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة . وإن قرار فك الارتباط الإداري والقانوني لا يلغي هذا الاعتراف . ويستفاد في كلامه أن صفة العدو ملازمة لمن احتل الأرض ولا تزول هذه الصفة حتى يزول احتلاله وعدوانه ، وإن إزالة

صفة العدو عن احتل الأرض والشعب ولا يزال يحتلها ويمارس عليها التهديد والقمع مخالف لمبادئ القانون الدولي وهو تفریط بحق الأمة الثابت .

وقد أفاد الدكتور عون إن ٩٣٪ من الأرض المحتلة أملاك دولة و ٧٪ أملاك أفراد للدولة فيها حق الأولوية وهذا بين طريقة اليهود في اغتصاب الأرض والاستمرار في اغتصابها ولا مجال لأي قانون لفرض المعاملة بالمثل .

سادساً :- وقد أفاد الخبراء أن الاقتصاد اليهودي يساري عشرة أضعاف من الاقتصاد الأردني وأنه الاقتصاد اليهودي عدواني يسعى إلى اتخاذ الأردن قاعدة للانطلاق إلى الأسواق العربية والعالمية والإسلامية وأنه اقتصاد إغراقي ولديه تقنية عالية مما يهدد الاقتصاد الوطني بالخطر للأردن بخاصة والوطن العربي بشكل عام .

سابعاً :- وقد تبين بعض الخبراء إلى خطورة فتح الأبواب للاقتصاد اليهودي لأنه سيؤدي إلى إغلاق الأسواق العربية في وجه الاقتصاد الأردني ، نظراً لأن عقيدة الشعوب العربية عقيدة الإسلام ترفض التعامل مع هذا العدو المحتل الفاسد .

ثامناً :- وقد تبين بعض العلماء إلى خطورة فتح أبواب الاستثمار لليهود لأنهم سيتمكنون من السيطرة على الشركات وأسواق الأسهم ولا توجد تشريعات تمنع مثل هذه السيطرة .

تاسعاً :- لقد تبين بعض الخبراء إلى أن التعامل

هذه هي الأصل



مع الاقتصاد اليهودي ليس كالتعامل مع أي دولة اجنبية أخرى غربية أو شرقية باعتبار اليهود طامعين في أرضنا ومقدساتنا وهم يستخدمون الاقتصاد باستمرار لتحقيق اغراضهم واهدافهم السياسية والتاريخية والعلمودية والدينية ويستحيل الفصل بين القرار السياسي وبين القرار الاقتصادي في هذا المجال .

عاشراً :- ان رفع الحظر يهدد ميناء العقبة كما افاد الخبراء وهو الميناء الوحيد للمستقل للأردن ويجعل تجارتنا مرتبطة وتحت رحمة الموانئ اليهودية مستقبلاً .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

لهذه الاسباب التي ذكرت مازلتنا نطالب برد هذا القانون وعدم قبوله لشهادة للتاريخ وامام الله والناس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله الخالفة الثانية للدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات :

معالي الرئيس ... السادة الزملاء الاناضل

أخالف الأكثرية المحترمة في اقرار مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ للأسباب التالية :-

أولاً : لأن الاسباب المرجحة لإقرار هذا المشروع تنافي وحقائق الواقع التي تؤكد بأن الاسباب المادية للصراع العربي الإسرائيلي ما زالت موجودة من استمرار احتلال إسرائيل للأراضي

العربية في الضفة الغربية وغزة ، والحوار وجنوب لبنان بالإضافة الى وجود أكثر من مليون فلسطيني على الأراضي الأردنية شردوا بسبب هذا الصراع وهؤلاء لهم ممتلكات وحقوق مصادرة من جانب إسرائيل .

ثانياً :- إذا كان مطلوب منا أن نكيف أنفسنا سياسياً وقانونياً حسب بنود المعاهدة - فإنه مطلوب من الجانب الآخر ( إسرائيل ) أن تتكيف مع هذه الحقيقة ولقد الآن لا يوجد لدينا أي معلومات أو أدلة محسوسة على ان إسرائيل قامت بذلك فتقوانينها الاعلامية وميادنها التمييزية ما زالت تمارس وما زالت قائمة .

ثالثاً : إن إلغاء تشريعات الحظر تفضي في حالة اقرارها الى فقدان ما تبقى لنا من أسلحة في مواجهة إسرائيل وأضعاف للمفاوض الأردني أمام المفاوض الإسرائيلي في تنفيذ استحقاقات وشروط السلام .

رابعاً : كما أن إلغاء قوانين بنيت على أساس اتفاقيات عربية جماعية / صادرة عن جامعة الدول العربية بشكل منفرد يشكل ضربة كبيرة لكل أمل في إعادة اللحمة للتضامن العربي وبالتالي عزل الأردن عن محيطه العربي وإضعافه - واستمرار الشرذمة والتشتت العربي الذي يشكل أحد الاسباب الرئيسية لحالة الهوان التي تعيشها الشعوب العربية .

خامساً : إن إلغاء المقاطعة الاقتصادية - في ظل الظروف التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بشكل خاص والعربي بشكل عام من

اختلالات وتدهور يشكل فرصة سالحة للهيمنة للبضائع الاسرائيلية والرأسمال الصهيوني وللشركات المتعددة الجنسيات - والتي بالتالي نحرمان من بناء اقتصادنا الوطني ومزبلاً من التبعية السياسية والاقتصادية ومقدمة حقيقة لبناء نظام شرق أوسطي تتحكم فيه إسرائيل وأمريكا وقطع الطريق وبشكل نهائي للنظام العربي المنشود .

سادساً : إن الواقعية السياسية تتطلب عدم الإسراع في إلغاء الحظر والقوانين المعنية كما وتؤكد على ضرورة تلازم إلغاء هذه القوانين مع إزالة الاسباب المادية للصراع العربي الإسرائيلي ومن المفروض التحضير لهذه الخطوة الخطيرة محلياً وعربياً - سياسياً واقتصادياً وذلك من أجل مواجهة المرحلة القادمة ، وتخفيف الأعباء الناجمة عن استحقاقات الهزيمة العسكرية والسياسية على أمل إتاحة الفرصة لإعادة بناء موقف عربي على نحو جديد .

سابعاً : إذا كانت الحجة بالاستعجال لإلغاء هذه القوانين كونها استكمالاً لشروط المعاهدة واحترام المواعيد فإن الطرف الآخر تاريخياً وواقعياً يمارس المماطلة والتسويف في تنفيذه للاتفاقيات مثلما يحصل حالياً في مماتلته في تنفيذ اتفاقية اوسلو ورفضه الانصياع لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات والمواثيق الدولية .

ثامناً : إذا كانت مرجعية السلام لدى إسرائيل كما تزعم هو أمنها ... فحري بنا أن يكون أمن الأردن . واستقراره هاجسنا وهمنا ومحور تفكيرنا واجتهادنا ولذا فإنني أزعج بأن أسأنا

واستقرارنا لن يتم الا بالحل الشامل بشكل عام وحل القضية الفلسطينية بشكل خاص لما لها من ترابط وثيق مع أردنا العالي .

لذا سيدي الرئيس زملائي الأفاضل فإنني أرفض اقرار هذا المشروع حماية للأردن . والسلام عليكم .

النائب د. مصطفى شنيكات

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، هناك مخالفة من الدكتور ابراهيم شحده وقد كتب لي سائلوها في نهاية المخالفات ، المخالفة الرابعة من الزملاء : بدر الرباطي ، عبد العزيز جبر ، الدكتور محمد عويضة من يرغب في تلاوتها ؟

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس المخالفة الاخيرة هي على مادة معينة فتتلى مع المادة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي بالنسبة لمخالفة الاستاذ ابراهيم شحده ، زودني سكرتير اللجنة بكتاب خطي بأن سماعة الاستاذ ابراهيم شحده قال : في حالة سفره بسحب مخالفته .

معالي رئيس المجلس : ايضاً كتب لي شيء من هذا القبيل سائلوه بعد نهاية الدكتور عويضة من قراءة مخالفته ، تفضل سماعة الدكتور .

هذه من الفصل

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ رئيس مجلس النواب المحترم  
تسجل مخالفتنا للمادة السابعة من هذا القانون فضلاً عن مخالفتنا العامة والمبدئية لكل هذا القانون لما نرى فيه من خطر يهدد أرض الأردن وسيادته ووجوده .

فمخالفتنا للمادة السابعة أنه لا يجوز إلغاء القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ وقانون منع الاتجار مع إسرائيل رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ دون أن تقدم الحكومة مشاريع بديلة تكفل صيانة التجارة والاقتصاد والمال الأردني من الهيمنة عليه من أي أجنبي لا سيما العدو الإسرائيلي .  
ولا يكفي أن توصي الحكومة بأن تتقدم بقانون لذلك بل ينبغي أولاً أن تقدم الحكومة تلك القوانين قبل أن تلغي القانون الحالي وشكراً .

بدر الناطقي عبد العزيز جبر د. محمد عويضة

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الزملاء  
الافاضل الزميل إبراهيم شحدة لم تسمح له ظروفه وقد اعتذر نتيجة لظروفه الصحية واضطراره للسفر المفاجئ يوم أمس لغاية العلاج . بداية نتمنى للزميل ان شاء الله الشفاء العاجل وأن يكتب له رب العالمين ذلك . لكنه كتب لي ما يلي :-

« معالي رئيس مجلس النواب »

المخالفة على مشروع قانون المقاطعة

نظراً لاضطراري للسفر خارج البلاد

وعلمت بمكني من حضور جلسة مجلس النواب الموقر المخصصة للنظر في المشروع المذكور فأنني اعتذر عن عدم تمكيني من إبداء ملاحظاتي حول المشروع المذكور ، متمنياً لكم وللجنة الكرم السداد والتوفيق . مع فائق الاحترام .  
أيضاً اعتذر زميلنا طاهر المصري وكتب لي :

« معالي رئيس مجلس النواب المحترم

أوضحت لمعاليتكم سابقاً بأنني سوف أكون غائباً عن بعض جلسات مجلس النواب بسبب ارتباطات مسبقة خارج الأردن لحضور مؤتمر وندوات . وسوف يناقش المجلس الكرم توصيات وقرار اللجنة القانونية والمالية المشتركة لقانون مقاطعة إسرائيل والقوانين الأخرى .

ولقد أخذت بكل الأفكار والاقتراحات التي تقدمت بها في اجتماع المجلس واجتماعات هذه اللجنة . ولذا فأنني أود إعلامكم أنني أؤيد قرار وتوصيات اللجنة المشتركة وكنت سأصوت لصالحها لو كنت موجوداً في الجلسة مع الشكر .

هذه من الزملاء الذين اعتذروا عن الجلسة . السيد رئيس اللجنة أرجو بداية أن تطرح توصيات اللجنة ، التوصيتين ، بعد تلاوة الزملاء للمخالفات ثم تدخل في مشروع القانون .

السيد رئيس اللجنة : التوصية رقم (١)

« توصي اللجنة المجلس الكرم بالطلب من الحكومة ضرورة أن تقدم بمشروع قانون يمنع

الاحتكار ويحمي الاقتصاد الوطني » وهذه التوصية من المجلس الكرم إلى الحكومة الموقرة إذا رأى المجلس الكرم ذلك ، واللجنة تصر عليها .

معالي رئيس المجلس : الشيخ سليمان نقطة نظام .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي

الرئيس .

خلاوة على ما ذكره الاخوان من أن هناك مخالفات تطالب برد هذا القانون إلا أن هناك مبررات أخرى لدينا تطالب بموجها رد هذا القانون وأرجو عدم إغفالها .

معالي رئيس المجلس : إذا كان هناك أي مخالفة من أعضاء اللجنة فمعروفة الآلية التي تتلى فيها المخالفة ، الزملاء الذين خالفوا هم أعضاء في اللجنة المشتركة ومن حق الزملاء تلاوة مخالفاتهم . سندخل ضمن آلية مناقشة أي قانون معمول به في هذا البرلمان وأنتم تعرفون الآلية ، ويمكن للزميل عند مناقشة القانون أن يقدم ما لديه .

ستتاح الفرصة للزملاء لدى مناقشة القانون بإبداء آرائهم ، لكن هناك آلية للموضوع . السيد رئيس اللجنة أرجو تلاوة التوصية الأولى .

السيد رئيس اللجنة :

٣١ - توصي اللجنة المجلس الكرم بالطلب من الحكومة ضرورة أن تقدم بمشروع قانون يمنع الاحتكار ويحمي الاقتصاد الوطني .

معالي رئيس المجلس : التوصية مطروحة للمجلس الكرم ، الأستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : أنا موافق على التوصية لكن أود أن أسأل هل إذا صوتنا يعتبر ذلك كأننا تقدم بطلب قانون جديد يطبق عليه النصوص الدستورية ؟ بمعنى تتقدم به الحكومة في نفس الدورة أو في الدورة القادمة كحد أقصى ؟ إذا غير ذلك لنحدد وقت زمني .

معالي رئيس المجلس : نأخذ الاجابة من الأستاذ عبد الكرم .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي ما عنده الأستاذ بسام هو الاقتراح بقانون ، هذا ليس اقتراحاً بقانون هذا توصية إلى الحكومة . وأثناء اجتماعات اللجنة مع الحكومة ومع الوزراء المختصين أبدوا موافقتهم على هذه التوصية وقالوا أن الحكومة لا تمنع باصدار مثل هذا القانون . ولذلك وضعنا هذه التوصية حتى تتمكن الحكومة من سن مشروع قانون يمنع الاحتكار ويحمي الاقتصاد الوطني وقد عنيانا به حماية الاقتصاد الوطني ومنع الاحتكار في وقت السلم . ولذلك هذه التوصية من المجلس الكرم غير الاقتراح بقانون الذي له آلية معينة وهو أن تتقدم الحكومة من خلال الدورة أو دورة أخرى . فإذا سمع من الحكومة ما رأينا في هذه التوصية ثم لصوت سيدي .

معالي رئيس المجلس : يستمع لسيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر .

سيادة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، تليزم الحكومة بهذه التوصية .

هذا حدادين

معالي رئيس المجلس : تلتزم الحكومة بهذه التوصية بمعنى أن الحكومة ستقدم بقانون يحقق توصية اللجنة التي استمعت إليها . سأطرح التوصية للتصويت ، من مع هذه التوصية ؟ أرجو رفع الأيدي حتى يكون العد واضح .

السيد الأمين العام : "هـ" من "٧٢" .

معالي رئيس المجلس : "هـ" من "٧٢" ، التوصية التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

٢- كما توصي اللجنة المجلس الكريم بالطلب من الحكومة أن تتابع جهودها في ضمان حصول الأردنيين على حقوقهم وممتلكاتهم في إسرائيل . إذا أردت معالي الرئيس أن أشرح التوصية لم توجب الحكومة فأنا مستعد .

معالي رئيس المجلس : التوصية مطروحة للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

تدخل في مشروع القانون . السيد سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

أقول إن هناك مبررات لدينا لطالب بوجوب رد هذا المشروع .

معالي رئيس المجلس : شيخ سليمان أرجو أن تعاون مع بعض بأن تكون نظاميين إن شاء الله ، طلب رد القانون له موقعين ، الموقع

الأول كما سبق ومارسناه في هذا المجلس في الجلسة التي قبلنا بها هذا القانون وكان هناك الموقع الأول لرد القانون أو عدم قبوله للمجلس الكريم وبالتالي قبل المجلس المشروع في مناقشة القانون وإحالة اللجنة .

الموقع الآخر لرد هذا القانون هو عند انتهاء مناقشة مواد هذا القانون وعند التصويت على هذا القانون بجملة ، هناك موقع آخر لرد القانون . هذين الموقعين الوحيدين لرد القانون ، إذا كان هناك موقع آخر لرد هذا القانون نستمع له . الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

إضافة للمواقع التي ذكرها معاليك أيضاً الخلافات التي تليق لا بد من موقف للمجلس تجاهها . فقبل الدخول في التفاصيل لا بد من التصويت على هذه الخلافات قبولاً أو رداً ، وفي النهاية بصوت على مشروع القانون بعد أن تدخل عليه التعديلات ، ذلك أمر آخر .

معالي رئيس المجلس : معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : يا سيدي ، لا يجوز تأييداً لرأي أن أغير لي نص النظام الداخلي ، فالنظام الداخلي واضح وضوح الشمس في هذا الموضوع .

في المادة "٤" عند عرض القانون على المجلس "فاذا رأى المجلس أن هناك حاجة لمثل هذا القانون فعلى الرئيس أن يوضح أمر إحاليه

تفصيلاته ، لأننا بحاجة إلى كلام طويل . الذي وردنا من اللجنة المشتركة بحاجة إلى كلام طويل ولم يلبي أدنى رغبة من رغباتنا في مناقشة هذا القانون ، ولذلك أنا أريد أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : مع قلة ما أتفق مع معالي نائب رئيس الوزراء لكن من حيث النظام كان كلامه دقيقاً ، وقد صوتنا على رد هذا القانون عند قراءته الأولى في المجلس حسب المادة "٤" ، وصوت المجلس على إحالة اللجنة المشتركة .

الآن الجلسة لمناقشة مواد مشروع القانون مادة مادة ، والذي تفضل به الزميل الأستاذ سليمان السعد ليراعى عند مناقشة المواد المقترح إدخالها ، فإذا كانت لا تلي طموح أي زميل يستطيع أن يقترح زيادة أو حذفاً أو تعديلاً . أما أن تناقش هذه المواد قبل أن نشرع وقبل أن نضل إليها ، الاقتراحات التي جاءت من المادة "٦" فصاعداً ما جاءت في المادة الأولى ، لذلك عندما نصل إلى هذه المادة يستطيع كل زميل من الزملاء الأفاضل أن يناقش هذه المادة وأن يقول هذه لا تكفي أو هذه ترضيني أو لا ترضيني أو يضع التعديل المناسب .

لذلك معالي الرئيس لا مجال نظامياً إلا الشروع في دراسة مواد القانون مادة مادة ... وشكراً

على اللجنة المختصة في الرأي وإذا قرر أن لا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله إلى مجلس الاعيان " . وهذا قد بُت به في جلسة سبقت الآن في المادة "٤٤" بعد أن يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المبين في المادة "٣٥" . وهو ما تم ، " يعين المجلس يوماً للمذاكرة " وهو ما تم ، " في مواده وفي اليوم للمعين المذكور تجري المذاكرة في مشروع القانون كل مادة بمفردها مع أي تعديل مقترح إدخاله عليها سواء كان قبل أو أثناء المناقشة ، ويجب أن يرجع إلى رأي الأكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض كل مادة " . هذه جلسة لكل مادة وليست جلسة للبحث في القانون ككل . وعند كل مادة كل زميل نائب صاحب حق أن يطلب شطب المادة أو أن يطلب تعديل المادة أو أن يوافق عليها . وفي نهاية البحث في المواد لكل زميل أن لا يصوت على هذا القانون بمفرده وهي وسيلة رد ثالثة ... شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : أنا أوافق معالي نائب رئيس الوزراء على ما يقول ، هذا إذا كانت هناك تعديلات طفيفة من اللجنة المشتركة . ولكن الذي وردنا قانون جديد وهو أكثر مواد من القانون الذي ورد من الحكومة. وهذا لم يناقش .

ومن هنا لم أرى في المواد التي أضيفت ما يجعلنا نقبل هذا القانون وأن ننحل في

هذه المادة

معالي رئيس المجلس : إخواني ليست

هناك قضية للنقاش هذه قضية واضحة ، نحن لسنا جدد على العمل البرلماني ، هذا المجلس ناقش العديد من القوانين ضمن آلية حددها النظام الداخلي وضمن آلية جميعنا متفقين عليها . فلا أعتقد أننا يمكن أن نعامل قانون بطريقة تختلف عن قانون آخر سبق أن عاملناه . هذه هي الطريقة المتبعة وهذه هي الطريقة لم يجرها أحد هذه الطريقة التي حددها النظام الداخلي في مجلس النواب . دكتور عكايلة تفضل .

الدكتور عبد الله عكايلة : معالي الرئيس ذكرت في بداية حديثك عن هذا الموضوع أن لرد مشروع القانون مكانين ، الأول حين يتلى للمذاكرة في هذا المجلس والثاني حين يعود من اللجنة .

معالي رئيس المجلس : عفواً الثاني عندما ينتهي من النقاش في المجلس بعد أن يعود للجنة .

الدكتور عبد الله عكايلة : وجاءنا تقرير اللجنة المشتركة ليقول لنا أن إخوة لنا أعضاء في هاتين اللجنتين تقدموا بمخالفة مبدئية وفلسفية على هذا المبدأ القانوني وطالبوا برده . ليس هذه هو المكان المناسب للتصويت على هذه المخالفة وعدد المخالفين عشرة وهم من أعضاء اللجنة . كيف يغفل رأي عشرة من زملائنا في لجننتين شكلتا كلجنة مشتركة لهذا الموضوع ؟ وتقول هذه المخالفة بأعضائها أننا نطالب برد هذا المشروع من حيث المبدأ قبل أن

نتشرع في مواده .

معالي رئيس المجلس : أيضاً هذه القضية

ألم يجري التصويت عليها في الجلسة التي قبل بها القانون ؟ جرى . هناك نوعين من المخالفة ، هناك أن تخالف على مادة أو قضية محددة وعند مناقشة هذه المادة تتلى المخالفة ويصوت عليها وهذا حق . وهناك المخالفة الأخرى الموجودة في هذا التقرير وهي مخالفة الزملاء المبدئية لمجلس القانون والمطالبة برده . هذه القضية تحديداً بالذات ناقشناها جلسة كاملة كما سبق وتم التصويت أيضاً بناء على رغبة الزملاء وآخرين . هل نصوت عليها مرة أخرى الآن ؟ تفضل .

الدكتور عبد الله عكايلة : أنا أناقش تقرير يعرض على هذا المجلس ، جزء من هذا التقرير يقول مخالفة لشرة من الزملاء ، هل تغفل هذه وهي جزء من التقرير ؟

معالي رئيس المجلس : لن تغفل

الدكتور عبد الله عكايلة : إذن تطرح للتصويت .

معالي رئيس المجلس : لم تغفل لأنه تم التصويت عليها . معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : سيدي أنا لا أحب استعمال تعابير كان يستعملها الزميل أبو زنت لي عتق النظام ، أرجو أن نفهم النظام . من كان مع رد القانون في الجلسة السابقة ما غير رأيه في اللجنة

يتوصل إليها بهذه البساطة .

الأمر الآخر أن الذي صوت عليه في المرة الماضية هل يحال إلى لجنة من لجان المجلس أم يُرد ؟ وقد أحيل وأتيحت له فرصة الدراسة ، وإن كانت لي تساؤلات حول الدراسة والاسماء التي اقترحت دعوتها للمناقشة . الآن ولنا سوابق عند تلاوة المادة الأولى ، السوابق تقول بإمكان المجلس أن يصوت إلى صالح رد هذا القانون .... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، يا إخوان نحن لنناقش موضوع مفروغ منه والجواب موجود في الآلية التي تتبعها ، ليس المطلب التصويت على رد القانون ؟ سيتاح التصويت على رد القانون عند الانتهاء من المناقشة ، أرجو إنهاء هذه القضية ، تدخل في المواد وسيصوت على الرد عند إنهاء القانون . تفضل معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥ قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١ -

يسمى هذا القانون ( قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة المشتركة

المادة ١ - موافقة .

المشتركة ، إذن كأننا نقول كل من يحب أن يرد قانوناً ليذهب إلى اللجنة المختصة ويضع مخالفة لرده ولنعيد البحث في رده مرة أخرى ، لأن الاخوة المخالفين لم يغيروا رأيهم فقد طالبوا بالرد في جلسة سابقة ونحن أصمحاب حق في الدفاع عن رأيهم في أن يطلبوا الرد وصوت المجلس على أن لا رد . هذه عودة عن تصويت سابق ، إذا جاء البحث ليطم على الرد هو عودة المجلس عن تصويت سابق ، فائدة المخالفة سيدي الرئيس أنها تضع رأي المخالف أما كل زميل في المجلس عندما يريد أن يحسم رأيه في مادة أو في القانون ككل .

أما أن نضع اسلوباً جديداً سيتم في كل قانون ، من صوت على الرد سي طرح مخالفة في اللجنة تطلب الرد ثم نعيد البحث من جديد في هذا الموضوع وهو مخالف للنظام جملة وتفصيلاً . وأتمنى على زميل أن يبرني مادة يتحدث عن التصويت على مخالفة مادة واحدة . النظام يتحدث عن التصويت على تعديل ولم ترد كلمة مخالفة لعملية التصويت في أي مادة من مواد النظام الداخلي ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

كنت أترى عن الكلام صوماً هذا اليوم لكنني وجدت نفسي مضطراً للحديث ، معالي نائب رئيس الوزراء استبق النتائج وقال الذي صوت على رد المشروع سابقاً سيصوت اليوم ، وأعتقد أن هذه النتيجة ليست من حقه أن

هذه المادة



معالي رئيس المجلس : المادة الاولى ،  
الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : شكراً معالي  
الرئيس .

لم أفهم من معاليكم انك لن تسمح  
بطرح آراء الزملاء المخالفين للتصويت ...

معالي رئيس المجلس : ارجو عدم العودة  
الى هذا الموضوع .

الدكتور عبد الله السور : ومن هذا  
المنطلق يا سيدي الرئيس اريد ان اقول الكلمات  
التالية مفهوماً انك سوف تطرح آراء الزملاء  
وانك لا ترفض طرحها وأريد ان اقول التالي :

يا سيدي هذا ليس اي قانون هذا قانون  
مهم بالغ الاهمية ، وأمل ان يعطى القانون  
بعمومه الفرصة للمناقشة أثناء بحث المواد .  
ومن هنا فأني اريد ان يتاح لي ان اعلق على  
ما هو بين أيدينا اليوم . يجب ان تستهدف في  
بحثنا هذا الصباح ان نقل الى شعبنا وليس الى  
لوايها ان حكومتهم ومجلس نوابهم محضروا هذا  
القانون ولم يأخذوه بخفة ، ولا قصدوا ان  
يتسرعوا بحصد الاصوات . وإنما أعطوه أكبر  
متسع من الوقت واستمعوا لخيرة الخبراء  
الخلصين ...

معالي رئيس المجلس : حليمك يا دكتور  
عبد الله فقط نستمع للزميل لماذا يريد ان  
يخلص ، تفضل دكتور عبد الله وأرجو ان  
يكون النقاش فيما هو مطروح .

الدكتور عبد الله السور : سيدي

الرئيس ، ليس للموضوع تصويت مواد كما  
أرى ، أنا أعتقد أنه من واجبنا طمأنة الناس ان  
الأرض لن تباع لليهود وهي لم تباع ، وأن كل  
الاحتياطات القانونية موجودة وليس من ثمة  
إطلاقاً أن نذبح كيف صوتنا على كل فكرة ..  
شكراً .

معالي رئيس المجلس : يا سادة هذا  
القانون يحتوي على مواد موجودة لصورتها  
وموجودة التعديلات على اللجنة ومناقش هذه  
المواد مادة مادة كأني قانون آخر . دعونا ندخل  
في هذه المواد إذا كان هناك قضية تتعلق بالبيع  
أو الاستئجار أو الملكية في موقعها يمكن ان  
نناقشها . دكتور عبد الله المكايلا .

الدكتور عبد الله المكايلا : معالي  
الرئيس ، أنا مع أن يستمر الزميل عبد الله  
السور في كل ما يريد أن يقوله من حصد  
الاصوات وغيرها ، إذا فتحت هذا المبدأ ستفتح  
الكلام للجميع حتى يبينوا رأيهم في هذا  
القانون .

معالي رئيس المجلس : انتهينا يا دكتور  
عبد الله ، سنناقش مادة مادة . هذا القانون  
نكلمنا فيه سياسة ما يكفي وتكلمنا فيه رأياً  
استراتيجياً ما يكفي ورأياً عقائدياً ورأياً دينياً  
الآن نريد ان نحرر هذا القانون لأقصى درجات  
التحرير لكي يخدم قضيتنا ويخدم بلدنا ويخدم  
وضعنا ، فأرجو أن لا تضع مواد القانون في  
الخطاب العام دعونا نبحث في مواد القانون .  
المادة الاولى مطروحة للنقاش ، الاسياد ابراهيم  
زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

في المادة الاولى " يسمى هذا القانون  
قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع  
العدو " وحذفت كلمة العدو الصهيوني السابقة  
وعممتها . وأنا أرى أن هذا الحذف فيه مجال  
لأن لذكر مخالفة الاخرة الذين خالفوا ضمن  
هذه المادة وأن تعرض آرائهم التي لم تكن  
معروفة من قبل مدعمة بآراء الخبراء الذين جئنا  
بهم ، وما كان الخبراء ليأتوا إلا للوصول الى  
نتيجة . عملنا ليس عمل تمثيلي أو فلوكلور  
نعرضه ونأتي بخبراء ويأتي الاعضاء المخالفين  
ويبينوا رأيهم ثم يقال والله هذا ليس وقت  
عرض آرائهم للتصويت . إذن لماذا الخبراء ؟  
لماذا عرض الآراء ؟ لماذا الاستفادة من  
الخبراء ؟ .

فأنا أرى عرض رأي المخالفين عند هذه  
للمادة التي حذفت كلمة العدو الصهيوني ...  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا استاذ ابراهيم  
زيد لك كل الاحترام والتقدير لكنك تعرف أنه  
ليس لدي موهبة في التمثيل ولا أستطيع أن  
أمثل ولم يكن يوماً من الايام لي علاقة  
بالتمثيل . أنت تعرف هذا . لكنك أنت  
قصدت معنى آخر وأنا أقول المعنى الذي  
قصدت ، لكن تمثيل الأمة شرف لي وأعتبر به .  
يا سيدي الخالفة واضحة وأرجو أن لا تعود  
لذلك ، الخالفة تطلب رد القانون . أليس  
كذلك ؟ . أنا أحترم اجتهادك يا شيخ لكني

ايضاً في المقابل أتم بالنظام الداخلي فأرجو أن  
نتهي من هذه القضية .

فيما يتعلق بالمادة الاولى السيدة توجان

السيدة توجان فيصل : القوانين يسبقها  
تعريف حيثما يلزم ، المادة في القانون الاصلي  
كانت معرفة عندما جاء العدو وحلف العدو  
الصهيوني ، هنا لم تعد معرفة ، فأنا أرى أن  
يضاف هنا مادة تأتي بتعريف العدو وتقول :

هو كل من يصنف على أنه عدو حسب  
تعريفات ومواثيق الأمم المتحدة وكل من يعرف  
على أنه عدو حسب هذا القانون .

يعني العالم الي سماه عدو يبقى عدو حسب  
مواثيق الأمم المتحدة ثم من يعرف ولعن بناء  
على هذا القانون ، فإذا أردنا هذا التعريف حددنا  
وعرفنا على أي عدو نتحدث فأنا أقترح إضافة  
هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : تقترحى ؟

السيدة توجان فيصل : إضافة مادة  
تعريف للعدو أنه :

كل من تطبق عليه صفة العدو حسب  
مواثيق الأمم المتحدة ، ومن يصنفه هذا القانون  
على أنه عدو .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل  
حدادين

السيد خليل حدادين : شكراً معالي  
الرئيس .

أني على الأخت توجان ، لكن بالوقت

هذه المادة

نفسه أقدم تعديل على اقتراحها - بأن نضع مادة تعرف فيها من العدو وأن يكون التعريف كالتالي :

العدو كل من احتل شبراً من الأرض العربية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك،  
الدكتور القضاء .

الدكتور أحمد القضاء : شكراً معالي  
الرئيس .

أعتقد أن القانون ترك لمجلس الوزراء أن يحدد من هو العدو وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، نقطة  
نظام السيدة توجان

السيدة توجان فيصل : الزميل الدكتور  
القضاء يقفز الى مادة لم تقر بعد ويسري  
حكمها على مادة تبحث فيها الآن وهذا لا  
يجوز، ربما لن نفوض مجلس الوزراء، ربما  
سنلغي المادة فلا يجوز أن نقول هذه حلت في  
مادة لم نبحثها بعد .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ داوديه

السيد محمد داوديه : ان ما يطالب به  
الزميل جنادين ولا أنا ما أثر فيه ولا هو ما أثر في  
بالقعدة، التعريف واسع ويشمل دولاً كثيرة،  
سيشمل أول ما يشمل تركيا التي تحتل لواء  
الأسكندرون، ويشمل ثاني ما يشمل إيران التي  
تحتل جزر طنب الصغرى والكبرى، ويشمل  
اسبانيا التي تحتل سبتة ومليلة، سنعادي العالم

كله لأنه فيه قضايا عديدة مختلف عليها، يعني  
نحن مش قد الحمل يا اخوان .

معالي رئيس المجلس : الزميل نواف  
القاضي

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس .

الرسول محمد عليه الصلاة والسلام عمل  
معاهدة صلح مع لسرايل مع اليهود لذلك، لما  
لسميهم اليهود، والان اسرايل، وعمل هذه  
المعاهدة وطبقها هو والصحابه الكرام خير  
تطبيق، والان هذه الانتاحية في المادة اذا بنانا  
لناقشها فهذه مضيقه للوقت فوضعت في  
مكانها المناسب ويجب أن تقر بالتصويت  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب  
رئيس الوزراء

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية  
والتعليم : يا سيدي في الشكل القانوني، يعني  
ارجو أن الخلاف على حساسية هذا الموضوع،  
أن لا ترجمها لصناعة خلل في الصياغة  
القانوني يعرف جميع الزملاء وكل من اشتغل  
لأبدا أو محامياً أن المادة الأولى لتسمية القانون،  
والمادة الثانية عادة للتعريف، لأنك في الأصل  
تسني ثم بعد ذلك تأتي مادة لتضع تلك  
المبارات التي تريد أن تحدد لها معنى، أنا  
أعشى سيدي أننا لحساسية الموضوع أن نتجاوز  
أساليبنا في الشكل وفي النظام الداخلي من  
أجل أن تبدي مخالفتنا أنا مقتنع أن هناك  
مخالفون من حيث المبدأ والمقيدة لهذا القانون،

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : نقطة  
النظام تتعلق أولاً في معلومة تمس العقيدة  
الاسلامية وهي أن الرسول صلى الله عليه وسلم  
عقد صلحاً مع اسرايل أو اليهود وهذا ليس  
صحيحاً لا تاريخياً ولا واقعياً، القبائل اليهودية  
دخلت في ظل الدولة الاسلامية عندما كانوا  
كمواطنين يعيشون في ظل الدولة، ولما خانوا  
عهودهم أخرجهم الرسول .

معالي رئيس المجلس : هي زلة لسان يا  
شيخ .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أما في  
النقطة الثانية معاهدة جنيف الرابعة لسنة  
(٤٩) .

معالي رئيس المجلس : يا اخوان ما يبصير  
هيك يا أستاذ أبو عون زملائنا الزميل يتكلم  
أرجوكم، الزميل يتكلم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :  
معاهدة جنيف الرابعة سنة (٤٩) بيت :-

أن كل من احتل الأرض بالقوة فهو  
عدو، ولا تروى عنه صفة هذه الصفة .

وهذه معاهدة مقرة دولياً والأردن مشاركة فيها  
وللملك نحن عندما نقول ولعرف من هو العدو  
من خلال القوانين الدولية، وهذه التي بينها الأخ  
حون الحصولة في استشاراته .

معالي رئيس المجلس : شكراً سيدي ،  
المادة الأولى مطروح غدة اقراحات حول المادة  
الأولى، هناك اقتراح بإدخال تعريف العدو .

لكن اقحام هذه الصياغات في غير موقعها  
أعتقد يقودنا الى غير النتيجة التي يرجون  
وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي  
رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي  
الرئيس .

رداً على الاقتراح القائل بضرورة تعريف  
العدو، وأنا أعتقد أن المشروع في المادة (٢)  
فقرة (١) قد ترك تعريف العدو لمجلس الوزراء،  
وهذا الترك وهذا التفويض لمجلس الوزراء بهذا  
الشكل كما ورد في المشروع هو تفويض  
ينسجم مع الدستور اصحالا لنص المادة (٣٣)  
فقرة (١) من الدستور التي تقول :-

الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد  
الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات .

والمادة (٢٦) تقول :-

تتاط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها  
بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور .

لذلك فان تفويض مجلس الوزراء  
باعلان من هو العدو ان كان دولة او هيئة أو  
شخص، واعتبر ذلك الشخص أو تلك الدولة  
جهة معادية للمملكة هو اعلان في محله  
ومنسجم مع الدستور، ولذلك أقترح أن نصوت  
على المادة الأولى من القانون معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام شيخ  
ابراهيم زيد .

هذه المادة

السيدة توجان فيصل : انطلاقاً لأنه نحن عما نبحث موضوع حذف كلمة العدو الصهيوني فانطلاقاً منها أن هذا الاشكال في المادة (١) يحل باضافة مادة (٢) وليس ما قاله أبو عصام .

معالي رئيس المجلس : اذن نصوت على المادة (١) ثم اقتراحك، المادة (١) للتصويت من مع قرار اللجنة ؟

السيد الأمين العام : (٤٩) من (٧٤) .

معالي رئيس المجلس : وأؤكد للزملاء لحساسية حقيقة عملية التصويت، أنه رفع الأيدي بوضوح والا سأضطر أن طلب التصويت وقفاً وأنا ما أريد التصويت وقفاً .

هناك اقتراح باضافة مادة (٢) تتضمن تعريف العدو، نحن الان لا نتكلم بما هو التعريف، لكن هناك اقتراح باضافة تعريف العدو، وردتني عدة صياغات لكنني سأصوت بداية على المبدأ، هنالك اقتراح من السيدة توجان :-

العدو هو من يعتبر عدواً حسب موائق الامم المتحدة وكل من يتم تحديده على أنه عدو حسب مواد هذا القانون .

واقترح خليل حدادين هو :-

هو كل دولة تحتل شبرا من الوطن العربي . الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس حين أوقفنتي قبل قليل صراحة، حولت

مع كل الاحترام لوجهة نظرك في القانون الى معالجة قطع مجزئة هنا وهناك مع أنه نحن لانم نشوف الجو كلياته، وهذا واحد من الجزئيات اذا أمرت لي أن أبدي الرأي التالي :-

أولا ليس الأمر هو تعريف العدو، هنا المطروح العدو معرف في القانون الأصلي، بل من الذي يسمي الجهة التي هي عدو ؟ ولذلك لا مجالاً لهذا الاقتراح، هذا الاقتراح ليس واردا باعتبار أن القانون سيلغى القانون، وذلك اخبافة تعريف الحقيقة هو ليس في محله .

معالي رئيس المجلس : على أي حال زملاؤنا هذا هو الاقتراح اللي وردني والرأي فيه للمجلس الكريم ، الأستاذ عبد الله أخو رشيد .

السيد عبد الله أخو رشيد : شكرا معالي الرئيس .

بالنسبة للاقتراح كما تفضل الرميل، الحقيقة أنه ما وقع الاقتراح وأرجو من الأخ توجان أن تتبهي ، أخت توجان لو تكرميني اقتراح .

بالنسبة للتعريف الاول اللي هو تسميه القانون هو حقيقة لا غبار عليه، ما تطرحه هو هل ننزع هذه الصلاحية بالفقرة (١) من مجلس الوزراء، عندما هذه الصلاحية أو أننا نضع النص كما تريدون فمحله الفقرة الثانية وأرجو أن لا يستيق معالي الرئيس طرح أي اقتراح الا في موقعه حسب نص القانون المقدم اليها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل الأستاذ فواز

من يرغب باضافة تعريف كلمة العدو في المادة (٢) ؟ عد الأصوات .

السيد الأمين العام : (٦) من (٧٤) .

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح، نقطة نظام للأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس أنت طرحت بالتصويت أن نصوت أو أن لا نصوت هناك اقتراح محدد ثني عليه ولطرحه للتصويت ، هو اقتراح اللي قدمته الأخت توجان والاقتراح اللي قدمته، مش هل نصوت على اقتراح ما يجوز ، اقتراح وثني عليه .

معالي رئيس المجلس : اسمح لي بأستاذ خليل، هذا اقتراح باضافة مادة، أنا صوتت بداية على مبدأ اضافة هذه المادة، ثم لناقش التعريف هكذا الآلية، يعني بداية هل يقر المجلس اضافة المادة الثانية تفضل .

السيد رئيس اللجنة : المادة كما ورد في

المشروع

المادة ٢-

أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لمجلس الوزراء أن يقرر اعتبار أي دولة أو هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون .

ب- لمجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظور التعامل بها مع الجهات للمعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر،

السيد فواز الزعبي : شكرا معالي الرئيس .

كلمة العدو مفهوم واسع لا يمكن تعريفها بشكل موضوعي في قانون، وترك هذا الأمر ومفهومه لمجلس الوزراء وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأخت توجان .

السيدة توجان فيصل : حقيقة التعريف فيه عدة قوانين تعطيك التعريف، وتضيف كل حسن وتضيف الهيئات التي تضاف اليها ، نحن الان لا نبحث ولن نبحث ونحن في المادة ولم تدخل المادة اللي تحكي عن صلاحيات مجلس الوزراء، لا يجوز اعادة اسقاطها ، نحن نبحث في تعريف نعتمده ، انه هناك كم ثابت وهو المدونان اللي الهيئة الدولية اعتبرته عدوان، ثم تأتي وتضيفه ، قد يكون خارج هذا ونقره هنا لاحقا من سيضيف هؤلاء الأعداء الجدد، ناتي ونبحث صلاحية من ؟

لكن الان لا نحيز يبقى تعريف العدو وما يضيفه القانون، ثم لحدد من بالقانون له صلاحية .

معالي رئيس المجلس : الان فيه رأيين اخواني ، رأي يقترح أن يضاف كلمة تعريف العدو في مادة تلي المدة الأولى، ورأي يقول أنها ليس لها موقع في هذا القانون، لتعريف كلمة العدو لأننا أعطينا مجلس الوزراء أن يعرف العدو، دعونا نصوت على هذا الموضوع وننتهي من هذه القضية .

هكذا عند الفصل

والقيود والشروط المفروضة على ذلك التعامل، والاستثناءات من الحظر.

قرار اللجنة المشتركة

المادة ٢- موافقة

معالي رئيس المجلس : الفقرة (١)  
مطروحة للمجلس الكريم، الدكتور الشخاينة

الدكتور عبدالحافظ الشخاينة : شكراً  
معالي الرئيس .

أنا أقتراح من المادة (٢) فقرة (١) شطب كلمة شخص، لأنه صعب التصور أن يكون هنالك شخص معادي للدولة، وأن يعلن عنه أنه شخص معادي لهذه الدولة، لذلك اقترحت أي دولة أو هيئة، وشطب كلمة أو شخص .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الحافظ أنت لا تنسى أنك عضو في اللجنة، والان أنا تفقدت التواقيع وان توقيعك موجود وموافق على قرار اللجنة .

الدكتور عبدالحافظ الشخاينة : يا سيدي أنا نسيت .

معالي رئيس المجلس : حسناً، الأستاذ اخبر رشيدة تفضل

السيد عبدالله اخبر رشيدة : شكراً  
معالي الرئيس .

أخي عبد الحافظ فيه أشخاص لهم من الخطورة القلمية والاعلامية أكثر من أي هيئة أخرى، فلذلك ما ورد في قرار اللجنة المشتركة هو حق ويجب أن نبحث، وهناك أقلام سامة

تطعن الاسلام أو تطعن العروبة، فلذلك يجب أن يبقى، هنالك أشخاص سيؤثروا حتى بتل المعلومات وحتى أفكارنا، يصوروننا بأهل الجمل ونحن في مدينة الحسين الطبية لتفوق على أمريكا في عملياتنا وشكرنا.

معالي رئيس المجلس : شكراً، السيدة توجان

السيدة توجان فيصل : أنا أقتراح تعديل للمادة لتصبح :-

يحدد بقانون يستصدر لهذه الغاية اعتبار أي دولة أو أي هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون. ويشترط في حالة الدول العربية توفر حالة الدفاع عن أمن وحدود وسيادة المملكة .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس

الحقيقة فيما يتعلق باقتراح الزميل حول شطب كلمة شخص قد يكون الشخص طبيعي وقد يكون الشخص شخص معنوي، بمعنى قد يكون هنالك جهة خارجية أو شخص خارجي له من القدرة على تمويل منظمة معادية للأردن، أو تنظيم معون معادي للأردن، هذا من حق مجلس الوزراء ومن حق الأردن أن يعلنه جهة معادية للأردن، وبالنسبة للاقتراح الآخر حول إصدار تعريف العدو بقانون، حقيقة أمر مخالف وأمر صعب جداً بحيث أنه قد تحتاج الحكومة

السيدة توجان فيصل : في النظام

الداخلي وبأي قانون ما لم يمنع مسموح، فإذا كان العضو غاب عن اجتماعات اللجنة، لم تأتي مادة وتقول : الذي غاب عن الاجتماعات لا يدي رأيه عندما يحضر وأنا اضطررت أن اغيب عن الاجتماعين فعندما أقرت الصياغة أنا الان عضو مجلس نواب، لماذا تقول لي عضو لجنة قانونية ولي الحق ان ابدي رأيي في هذه المواد مثلي مثل غيري ثم افترضوا ان قناعتني تغيرت على الطريق هل اعارض قناعتني فلي الحق ان اطرح، واطلب من معالي الرئيس عطفتني توضيح لان ما اجاب به علي ابو فيصل غير صحيح .

معالي رئيس المجلس : اطرحي اللي يدك ياه تفضلي .

السيدة توجان فيصل : قال انه حالة العداء قد يكون خلال ساعات يلزم هذه مغطاة .

اولاً حتى اعلان الحرب كله مغطاه، حالة الدفاع عن الوطن خلال ساعات تعلن فيه اصلاً الاحكام العرفية ولا يزال هذا موجود في دستورنا .

ثانياً : حالات الاضطراب موضوع

القوانين المؤقتة مغطاة، حالات الاضطراب اذا فعلاً يحتاج الى ساعات تصدر بقانون مؤقت ثم يعرض على مجلس الأمة في اقرب فرصة : فالحالين اعلان القانون المؤقت متاحة في الدستور دون الرجوع الى مجلس الأمة مباشرة اذا فيه الاضطراب وايضاً اعلان حتى الحرب

الى اعلان العداء مع دولة أو مع هيئة أو مع شخص في غضون ساعات، في غضون ساعة اذا تعرضت لهجوم حاجي لا سمح الله، أو اذا تعرضت لأي خطر على أمنها الوطني، قد تحتاج اعلان العداء، فلا يمكن أن نقول بقانون لأن القانون له قنوات دستورية، فقط يجتمع مجلس الوزراء ويقرر اعتبار الدولة (س) أو الهيئة (س) أو الشخص المعين عدو للمملكة وهذا يكفي اذا أعطيناه هذا التفويض بالقانون وهو تفويض كما قلت منسجم مع الدستور وأصولي، وأقتراح أن نوافق عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا ست توجان لا يجوز أن تقول عن رأيي الثاني بهذه الطريقة نحترم آراء البعض ونحترمها بمنتهى الاحترام، ولكل زميل أن يدي رأيه، لكن أيضاً للأخر حرية تعبير الرأي، اما اذا هو يطرح رأيه صحيح أو غير صحيح فهنا يتعلق به، الأستاذ عبدالهادي المجالي .

السيد عبدالهادي المجالي : نقطة نظام حقيقة المناقشة التي تدور الان مجالها ووقتها ومكانها في اللجنة القانونية والمالية، لان هذه تعديل مادة أو تغيير مادة أو اضافة تعريف، حقيقة كان يجب ان يتم في مناقشة اللجنة القانونية والاخت الفاضلة عضو في اللجنة القانونية وكان في مجال واسع ووقت طويل أثناء مناقشة اللجنة لأدخال هذه التعديلات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضلي أنت توجان .

هكذا عند السهل



والطوارئ وتجميد كافة القوانين الأخرى أيضاً  
متاح لا يزال في الدستور .

معالي رئيس المجلس : يمكن تعطيني  
اقتراحك اذا سمحت ، معالي رئيس اللجنة .  
السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي  
الرئيس .

حقيقة اعلان قانون الدفاع وإعلان  
الاحكام العرفية منصوص عليه في المادتين  
(١٢٤/١٢٥) من الدستور ، تعطي السلطة  
التفيلية حق كيفية اتخاذ التدابير اللازمة في  
حالة وقوع اعتداء او مرض أو آفة أو أي شيء  
يهدد أمن الوطن ، لكن حالة اعلان العداء لا  
تعطى حقيقة الا اذا نص عليها بقانون وهذا  
النص هو الذي ينسجم مع احكام الدستور ،  
اما اعلان الاحكام العرفية وإعلان العمل بقانون  
الدفاع فلا تخول مجلس الوزراء اعلان وحدها  
يعني ، لا تخول مجلس الوزراء اعلان حق من  
هو العدو وغير العدو ، الا اذا نص على هذا  
التعريف بهذا القانون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك  
اقتراح من السيدة توجان فيصل بالنسبة للفقرة  
(أ) سأطرح اقتراح السيدة للتصويت ، تقترح  
استبدال الفقرة (أ) بما يلي :

يحدد بقانون يستصدر لهذه الغاية اعتبار أي  
دولة أو هيئة أو شخص أو جهة معادية للمملكة  
يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون  
ويشترط في حالة الدول العنصرية توفر شرط  
الدفاع عن أمن وحدود وسيادة الوطن .

من مع هذا الاقتراح ؟ عد الأصوات .  
لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة على الفقرة  
(أ) ، من مع القرار ؟

السيد الأمين العام : (٥٢) من (٦٧) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ب) قرار  
اللجنة القانونية بالموافقة مطروحة للمجلس  
الكريم ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣- مجلس الوزراء أن يقرر اعلان المقاطعة  
الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو  
شخص ويحدد مدى هذه المقاطعة  
والأمور والمواد التي تشملها والشروط  
والقيود المتعلقة بها ، والاستثناءات منها  
بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

قرار اللجنة المشتركة

موافقة .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : ايضاً اقترح ان  
تصبح هذه المادة (أ) ، تبدأ بتقديم :-

يتم بقانون يستصدر لهذه الغاية اعلان  
للمقاطعة .

وتضاف اليه الفقرة (ب) :-

ويحدد مدى هذه المقاطعة والأمور  
والمواد التي تشملها بموجب قرار مجلس  
الوزراء .

تضاف فقرة ثالثة فقرة (ج) :-

لا تجوز مقاطعة أو حصار أو المشاركة  
في حصار أية دولة عربية ما لم تبادر تلك  
الدولة الى اعلان مقاطعة الأردن وحصاره .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ  
عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية  
والتعليم : يا سيدي انا بس لاصول الصياغة ،  
كيف يعكس قانون على قانون التعريف ، يرد  
التعريف وما دام الذي نبخته قانوناً ومن اراد ان  
يضع تعريفاً فليقترح في هذا القانون ، اما قانون  
يحيل على قانون صيغة تعريف ، انا لا اعتقد ان  
أي اصول الصياغة القانونية معروفة تمت ،  
ومعالي رئيس اللجنة القانونية استاذنا في هذا  
الجال لا أحب ان نختلف معه فيما اورد ،  
تتمنى ان نسمع رأيك كيف قانون يحيل على  
قانون التعريف ، في ينحيل احكاماً لكنه لا  
يحيل تعريفاً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام  
حدادين .

السيد بسام حدادين : انا بدني اناقش  
ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء حول  
موضوع احالة أي صلاحية للحكومة بقانون ،  
او تقييد صلاحية بميثاق المجلس الوزراء الا  
بالعودة الى المجلس ، في موضوع العدو مثلاً أو

الحظر الاقتصادي أو المقاطعة ، هذه قضية  
متغيرة وليست قضية ثابتة ، عدو اليوم يمكن ان  
يكون غداً صديق ونحن لا نتحدث عن حالة  
واحدة هي العدو الاسرائيلي ، لذلك فلا غرابة  
ولا ضير بأن تقييد حركة الحكومة ازاء أي  
موضوع اقتصادي أو حظر بربطها بالعودة الى  
التشريع وإلى المجلس لذلك انا اثني على اقتراح  
الزميلة توجان .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان اقرأ  
لنا اقتراحك .

السيدة توجان فيصل : بس معلى  
اوضح رد معالي ابو عصام ، وهي مهمة جداً  
وهو رد علي ابو عصام وهو الحكومة الآن ،  
ولي الحق ان ارد بالنظام الداخلي وهذه نقطة  
نظام ، يقول :-

انه لا يجوز احالة قانون على قانون ، لان  
القوانين هنا موضوعة لمنح صلاحية عن مجلس  
الوزراء وابقاها ضمن مجلس الامة ، بما ان  
الوضع متغير اذا نص انها بقانون تصبح لا  
مجال الا ان تمر على مجلس الامة ، فهو تحديد  
للصلاحية ويتم التصرف حسب ما يطرأ ، وأبو  
فيصل موافق .

السيد رئيس اللجنة : لا انا مش موافق  
بس رقبتي توجعني بقول فيها هيك يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : اقتراحك :-

السيدة توجان فيصل : المادة (٣) تصبح  
ثلاث فقرات :-

أ - يتم بقانون يستصدر لهذه الغاية اعلان

هكذا من الأصل

للمقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص .

ب - يحدد مدى هذه المقاطعة والأمور والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها والاستثناءات منها بتعليمات يصدرها مجلس الوزراء .

ج - لا تجوز مقاطعة أو حصار أو المشاركة في حصار أية دولة عربية ما لم تبادر تلك الدولة إلى إعلان مقاطعة الأردن أو حصاره .

معالي رئيس المجلس : استمعتم إلى اقتراح الزميلة توجان باستبدال المادة (٣) بالمادة التي تليها ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام : (٧) من (٦٤) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية بالموافقة على المادة (٣) كما وردت بالمشروع من مع قرار اللجنة ؟ أرجو عد الأصوات .

السيد الأمين العام : (٥١) من (٦٤) .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور نقطة نظام .

الدكتور عبد الله النسور : سيدي الرئيس الآن صوتنا مرتين ، انه تكب في القانون يصدر قانون اخر ، هل يجوز هذا التصويت ؟ انا بدي أسأل فقهاء القانون .

معالي رئيس المجلس : سل سيدي الرأي للمجلس الكريم .

الدكتور عبد الله النسور : افرض صوتنا

بالإيجاب ، هذا خطأ دستوري انا متيقن من هذا .

معالي رئيس المجلس : لذلك لم نوافق عليه المجلس يا دكتور واضح انه المجلس رفضه .

الدكتور عبد الله النسور : انا احاول ان امنع تصويتين يا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : ولذلك معالي الدكتور المجلس لم يخطئ اذا كان هذا الكلام صحيح ولذلك المجلس رفض ، المادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤- تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء فيها .

قرار اللجنة المشتركة

موافقة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد الأمين العام : (٥١) من (٦٦) .  
معالي رئيس المجلس : موافقة ، المادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥- لرئيس الوزراء أن يعين حارساً على الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة العائدة للجهة المعادية وتحدد مهام الحارس وصلاحياته والأحكام والإجراءات الخاصة بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والنفقات والتعويضات التي تستحق لتلك الأموال أو تترتب عليها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

قرار اللجنة المشتركة

موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المشتركة مطروح للمجلس الكريم ؟ أرجو عد الأصوات .

السيد الأمين العام : (٥١) من (٦٦) .

معالي رئيس المجلس : للمادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦- كل من يخالف أحكام الحظر والمقاطعة المنصوص عليها في المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون يعاقب

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

مع الاحترام الكامل لاقتراح الزميل الفاضل ، الا انني اود ان ابين : ان هناك قاعدة دستورية كل تشريعات العالم ، تقول :

ان النشر بالجريدة الرسمية هو لاعلام الكافة ، ويفترض به اعلام الكافة ، ولو ان احداً لا يضطلع على الجريدة الرسمية قد يكون ذلك ، لكن الاعلان في الجريدة الرسمية يكفي ، وهذه قرارات لمجلس الوزراء وليست امور أخرى ، وكل قرارات مجلس الوزراء المتعلقة ببعض الامور تنشر في الجريدة الرسمية كقرارات الاستملاك والجنسية وغير ذلك من الامور ، حتى ترفيعات الموظفين تنشر في الجريدة الرسمية وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : حقيقة ما تفضل به معالي الزميل محمد الزين هو تحوطاً بل حتى ان يكون الاعلام واسعاً ولكن هذا مغطى وبالنسبة لما تفضل به معالي رئيس اللجنة القانونية صحيح ، هو الاعلام للكافة هو الجريدة الرسمية المعتمدة لتوثيق ذلك وتقيته الى ايد الابد ، اما قرار مجلس الوزراء سيقراً ويعمل للصحف من قبيل وزير الاعلام ويمنع وينشر ويقال وهو اعلام كامل لا حاجة الى نص .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المشتركة بالموافقة ، موافقة ؟

هذا من الفصل

بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بفرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلتا العقوبتين ومصادرة المواد المضبوطة في الجريمة .

#### قرار اللجنة المشتركة

المادة ٦ - إعادة رقم المادة (٦) من المشروع لتصبح برقم رقم (٨) وشطب العبارة التالية الواردة في المادة (٢) للمادتين (٢) ، (٣) من ( ) .

#### قرار اللجنة

- اضافة مادة جديدة تحمل الرقم (٦) بالنص التالي :

#### المادة ٦-

أ - بالاضافة لما ورد في القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٥٣ لا يجوز السماح لأي شخص أجنبي طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو يستأجر أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة إلا بتوفر الشروط التالية :

١ - أن لا تخطر تشريعات أو ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب التملك أو الاستئجار جنسيتها تملك الأردنيين أو استئجارهم للأموال غير المنقولة فيها وأن

لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأردنيين بهذه الحقوق .

٢ - أن يستثمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك أو الاستئجار .

٣ - أن لا يؤدي ذلك التملك أو الاستئجار أو أي نشاط مرتبط بهما الى التأثير على الأمن الوطني .

٤ - أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية / الأراضي .

ب- يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي ، سواء كانوا مسجلين في الأردن أو غير مسجلين وبغض النظر عن غايات الشخص المعنوي .

ج- اذا فقد الشخص المشار إليه في الفقرة (أ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يباع العقار أو تلغى الأجرة وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

د- تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .

وتوصي اللجنة المشتركة المجلس الكريم بالموافقة

(٩٣٪) من ارض فلسطين مملوكة للدولة اليهودية و(٧٪) هي ملكية خاصة لاشخاص يهود ، وقد حرم القانون الاسرائيلي بيع اي عقار مهما كانت مساحته لغير اليهود وبهذا منع القانون الاسرائيلي اية شخص غير يهودي من امتلاك شبر من ارض فلسطين المحتلة .

ثانياً : المفترض ان اسرائيل هي الطرف الآخر في معاهدة السلام ولم نسمع ان الحكومة الاسرائيلية تنوي عرض مشروع على الكنيست للسماح لغير اليهود بشراء العقارات داخل اسرائيل .

فلماذا نحن فقط من يبادر بل ويستعجل لاصدار قانون يسمح لهم بالتملك في بلدنا ، الا يشكل هذا الامر مخالفة للدستور الاردني الذي ينص على ان البلاد وحدة لا يجوز التنازل عن اي جزء منها ، وبيع الارض لليهود يعني انهم سيملكون حرية التصرف بها كاملاً .

ثالثاً : قد يقول قائل سنشترط المعاملة بالمثل ، وهنا اتبه الى خطورة هذا الطرح ، حيث ان اليهود منتشرون في العالم ويحملون جنسيات دول ومعظمهم من الموسرين ، فلنضف الى هذا ان القانون الاسرائيلي يمنح كل يهودي بمجرد ان تضع قدمه ارض فلسطين يمنحه الجنسية الاسرائيلية ولو لم يطلبها ، ويسمح لهم ازدواج الجنسية فاليهودي الامريكي او البريطاني واللذان يمكنهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية ، يستطيع اي منهم ان يشتري عقاراً في الاردن ، لأن

على هذه المادة المضافة التي حصنت الاراضي الاردنية من البيع للاجانب الا بالشروط التي رأيتموها والشروط الواردة في القانونين المشار اليهما في مطلع المادة ، واقترح معالي الرئيس منعاً لأي ليس او غموض ان نضع اسماء القانونين رقم (٤٠) في مطلع المادة ورقم (٦١) ان نضعها هذين الاسمين في مطلع المادة اذا رأى المجلس الكريم بعد ان يتداول في هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل هناك قد اقترحت اللجنة المشتركة والحقيقة سأتكلم بصفتي انني حظيت بشرف رئاسة هذه اللجنة اللجنة اقترحت اضافة هذه المادة بعد العديد من الجراء التي ذكر من تقرير اللجنة الحديث مع اسماؤهم ، وتوصلت الى صيغة هي مطروحة بين يدي المجلس الكريم ، والقرار أولاً وأخيراً فيها للمجلس الكريم ، ساطرح اقتراح اللجنة فقرة فقرة واذا كان هناك اراء سنستمع لها حول اي فقرة من الفقرات حول هذه المادة التي اضيفت تحصيلاً لهذا القانون ، ساطرح بداية الفقرة ( أ ) الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

طبعاً للمادة كلها مرتبطة ببعضها لا تستطيع ان تفصل ( أ و ب و ج ) .

معالي رئيس المجلس : صحيح لكن لغايات تسهيل النقاش نطرحها فقرة فقرة .

السيد طلال عبيدات : سيدي ان

هذه المادة

القانون الأمريكي مثلاً يسمح لغير الأمريكي بشراء العقارات في أمريكا ، فان اشترى عندنا عدد منهم من باب المعاملة بالمثل ، وهم من مزدوجي الجنسية ، فان اسرائيل تستطيع مستقبلاً ان تطالب بحقوقها عندنا ، ومثال مستعمرة ( نهاريم ) والذي اشتراها للمهندس اليهودي الألماني الجنسية ( روتن بيرغ ) واضح امامنا . لذا اقترح على الحكومة :-

أ - أن تقدم الحكومة الموقرة بمشروع قانون يمنع بيع العقار خارج حدود البلديات لغير الاردنيين .

ب - السماح لرعايا الدول العربية بالشراء بمساحات محدودة داخل حدود البلديات فقط على ان لا يتجاوز مجموع ما يملكه غير الاردنيين في اي بلدية نسبة معينة من مساحة تلك البلدية .

وبذلك نؤكد بزمنا السيطرة سلفاً ، على اية محاولة للطامعين حيث ان امتلاك غير العرب للأرض بمساحات كبرت او صغرت وبعدة عن العمران ستكون مستوطنة شذو ام ايئاً وسموها كيفما شئتم ، ولكنها في النهاية ستكون مسماراً مغروساً في اجسادنا يدمي ويسبب لها المرض الزمن ، فلننقل بلدنا ولنجمي مستقبل امتنا والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، يعني كنت اتنى زميل طلال مع الاحترام لرأيك عند مناقشتنا هذه المادة ان يعرفنا الزملاء اذا كان هناك اقتراحات محددة ، نحن في صدد مناقشة قضية مهمة ، هذه المادة كما اسلفت

تعب عليها الزملاء في اللجنة المشتركة لناية تحصين هذا القانون وحصين هذا الوطن ، لرجو ان تعاون اذا كان هناك اقتراحات حقيقية يمكن ان تثير هذا التحصين ، السيد رئيس اللجنة . السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

اشكر الاخ طلال على حرصه المتمثل في كلامه على ضرورة تحصين الارض الاردنية من البيع لليهود او غيرهم ، واحب ان اوضح في هذا المجال ان اعضاء اللجنة لم يكونوا بأقل حرصاً بهمهم وجميع تلويهم السياسية لم يكونوا حرصاً فما اثاره الاخ طلال ، نحن نحترم هذا الرأي وقد نوقش كل الكلام ولإعادة على ما طرحه الاخ طلال من افكار لوقش في اللجنة مناقشة مستفيضة .

أود أولاً ان اشير الى ان الكلام عن القانون الاسرائيلي يمنع بيع العقار لاي اجنبي هذا كلام صحيح ( ١٠٠٪ ) ، وان ( ٩٣٪ ) من اراضي فلسطين مملوكة للدولة وان ( ٧٪ ) فقط ملكية فردية ، والاولوية لبيع لها اذا اراد الشخص الذي يملك ملكية فردية ان يبيع هذه الى الدولة ، الاولوية للدولة في الشراء عاجلنا هذه النقطة في اتنا وضعنا شرط المعاملة بالمثل بالاضافة الى الشروط الاخرى ، ومعنى ذلك ان اسرائيل لا تتبع للاجانب ، فالاردن لا يبيع لاي شخص اسرائيلي او يحمل الجنسية الاسرائيلية ، قيل أيضاً ان هناك اشخاص مزدوجين الجنسية من اليهود ، بأن يحملوا الجنسية الاسرائيلية ويحمل الجنسية الأمريكية ، واذا طبقنا شرط

على الأمن الوطني ، ثم اضفنا فقرة منفصلة وقلنا :-

( أ ) اي شرط من الشروط الواردة فيها يباع العقار .

وهنا سلطة البيع للدولة وفق تعليمات يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية . اذن لا داعي للخوف اطلاقاً فالأرض الاردنية محصنة باذن الله بموجب هذا التعديل ، ولا يمكن لها ان تباع لاي اسرائيلي ولا يمكن لنا ان نوافق نحن في اللجنة ونحن الذين نوافق على هذا القانون لا يمكن لنا ان نوافق على بيع الارض للاسرائيليين او لليهود مهما تعددت الجنسيات ، ومهما كثرت الخيل فقد عاجلنا هذه الخيل بموجب المادة ( ٦ ) بفقراتها التي اقترحناها .

ولذلك معالي الرئيس انا ارى ان الاهداف التي رعى اليها الاخ طلال من كلامه متحققة في المادة ( ٦ ) المقترحة التي اقترحها اللجنة المشتركة بعد دراسة مستفيضة للقانون رقم ( ٤٠ ) التي تتعلق ببيع وتأجير العقارات من الاجانب وهو قانون مقر ومعمول به ، نحن اضفنا شروط عليه ، رأينا أن الشروط الواردة فيه في الوضع السابق كانت قد تكفي ، ولكنها في الوضع الحالي لا تكفي فاضفنا شروط عليها وقلنا بالاضافة ، لم نقل على الرغم قلنا بالاضافة مما ورد وايضاً في قانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير الموقولة الذي كان يعطي الحق لجمعيات او

المعاملة بالمثل فان امريكا تسمح للاردني بشراء العقارات فيها ، ولذلك يجبي ان تسمح لهذا الشخص اليهودي الذي يحمل الجنسية الأمريكية بالشراء ، هذا القول ايضاً عولج بالتعديل بأن قلنا :-

ان لا تحظر تشريعات الدولة او الدول . بحيث اذا كان يحمل اكثر من جنسية ، لو كان يحمل ( ٣ ) أو ( ٤ ) جنسيات وواحدة من هذه الجنسيات لا تعامل الدولة الاردنية للمعاملة بالمثل فلا يجوز لنا ان نبيع له اي عقار ، هذا عولج وكل الثغرات التي كان يمكن ان تأتي في ذهن اي زميل عولجت بهذا التعديل .

ايضاً عملية البيع اريد ان اتكلم بناحية قانونية حتى لو بعت الاجانب لنفترض بريطانيين او المان ، هذا لا يعني انهم استعمروا او انهم يفرضون السيادة اذا تملكوا ، السيادة للدولة ولو ان الملكية للاجنبي هنا في عمان يوجد ملكيات للاجانب ، يوجد ملكيات للامان واستراليين ولامريكان ولبريطانيين ولاخوة من جنسيات عربية ، سعوديين وخليجيين وغير ذلك ، وهذا لا يعني ان الملكية تعطيه حق السيادة السيادة هي للدولة الاردنية المعترف بها دولياً والسيادة لقوانين الدولة .

اضفنا ايضاً حتى نواجه اي محدود ذكره الاخوان ، اضفنا ايضاً ان الحكومة تستطيع في حالة الدفاع عن الامن الوطني وهي الفقرة ( ٣ ) ، ان لا يؤدي ذلك التملك او الاستحجار او اي نشاط مرتبط بهما الى التأخير

هذه المادة



واحدة ، فانا اعتقد بأن المادة ( السادسة ) جاءت تخصيصاً قوياً ضد البيع ، ولكن العبارة التي تقول :-

لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية ، هذا باستثناء . فاود ان ايرن ان هناك بعض الدول العربية من رعاياها يهود فهؤلاء يمكن من خلالتهم كما يرى البعض ان تتسرب الارض الى اطراف اخرى ، ولهذا ارجو ان يضاف شيء الى هذه الفقرة لمنع شراء اليهود العرب مثل هذه الاراضي .

معالي رئيس المجلس : فيه اقتراح محدد يا دكتور ، يعني ارجو ان لا يثير الزميل للمشكلة فقط ويترك الآخرين ليبحثوا عن حل ، ارجو من يثير مشكلة ان يقترح لها حل ، الاستاذ ابراهيم سمارة .

السيد ابراهيم سمارة : شكراً معالي الرئيس .

انا عندي الحقيقة اقتراح واعادة صياغة الفقرة ( أ ) من المادة (٦) للحفاظ على ملكية الاردنيين لأراضيهم وللحد من تملك الاجانب الاراضي في الاردن ، فاني اقترح بالنسبة للنادة (٦) ( أ ) المضافة من قبل اللجنة بما يلي :-

شطب عبارة اجنبي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية ، والاستعاضة عنها بعبارة :- غير اردني . وازافة عبارة اراضي ملك بهذا عبارة اموال غير منقولة ، بحيث يقرأ النص على النحو التالي :-

هيئات او شركات خيرية اجنبية او استثمارية كان يعطيها الحق للملك في الاستثمار الزراعي ، وقلنا في الفقرة ( ب ) : يحظر تملك الاشخاص المعنويين الاجانب للاموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي .

ولذلك سيقصر الاستثمار الاجنبي كما كان على مناطق البلديات ومناطق التنظيم كما هي في القانون رقم (٤٠) سيقصر عليها ، وستكون هذه لغايات السكن او لغايات الاستثمار وتكون مرة واحدة ، وستكون المدن لا لليهود ولا لغيرهم ، وسيبقى القانون ساري المفعول وهذه المادة جاءت لتضيف شروط جديدة تمنع اي محدود تفضل به الرماء ، فمنعنا في هذا القانون في الفقرة ( ب ) التملك الزراعي ولذلك كل المخاذير ان طلال راعتها اللجنة ، وتوصي بالموافقة على هذه المادة التي نعتقد انها مادة جيدة ومنحصنة ، وقد درسنا كافة القوانين المتعلقة بها وقد استشرنا الخبير الدولي السيد عون الحصاولة واستشرنا خبراء عديدين قبل ان تقر الصياغة النهائية واحب ان اعلحكم ان هذه المادة جرت صياغتها يمكن فوق (٣٠) مرة حتى خرجت بهذا الشكل ، فارجو ان يبقوها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح

الرئيسي : الدكتور فرح الرضوي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان الشرح الذي تفضل به معالي ابو فيصل كافيه ، ولكني اريد ان ابين نقطة

هناك بيعوات لا وهمية زولا علانية ولا حقيقية على الاطلاق لا يوجد ما يخشى منه بعد نفاذ هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي الرئيس .

لقد اشتركت في معظم جلسات اللجنة المشتركة ، واني اشهد ان عمل اللجنة المشتركة كان عملاً مشرفاً ، لقد استمعت الى جميع الخبراء من اقتصاديين وتجاريين وسياسيين ووصلت الى النتيجة المشرفة التي وصلت لها ، والتي سددت جميع الثغرات الممكن ان ينفذ منها اي خلل او اي تصرف يسيء الى الارض الاردنية ، ان الارض الاردنية ارض مقدسة ونحن نثق كل الثقة بان ما وصلت اليه اللجنة المشتركة هو في صالح الوطن وصالح المواطنين وان الارض الاردنية مقدسة ولن تمس ذرة من ثوابها الطهور ، ولذلك فاني اقترح الموافقة على هذه المادة سيدي الرئيس لانها في صالح الوطن والمواطن وكلنا جميعاً وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

بداية وعن ايمان عميق فاني اؤمن بأن من كل في هذه القاعة تحت هذا السقف حكومة ونواب وموظفين وكل اردني هنا

لا يجوز السماح لاي شخص غير اردني ان يشتري او يستأجر او يملك بشكل مباشر او غير مباشر اية اموال غير منقولة ( اراضي ملك في المملكة ) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس انا اعتقد وبكل امانة ان هذا القانون لا يسمح باية حالة من الاحوال ان تتسرب ارض اردنية لاهداف سياسية او استثمارية او مشبوهة ، وانا متأكد ان البند الاول من الفقرة ( أ ) ان كان يشدد بيع الاراضي للاجانب فانما يحظره حظراً كاملاً على الاسرائيليين ، ولا يمكن لاسرائيلي من عبر هذه المادة ان يشتري ما دامت لا قانونية تسمح بهذا التملك وتعدد الجنسيات سواء عربية كانت دكتور فرح او اجنبية فهو معالج تماماً ، يعني غير مسموح من تحمل إحدى الجنسيات التملك ان يملك في الاردن لا بل وتعدى الامر التحصينات هذه الى ابطال اي بيعوات وهمية او خلف الستار كما يشاع هذه الايام ، لان هذه باطلة وستصادر وستؤول اموالها الى الخزينة الاردنية ، بل وتعدت الاحتياطات الى التخوف من بيع اردنيين في اراضي فلسطين او القدس هذا سيظل محدوداً حتى زوال الاحتلال ، وموافقة معلنة من مجلس الوزراء ، انا متأكد انه كل الجوانب وكل التقلبات التي يمكن ان تضيق هذا القانون او تثير مخاوف الاردنيين غير مؤسمة ولن تكون

هذه المادة

حريص على ارض الاردن مثلي او اكثر مني ،  
وبنفس الوقت اعتقد ان اللجنة القانونية واللجنة  
المالية المشتركة قد عملت جاهدة على تحسين  
الاراضي الاردنية ، واجتهدت باضافة المادة  
( السادسة والسابعة ) ولكن ما يدعوني الى  
الكلام هو التخوف للمستقبل من اي ثغرات  
يمكن ان يدخل منها العدو الاسرائيلي الى  
الاردن ، ومع تكرار شكري للجنة القانونية  
والمالية اقترح اقتراح محدد وهو اذا ووفق عليه  
وهو اكثر تحصيئاً ، وهو كالتالي :-

أ - بالاضافة الى ما ورد في القانون رقم  
(٤٠) لسنة (٥٣) والقانون رقم (٦١) لسنة  
(٥٣) ، لا يجوز السماح لأي شخص اجنبي  
طبيعي او معنوي لا يحمل جنسية احدى  
الدول العربية ان يشتري ، وتشطب كلمة او  
يستأجر او يملك بشكل مباشر او غير مباشر  
اية اموال غير منقولة في المملكة ونقطة ،  
وشطب باقي الفقرات من (١-٤) .

معالي رئيس المجلس : انت بالاقترح  
ترغب أن يسمح بأن يشتري وتستثني يستأجر .

السيد خليل حدادين : استثني يستأجر  
بالضبط والتوقف عند كلمة منقولة في  
المملكة ونقطة .

معالي رئيس المجلس : حسناً يا زملائنا  
يعني هذه المادة فيها عدة خطوات وعدة بنود  
متراطة ومتتالية ، اكثر اكثر ما يفدنا من اي  
زميل ان يقترح اقتراح محدد ولكي نستطيع اذا  
كان هناك قناعة في تعديل النص السيدة  
توجان .

السيدة توجان فيصل : انا سأقدم اقتراح  
محدد صياغة ، لكن قبلها بدني اوضح سبب  
تقديمي فيها وفي ردود على بعض ما قيل في  
تبرير الصيغة الحالية .

أولاً : موضوع ان التملك لا يعني  
السيادة تتوقف عنده قليلاً تأتي الى حجة رئيس  
وزراء اسرائيل عندما حاولوا ضم مدينة  
القدس ، واحتجت الحكومة الاردنية فجاء  
في حديثه :-

ان الحكومة الاردنية ما كانت لتحتج لو  
انها علمت ان اسرائيل قد اشترت (٦٧٪) من  
الاراضي التي ستضمها .

اذن مفهوم اسرائيل ورغم معرفتها  
بالقانون الدولي جيداً وفضل منا ، وتعرف  
انه لا يجوز الارض المحتلة ان يغير في وضعها  
ولا يجوز ضم بالقوة ، تعرف هذا ومع ذلك  
رئيس وزرائها يصرح ان الحكومة الاردنية لو  
علمت انها اشترت (٦٧٪) لما اعترضت ، اي  
انها تؤمن ان الشراء يتضمن سيادة سياسية .

ثانياً : تأتي الى اتفاقية السلام ، هنالك  
ما يشبه الاعتراف من قبلنا بنوع من الحقوق  
السياسية بناءً على الشراء ، لان وضع الباقورة  
فسر لنا بأن هذه استحقاقات لاستثمارات  
وأرض تم شراء شرائها من قبل اليهود ما قبل  
(٤٨) ، نسويت بهذه الصيغة ، اي اننا اعترفنا  
بهذه الاستحقاقات واعطيناهم مقابلها فهنا يأتي  
الخطورة اننا نحيل لمجلس الوزراء او الحكومة  
سيقتها حكومة بأن اعترفت بنوع من السيادة  
مبني على الشراء .

هنا فقط محصنة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ  
فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : بكل التقدير  
والاحترام اقدم شكري للزملاء اعضاء اللجنتين  
القانونية والمالية على ما بذلوه من جهد خبير في  
ايراز مشروع هذا القانون بشكل جميل وواضح  
ويتماشى مع ما عقده الاردن من اتفاقيات سلام  
، وحفاظاً على مصلحة هذا الوطن وترايه  
الطهور انني اثنى على مقترحات اللجنة  
المشتركة والاضافات التي قامت بها واضيف  
مقترحاً جديداً :-

يشطب كلمة التملك من المادة السادسة  
ايما وردت وحصرها فقط في الاستئجار .

حتى يتحقق مبدأ المعاملة بالمثل ، والذي  
يتطلع اليه معظم المواطنين مؤكدين حرصنا  
الدائم على كل حبة تراب في هذا الوطن الغالي  
وحفاظاً على ملكية الارض والثروة الوطنية  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اقتراحك شطب  
كلمة تملك ، الاستاذ داوودية .

السيد محمد داوودية : شكراً معالي  
الرئيس .

حقيقة واضح انه فيه حرص مطلق من الجميع  
على حماية الارض الاردنية ، ونحن اصلاً ما  
لنا غير الارض واين سنذهب ، وما فيه احد  
يرغب ان يترك اي ثغرة لتنفذ منها اي جهة  
لشراء الارض وتجريدها منها ، واضح تماماً انه

ثم تأتي الى القانون الاسرائيلي والقول  
بالمثل ، واذا وضعنا قانوننا هذا انا لا استغرب  
ان تأتي اسرائيل وترفع البيع لغير اليهودي ،  
لكنها ستبقى ما هو اهم هي تشترط الاولوية  
للدولة عند البيع ، من (٧٪) التي يملكها اليهود  
والعرب تشترط الاولوية ، فلو انها رفعت الحظر  
عن البيع لغير اليهودي وابقت هذا الاشتراط ،  
لاشترت الدولة اليهودية مهما كلفها ولن  
يشترى اي عربي منا هذه الارض معناته تكون  
قد امننت نفسها . لهذا أتي واقترح اقتراح  
محدد في إعادة صياغة هذه المادة بهذا  
الشكل ، الفقرة (أ) تبقى كما هي الى حد :-

اية اموال غير منقولة في المملكة نقطة ،  
وتشطب هذه الجملة التي بعدها وتستبدل :-

ويشترط في حالة التملك ما يلي :

اي ان هذه الشروط تنطبق على العربي ،  
وتشطب الجملة :

الا بتوفر الشروط التالية ويحل محلها .

ويشترط في حالة التملك ما يلي :

وتستمر الفقرة كما هي بنقاطها الاربعة .

ثم تأتي فقرة أخرى اقترح اضافتها رقم  
(ب) ثم يعاد الترتيب هذه الفقرة (ب) التي  
اقترحها تقول :

استثمار الاموال غير المنقولة لغير  
الاردنيين والعرب يكرهوا بالايجار لمدة لا  
تزيد عن ( ثلاثين ) عاماً قابلة للتجديد ويشترط  
في هذا الايجار وتجديده موافقة مجلس الوزراء

هنا من اجل

اللجنة المشتركة عبرت عن هذا الحرص بتعبير أمين وتعبير دقيق بما قدمته لنا من مواد معدلة لمشروع القانون .

جوهر الامر ان اسرائيل لا تشتري اسرائيل تحتل ، هذا هو جوهر الموضوع اسرائيل تحتل ، وارىد ان اؤكد على ان مجلسنا حمى الارض الاردنية من الاحتلال بمعاهدة السلام التي انتهت كل شيء ، اسرائيل لن تقيم شيئاً على هذه الارض بالشراء لو ارادت ذلك ، اسرائيل لهجها الاحتلال ، نحن عقدنا معاهدة السلام ووضعت حداً للمطامع الاسرائيلية الذي كانت تهدد الارض الاردنية وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اذا سمحتم لي بالرغم من مخالفتي لهجمل هذا القانون ، لكن حقيقة عندي اقتراح على الفقرة (ب) طالما نتحدث عن المادة السادسة .

معالي رئيس المجلس : دكتور دعنا نخلص من الفقرة (أ) اذا سمحت .

الدكتور مصطفى شنيكات : احتفظ بدوري والا اكلم .

معالي رئيس المجلس : تحتفظ بدورك ، زملائنا لدي بعض الاقتراحات حول الفقرة (أ) ، لذلك استفسارات استاذ احمد :

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

هـب ان شخصاً اجنبياً من اصل يهودي او من اصل اسرائيلي ، ينتمي الى دولة تسمح قوانينها بتملك الاردنيين ، تملك ارض في الاردن ، ثم اخذ فيما بعد الجنسية الاسرائيلية ، هل تنزع منه ملكية الاردن اذا لم تسمح القوانين الاسرائيلية بتملك الاردنيين لم لا ؟

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة يجيبك .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

ارىد ان اوضح اولاً اننا لو هذا المجلس الكريم الا قانون المقاطعة وحظر التعامل مع العدو وترك الامور لأصبح كل محذور تفضل به السادة الزملاء وارد الى ان تعدل القوانين المتعلقة بذلك القيود التي وضعت في المادة (٦) المقترحة ، على بيع المقارنات لم تكن واردة في قانون بيع وتأجير المقارنات من الاجانب التي هو رقم (٤٠) لسنة (٥٣) ، ولذلك وضعت كل التخيزات لتقبل من احد الشروط وهذا جواب للدكتور احمد ، انه اذا فقد المشتري او المستأجر اي شرط من الشروط ، يعني ، يجب ان تتوفر الشروط مجتمعة اذا فقد اي شرط وهنا يشير الزميل الى انه فقد شرطاً ، بحيث انه اكتسب جنسية دولة لا تسمح للاردني بالشراء في اراضيها ، وبالتالي يلغى البيع او تلقى الاجارة وينقض البيع وفق التعليمات التي سوف يصدرها مجلس الوزراء ، يعني اما بيع بالمراد المبني او بطريقة اخرى .

هذه الشروط الصعبة لم تكن واردة في القانون رقم (٤٠) يا اخوان ولكم تكن واردة في القانون رقم (٦١) ، لذلك وضعت جواباً على كل سؤال وسداً لكل ثغرة ، وافضل صياغة كانت بهذا الشكل ، كل الصياغات التي اقترحت في المجلس التي اقترحها الزملاء الكرام هي صياغات تدم عن مدى حرصهم ، ولكن اريد ان اوضح ان الثغرات تفتح بالصياغات التي طرحت هذه بتقديرنا كانت افضل صياغة لحماية الاراضي الاردنية من اي تعدي ومن اي لهب لا سمح الله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ النور الحديدي .

السيد النور الحديدي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة اود ان اقترح فقرة جديدة تأتي تحت رقم (٤) وتكون الفقرة الرابعة (خمس) ، الفقرة التي اقترحها ما يلي :-

لا يجوز السماح لاي شركة اردنية بتملك اية اموال غير منقولة في الاردن ، اذا كانت مساهمة غير العرب فيها تزيد عن (٢٥٪) من رأسمالها على انه يجوز السماح لمثل هذه الشركة بالاستئجار لمدة او مجموع مدد لا تزيد عن ثلاثين سنة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس .

يتم التعامل مع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين على اساس الجنسية التي منح له الحق بموجبها .

وهنا اذا وجدنا عندنا تلاعب ووجدنا له مداخيل سواء عربي يهودي ، او الكنيست الاسرائيلية اتخذت قراراً سياسياً وقالت دون المحيط العربي لا مانع من التعامل معها ، لان الدول عندهم ( مليون ) وعندنا (٢٠) دينار ، ممكن ان يحسم الموضوع كامل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور : شكراً معالي الرئيس .

لقد قال الزميل رئيس اللجنة مرتين ، مرة في عرضة الرئيس ومرة قبل قليل ، ان هذه القوانين وحدة واحدة ، واي اضافات او اقتصاصات لها ستفسدها ، والا مقتضياً بهذه النقطة وسأسوق التوضيح التالي : يا معالي

هنا عندنا اصل

الرئيس ، معالي الاخت توجان فيصل ان شاء الله تصير معالي تقول انها بلها تفصل الاستعجار لفقرة (ب) ، طيب في الفقرة (أ) التملك او الاستعجار له اربع شروط :-

الامن الوطني .

ان يكون الاستثمار حقيقي .

ان لا تمنع ازدواجية الجنسية والقضايا التي اثرت .

هذه يخضع فيها المشتري والمستاجر ، لما فصلتها الى مادة (ب) ، اشترطت بس قرار مجلس الوزراء ، اذن المستاجر يحق له ان لا يؤثر على الوطن ، اثر على الوطن ، وما اثر على الوطن يستاجر والاضافة فقط هي المدة المحددة ( ثلاثين ) ، انا توجه الى الاخوة ضمن هذه الفهم ، ان نظروا للمادة واحدة وان لا نقبلها بحسن النية ، يعني التعديل الذي قصده هو حسن النية ، لكنه بالتأكيد يسهل الاستعجار المكثف وغير المضبوط من قبل الدولة ، وارجو من سيادتها ، لا ان شاء الله ما بتصير سيادة تظل وزارة بس .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : انا مع الدكتور في تخوفه من موضوع ان يطبق على المشتري ولا يطبق على المستاجر ، فهذا الحل ليس بتغيير اقتراحي ، انا باعادة التقييم ان تصبح (أ) دون اضافات الشروط ، الفقرة (ب) التي اقترحتها الفقرة (ج) تأتي ، وبشروط في حالات التملك

والاستعجار ما يلي وتأتي الشروط ، هي احاد تنظيم فقط .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، لان الحصص اقتراحات الزملاء ولذي العديد من الاقتراحات حول هذه المادة ، هناك اقتراحات بتغييرات كبيرة او صغيرة في المادة ، بداية ابدأ باقتراح الرميل اللغهي ويقترح :

ان يضيف اسماء القوانين المشار اليها في بداية المادة من مع هذا الاقتراح ؟

موافقة .

هناك اقتراحات سأقولها تباعاً ، الحقيقة لا يمكن تحديد بعد الاقتراح او قرره عن قرار اللجنة بسهولة لكني ساتلو الاقتراحات تباعاً ، هناك اقتراح من الرميل ابراهيم سمارة باستبدال كلمة لا يحمل جنسية احدى الدول العربية بغير اردني . من مع هذا الاقتراح ؟

لم يفر الاقتراح .

الاقتراح الاخر من السيد الرمي بشطب كلمة تملك . من مع هذا الاقتراح ؟

لم يفر .

هناك اقتراح من الاستاذ عبد الله اخوارشيد وهو :-

يتم التعامل مع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين على اساس الجنسية التي منح له الحق بالشراء او الاستعجار او التملك بموجبه .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح .

تبدأ النقاط ان لا تحظر التشريعات والنقاط الاربعة الواردة في الفقرة (أ) حالياً .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقتراح الاخ خليل حدادين ارجو ان تملوه .

السيد خليل حدادين : الفقرة (أ) كما هي ، فقط بشطب او يستاجر التوقف عند منقولة في المملكة ، ومن ثم شطب (ب) في الفقرات من المادة السادسة .

معالي رئيس المجلس : من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح من الاستاذ طلال عبيدات ، الحقيقة الاستاذ طلال عبيدات اقترح عدة اقتراحات ، وهي اقتراحات للحكومة :

أ - ان تقدم الحكومة الموقرة بمشروع قانون يمنع بيع اي عقار خارج حدود البلديات لغير الاردنيين .

وفي اعتقادي المتواضع ان هناك آلية باقتراح القانون ، انت بحاجة الى عشرة من الزملاء او يوقفوا معك على هذا الاقتراح ، وتقدم به للحكومة ان رغبت هذا الكلام .

يقترحه الرميل طلال :-

ب - السماح لرحابا الدول العربية بالشراء وبمسافات محدودة داخل البلديات فقط ، على ان لا يتجاوز مجموع ما يملكه غير الاردنيين نسبة معينة من مساحة تلك البلدية .

الاقتراح الاخر من الاستاذ نور الحديد ، ويقترح اضافة فقرة رابعة كالتالي :-

لا يجوز السماح لاي شركة اردنية تملك اية اموال غير منقولة في الاردن اذا كانت مساهمة غير العرب ، هي تزيد عن (٢٥٪) من رأسمالها ، على ان يجوز السماح لمل هذه الشركة بالاستعجار لمدة او مجموع مدد لا تزيد عن ( ثلاثين ) سنة .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقتراح السيدة توجان فيصل وارجو ان تقرأ لنا اياه بالترتيب الجديد وباللوب الجديد ، ولسمع لسماع صوت الرميعة مرة اخرى وتفضلي .

السيدة توجان فيصل : يا الله الحسنة بعشر سنين .

الفقرة (أ) تصبح كما هي ويتوقف عند او يملك بشكل مباشر او غير مباشر اية اموال غير منقولة في المملكة . وتشطب جملة الا بتوفر الشروط التالية ويحل محلها وهنا تصبح نقطة وهذه الفقرة (أ) .

الفقرة (ب) استثمار الاموال غير المنقولة لغير الاردنيين والعرب يكون بالايجار لمدة لا تزيد على ( ثلاثين ) سنة قابلة للتجديد ، وبشروط في هذا الايجار وتسديده موافقة مجلس الوزراء .

الفقرة (ج) يشترط في حالتي التملك والاستعجار ما يلي :



من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المشتركة حول الفقرة ( أ ) من مع هذا ؟ ارجو رفع ايدي .

السيد الأمين العام : ( ٥٢ ) من ( ٧٢ ) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( ب ) دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

بالرغم من مخالفتي لجمال القانون ، لكنني اقترح اقتراح يحظر تملك الاجانب للمعنوين الاجانب الاموال ، يحظر تملك واستعجار للاسباب التالية :

أولاً : حقيقة الرقعة الزراعية في الاردن رقعة محدودة .

ثانياً : لماذا نتحدث عن الاستعجار حتى استعجار الشركات الاردنية حقيقة اثبت الواقع قديش هي ما تخدم المصالح العليا لا للوطن ولا للمواطن فما بالك باستعجار شركات اجنبية .

ثالثاً : ان الاستثمار في القطاع الزراعي هو حقيقة ضربة للاقتصاد الوطني ، لانه سوف يؤدي الى هجرة كبيرة من الريف الى المدينة ، وبالتالي الى البطالة وبالإضافة الى المشاكل التي يولدها هذا النهج .

رابعاً : لقد اثبت ان استعجار الاراضي الزراعية في العالم الثالث من البلدان العالم الاول مثل ما يحدث في الصومال ، عندما

استعجرت الشركات الاجنبية الصومال ، استطاعت ان تدمر المحصول الزراعي واللات للوز وهو سلعة اساسية .

خامساً : عندما نتحدث عن الامن الغذائي حقيقة الامن الغذائي لم يتحقق بالاساس الا بالجهد المحلي ، والاستثمار الزراعي هو عصب الامن الغذائي ، فاذا نضعه في ايدي هذه الشركات الاجنبية ، حقيقة نحن نكون قد اخطينا بقضية كبيرة وهي الامن الغذائي .

لان هذه الشركات الاجنبية اذا حاولت ان تستثمر في القطاع الزراعي لا يمكن ان تستثمر الا للتصدير وليس للانتاج المحلي والخدمة المحلية رفض المجلس التشريعي قبل اكثر من ( ٦٠ ) عام ، استعجار الوكالة اليهودية للاراضي الاردنية وبالتحديد ( غور كبد ) ، فما بالنا نحن على ابواب القرن الحادي والعشرين في هذا الظرف الصعب التي نعيشه نؤجر الاراضي الزراعية .

مع احترامي للاغلبية الساحقة في هذا المجلس واقني على زملائي ان يضيفوا هذه الفقرة خدمة لوطننا وللمصالح العليا للوطن والمواطنين :-

حظر التملك والاستعجار للأشخاص للمعنوين الاجانب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : علماً انه لا يجوز لرئيس المجلس بموجب المادة السادسة من

النظام ان يناقش وهو جالس وهو يناقش وقفة معينة .

اما انا اريد ان اقول :

كأننا اذا استمعنا الى بعض الزملاء ، كأننا نوقع عقد بالتأجير مع الآخرين .

نحن هنا نلشع قانوناً ولا نوقع عقداً للتأجير ، قبل يتم تأجير شبر واحد من الارض ، اذا وجد بأن هناك ضرراً او خطراً على البلد نحن نلشع قانوناً ، لذلك ارجو ان تكون مناقشتنا ضمن تشريعي قانون ، لا مناقشة عقد نوقع عليه سلف وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي بس كلمة شكلية في الفقرة ( ب ) ، انا الحقيقة جلسة الصياغة الاخيرة ما كنت حاضرها ، يعني حاطين كلمة الاردن ونحن استعملنا في القانون كله اصطلاح المملكة ، بس اذا ممكن عند التصويت ان تكون كلمة المملكة مكان كلمة الاردن وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : شكراً معالي الرئيس .

تعليقاً على الاقتراح الذي تقدم به الزميل انور الحديد قبل قليل ، احب ان الفت النظر الى بعض عناصر هذه المادة ايضاً احسنة

الاحكام هنا يتحدث عن ماذا ؟ يتحدث عن الشركات او الافراد الطبيعيين المسجلين في الاردن او غير المسجلين .

يعني حتى اذا اراد ان يحتال ويدخل شراكة من الداخل ، وتصبح الشركة الجديدة اسمها وراد وهي اردنية ، حتى هذا ممنوع لان هنا يقول لك :

وبفض النظر عن غايات الشخص المعنوي وبصرف النظر اذا كان مسجلاً في الداخل او الخارج .

يعني اؤكد ايضاً تمام التأكيد ان هذه المادة محصنة تماماً وحسنة الصياغة ، وان نصوت عليها كما وردت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم سمارة .

السيد ابراهيم سمارة : شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة للفقرة ( ب ) مون المادة السادسة اقترح شطب عبارة :-

للمعنوين الاجانب واستبدالها بعبارة غير الاردنيين .

وشطب العبارة لغايات الاستثمار الزراعي واضافة عبارة الاراضي الميري بعد عبارة الاموال غير المنقولة .

وشطب كلمة المعنوي في نهاية الفقرة ( ب ) . بحيث تقرأ نص الفقرة ( ب ) من

هنا عند الفصل

المادة (٦) على النحو التالي :

يحظر تملك الأشخاص غير الأردنيين الأموال غير المنقولة ( الأراضي الميري ) سواء كانوا مسجلين في الأردن أو غير مسجلين وبغض النظر عن الغاية .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

التي على اقتراح الرفيق مصطفى شنيكات ، بإضافة تحظر تملك أو استئجار ، والسبب لنا في الأردن نبحث عن استثمارات صناعية سياحية ، أما استثمارات زراعية لبلد كالاردن فيه شح كبير في المياه ، والان حتى ابارنا الموجودة عندما نعطي رخصة أو نحدد رخصة نحدد المساحات التي يزرعها ، هذا يعني انه لن يأتينا مستثمر لغايات استثمارات زراعية ، وإذا أتى لن يكون من وراء تقدمه لطلب استئجار أو تملك أراضي زراعية من وراءه هدف سياسي ولذلك التي على اقتراح الزميل والرفيق مصطفى شنيكات بإضافة يحظر تملك أو استئجار وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، لدي مجموعة اقتراحات على الفقرة (ب) ، ايضاً اطرح هذه الاقتراحات . تناهياً من الزملاء الكرام .

بداية الأستاذ عبد الكريم الدخمي تصحيح باستبدال كلمة الاردن والاستعاضة

عنها بالملكة السياقات مع صياغة القانون ككل . من مع هذا ؟ موافقة .

اقتراح من الزميل ابراهيم سمارة يقترح شطب كلمة للمعنيين الاجانب واستبدالها غير الاردنيين ، وشطب لغايات الاستثمار الزراعي بالاراضي الميري وشطب كلمة للمعوي لتصبح الفقرة ( ب ) :

يحظر تملك الأشخاص غير الاردنيين الاموال غير المنقولة في الاراضي الميري سواء كانوا مسجلين في المملكة او غير مسجلين وبغض النظر عن غايات الشخص .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح .

ايضاً اقتراح الزميل الرفيق على رأي الزميل حدادين لاقتراح شنيكات بإضافة كلمة الاستئجار ، بمعنى تصبح :-

يحظر التملك والاستئجار .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح .

قرار اللجنة المشتركة حول الفقرة ( ب ) من مع هذا القرار ؟ ارجو رفع الايدي وعد الاصوات .

السيد الامين العام : (٥١) من (٧٠) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (ج) مطروحة للمجلس الكريم ، الأستاذ جميل .

السيد جميل الحشوش : شكراً معالي الرئيس .

باسيدي ورد في المادة السادسة المضافة من اللجنة في الفقرة ( أ ) حول بند (٢) فيها

النسور .

الدكتور عبد الله النسور :

المادة تقول :-

يضع مجلس الوزراء التعليمات في حالة المخالفة ، لا توضع في القانون .

معالي رئيس المجلس : اقتراح الأستاذ جميل الحشوش ، من مع اقتراح الأستاذ جميل ؟

لم ينجح الاقتراح .

أذن لنص الفقرة ( ج ) من قرار اللجنة المشتركة ، من مع هذا القرار ؟

السيد الامين العام : (٥١) من (٦٩) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة ( د ) للمجلس الكريم ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : قبل التصويت

على هذه المادة ، حقيقة التي اثنى على التثمين للزملاء رؤساء وأعضاء اللجنتين المالية والقانونية ، ولكي نبدد مخاوف المواطنين حول هذه القوانين ، اني اطلب من الصديق الوزير معالي وزير الاعلام ان يوضح جيداً ما تفضل به قبل قليل معالي رئيس اللجنة القانونية حول هذه المادة ، لكي نستطيع ان نجيب على كل استفسار ولكي يكون المواطن على بينة من ذلك وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة هي ليست موضوع البحث ، لكنني ايضاً اطلب من معالي وزير الاعلام ان ينقل كل وجهات

ان يتوجب الاستثمار خلال ( خمس ) سنوات ، كما ورد في الفقرة ( ج ) من نص المادة :

انها اذا فقد اي شرط من الشروط المبينة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة يباع العقار . وقد جاءت هذه العبارة مبهمه لم تبين ما الذي يبيع اذا تركنا عملية البيع للمالك .

معالي رئيس المجلس : على ماذا تتكلم استاذ جميل ؟

السيد جميل الحشوش : يا سيدي الفقرة ( ج ) معطوفة على الفقرة (٢) المتعلقة بالاستثمار لمدة ( خمس ) سنوات ، يجب وضع نص واضح يبين ان عند مخالفة هذه الشروط توضع دائرة الاراضي او اي سلطة حكومية اخرى يدها على الارض او العقار وتقوم ببيعها للاردنيين بالمراد حتى لا تكون وسيلة للتجار .

معالي رئيس المجلس : فيه نص محدد عندك استاذ جميل ؟

السيد جميل الحشوش : هذا هو النص .

معالي رئيس المجلس : يجب وضع نص تقول لي ، ما هو النص الذي يهلك ياه ؟

السيد جميل الحشوش : عند مخالفة هذه الشروط توضع دائرة الاراضي يدها ، او اي سلطة حكومية يدها على الاراضي المخالفة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله

هكذا من النص

النظر في هذا المجلس بغض النظر عن الآراء وبغض النظر عن موقف هذه الآراء من القانون ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي رغم انني شايف فيه موافقات كبيرة على الفقرة (د) وما فيه نقاش ، بس اوضح للمجلس الكريم لماذا وضعت الفقرة (د) ؟

الفقرة (د) كان احد الزملاء زيادة في الحرص ، طلب ان يطلع على قرارات مجلس الوزراء في المستقبل بعد نفاذ هذا القانون اللي ستبيع اراضي للاجانب ، قليل كيف الطريق الى ذلك ؟

قل بنشرها في الجريدة الرسمية حتى يطلع الكافة وحتى يطلع مجلس النواب ويحاسب الحكومة على اي تصرف مخالف لاي توجه لهذا المجلس اولا مجلس نواب قادم وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (د) للمجلس الكريم قرار اللجنة ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ ارجو رفع الايدي .

السيد الامين العام : (٥١) من (٦٩) .

معالي رئيس المجلس : وتقر المادة ، معالي وزير الاعلام .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام : شكراً معالي الرئيس .

الاشارات التي وردت من الزملاء الاعزاء

حول التغطية الاعلامية ، عما حدث حيث نوقش مشروع القانون قبل ان يحال الى اللجنة وتم عرض جميع وجهات النظر سيتم ايضاً هذا اليوم عرض جميع وجهات النظر التي دارت والتي بينت الحرص الكامل من الجميع على المصلحة الوطنية العليا وشكراً سيدي لرئيس .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لك ، للمادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

قرار اللجنة

اضافة مادة جديدة تحمل الرقم (٧) بالنص التالي :

المادة ٧-

لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو إنشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو ارتفاق عليه بعتود رسمية أو عرفية أو بوكالة دورية وذلك فيما يتعلق بالعقارات المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣) من معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية ، إلا لأردني آخر وإذا كان المشتري غير أردني يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

بس الحقيقة يا سيدي انا ما كنت في الصياغة ، بلاش كلمة ( دورية ) بوكالة بشكل عام مطلق .

معالي رئيس المجلس : المادة المقترحة للمجلس الكريم مع تعديل اللي اقترحه معالي رئيس اللجنة ؟ رفع الايدي وعد الاصوات .

السيد الامين العام : (٥١) من (٧١) .

سابقاً رئيس اللجنة ، وهذه المادة نقل مكانها وتقرأ كما يلي :-

كم من يخالف احكام الحظر والمقاطعة المنصوص عليها في المادتين (٢) و (٣) .  
افرض واحد خالف المادة (٧) ، يعني باع في الضفة الغربية وفلسطين مش لازم نقول : كم من يخالف هذا القانون . بس بحب أسأل الرئيس .

معالي رئيس المجلس : وضع له معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : اصبح النص كالتالي ابو زهير مثل ما بذلك :-

كل من يخالف احكام الحظر والمقاطعة المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب بالاشغال المؤقتة او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار او بكلا العقوبتين ومصادرة المواد المضبوطة في الجريمة .

معالي رئيس المجلس : اتفقت معه ؟ حسناً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الغرامة بيدو يسيره جداً ، البديل الاخر السجن والاشغال الشاقة ، فالغرامة ( الف ) دينار ولا تزيد على ( عشرة ) آلاف دينار هذه غرامة يسيرة جداً ، اقترح ان تكون الغرامة لا تقل عن (خمسة ) آلاف دينار ويمكن ان لا تزيد على ( مئة ) الف دينار . لان هذه القضية ما تمشي كأنها مخالفة سير .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الشخابة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي بتحبوا لشرح لماذا اقترحت اللجنة هذه المادة ؟

معالي رئيس المجلس : الحقيقة لغايات فنية يا معالي الرئيس .

السيد رئيس اللجنة : لا الحقيقة لغايات بيع الاراضي في الضفة الغربية والقدس .

معالي رئيس المجلس : المادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦-

كل من يخالف احكام الحظر والمقاطعة المنصوص عليها في المادتين (٢) و (٣) من هذه القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار او بكلا العقوبتين ومصادرة المواد المضبوطة في الجريمة .

قرار اللجنة المشتركة

اعادة ترقيم المادة (٦) من المشروع لتصبح برقم (٨) وشطب العبارة التالية الواردة في المادة ، للمادتين (٢) و (٣) .

كل من يخالف بشكل مطلق بلاش تشير الى (٢) و (٣) .

معالي رئيس المجلس : الدكتور النصور تفضل .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس هذه المادة السادسة كما هو ذكر الرئيس

هذه المادة اصل



الدكتور عبد الحافظ الشخانة : شكراً  
معالي الرئيس .

أنا اقترح ان يكون النص كالتالي :-

كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة الى اخره . ونحن نتكلم عن قانون باكملة يا سيدي .

معالي رئيس المجلس : لدي بعض الاقتراحات ، هناك اقتراح من الرميطة بموضوع مستوى العقوبة للمادة تقترح :

استبدال العقوبة بحددها الادنى لتصبح ( خمسة ) آلاف وبعدها الاعلى ( مئة ) الف دينار .

الاستاذ اخوارشيدة نقطة نظام .

السيد عبد الله اخوارشيدة : معالي الرئيس يتساءل بعض الاخوان حول نص الفقرة الاخيرة اصبحت المادة ( ٨ ) ، انه اذا كان شخص معنوي كيف يعاقب بالاشغال الشاقة .

معالي رئيس المجلس : هذه ليست نقطة نظام يا سيدي ، هذا سؤال وليست نقطة نظام وأنت قانوني استاذ عبد الله .

السيد عبد الله اخوارشيدة : انا بدي اوضحها لمعالي الدكتور عبد الله النور .

معالي رئيس المجلس : جاوبه اذا ممكن معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي اذا سمحت ، الشخص المعنوي فيه اصول خاصة بقانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات ، كيف يعاقب اذا لم تكن العقوبة

فيها غرامة يعني ، كانت العقوبة بالمعنى فقط فيه اصول خاصة كيف يعاقب الشخص المعنوي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، اذن اقتراح من الرميطة برفع الحد الادنى من ( ١٠٠٠ ) دينار الى ( ٥٠٠٠ ) دينار والحد الاعلى من ( ١٠٠٠٠ ) الى ( مئة ) الف دينار من مع هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : ( ١٩ ) من ( ٧٢ ) .

معالي رئيس المجلس : ولم ينجح الاقتراح ، اقتراح الدكتور الشخانة ان تكون المادة :- كل من يخالف احكام هذا القانون . من مع هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات .

السيد رئيس اللجنة : انا مع اقتراح الدكتور الشخانة ، ان شاء الله الدولة تعاقب .

معالي رئيس المجلس : برفع الابهدي حتى نقدر نعد الاصوات .

السيد الامين العام : ( ٥٠ ) من ( ٧٢ ) .

معالي رئيس المجلس : وينجح اقتراح الدكتور الشخانة ، اذن قرار اللجنة مع التعديل التي اقر من الدكتور الشخانة .

من مع هذا القرار ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : ( ٥٢ ) من ( ٧٢ ) .

معالي رئيس المجلس : للمادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧- تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : مع اني مع عدم الغاء القوانين منذ البداية ، من الذين سيصوتون ضد القانون ككل في النهاية ، لكنني اقترح اقتراح ونحن مقبلين على فترة لا نعلم مداها وابعادها بشكل واضح ، ومتاكدين من ان نوابا عدونا لم تتغير ، لذلك اقترح الاقتراح التالي ومن لم الاخ عبد الله النور يعطينا رأيه بدستورية هذا الاقتراح . في المادة بدل ان تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها ، ان يكون التالي :-

تجمد القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح من الزميل حدادين ، كلمة الالغاء بتجميع القوانين ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اذن قرار اللجنة المشتركة من مع القرار ؟

السيد الامين العام : ( ٥٢ ) من ( ٧٢ ) .

معالي رئيس المجلس : المادة التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨-

لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

أ - قانون منع بيع العقار للعدو رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٧٣ .

ب - القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون منع الاتجار مع اسرائيل رقم ( ٦٦ ) لسنة ١٩٥٣ .

قرار اللجنة المشتركة

المادة ٧-

اعادة ترقيم المادة ( ٧ ) من المشروع لتصبح برقم ( ٩ ) .

فيه عندنا الغاء ثلاثة قوانين ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) ، اول قانون ، قانون منع بيع العقار للعدو ، الفقرة ( ب ) التي هو القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل ، هذا القانون ضمناً في مادته الاولى فقرة ( ب ) ، يعني اذا رجعنا للقانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ( ١٠ ) لسنة ( ٥٨ ) ، نجد النص التالي :-

يلغى هذا القانون قانون الاتجار مع اسرائيل رقم ( ٦٦ ) لسنة ( ٥٣ ) والقانون المعدل لقانون منع الاتجار مع اسرائيل رقم ( ٥ ) لسنة ( ٥٦ ) ، فما فيه داعي للفقرة ( ج ) ، ما دام الغينا القانون الموحد امقاطعة اسرائيل ، فهو ضمناً قد يلغى اصلاً غير معمول به .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النور .  
الدكتور عبد الله النور : انا فهمت من معالي ابو فيصل اذا الغينا القانون التالي ، فالغينا الغاء القانون الثالث ، ولذلك ارجو الابقاء على النص كما ورد .

هذا من اجل



## قرار اللجنة المشتركة

المادة ٨-

إعادة ترقيم المادة (٨) من المشروع لتصبح برقم (١٠) .  
معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .  
السيد رئيس اللجنة :

## المادة ٩- كما وردت في المشروع

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

## قرار اللجنة المشتركة

المادة ٩-

إعادة ترقيم المادة (٩) من المشروع لتصبح برقم (١١) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .  
زملاننا الأفاضل هنا بأني القانون ككل ، وهنا قصدت ان هناك طريقتين لرد

## الاسباب الموجبة

تنفيذاً لأحكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤ (قانون تصديق معاهدة السلام) ، وبعد ان زالت الغاية من التشريعات التي تحظر التعامل مع إسرائيل بالذات ، فقد نص مشروع القانون على إلغاء القوانين ذات الصلة بذلك وهي :-

- قانون منع بيع العقار للمدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

- القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

- قانون منع الإيجار مع إسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

ولما كانت القوانين الأردنية النالدة لا تشمل ما ينظم المقاطعة الاقتصادية او حظر التعامل مع المدو ، باستثناء القوانين المتعلقة بالتعامل مع إسرائيل ، والتي اعتبرت دولة معادية حكماً ، فقد جاء مشروع القانون هذا لتنظيم امور المقاطعة والتعامل مع المدو ، وذلك عند قيام موجبات لذلك ، وقد اناط المشروع بمجلس الوزراء حق اعلان المقاطعة الاقتصادية ، او اعتبار جهة ما معادية .

## مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

## قانون المقاطعة الاقتصادية

## وحظر التعامل مع المدو

## كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع المدو لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- أ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لمجلس الوزراء أن يقرر اعتبار أي دولة أو هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون .

ب - مجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظور التعامل بها مع الجهات المعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر ، والقيود والشروط المفروضة على ذلك التعامل ، والاستثناءات من الحظر .

المادة ٣- لمجلس الوزراء أن يقرر اعلان المقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص ويحدد مدى هذه المقاطعة والأموال والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها ، والاستثناءات منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤- تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء فيها .

المادة ٥- لرئيس الوزراء أن يعين حارساً على الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة العائدة للجهة المعادية ويحدد مهام الحارس وصلاحياته والأحكام والاجراءات الخاصة بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والنفقات والتمويضات التي تستحق لتلك الأموال أو تترتب عليها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦- أ - بالاضافة لما ورد في قانون ايجار وبيع الأموال غير المنقولة من الاجانب رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣ لا يجوز السماح لأي شخص أجنبي طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أو يستأجر أو يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أية أموال غير منقولة في المملكة إلا بتوفر الشروط التالية :-

١- أن لا تحظر تشريعات أو ممارسات الدولة أو الدول التي يحمل طالب التملك

هذا من الفصل

- أو الاستتجار جنسيتها تملك الأردنيين أو استتجارهم للأموال غير المنقولة فيها وأن لا تكون هناك عوائق عملية تحول دون تمتع الأردنيين بهذه الحقوق .
- ٢- أن يستثمر العقار بشكل عملي خلال مدة خمس سنوات من تاريخ التملك أو الاستتجار .
- ٣- أن لا يؤدي ذلك التملك أو الاستتجار أو أي نشاط مرتبط بهما إلى التأثير على الأمن الوطني .
- ٤- أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية / الأراضي .
- ب - يحظر تملك الأشخاص المعنويين الأجانب الأموال غير المنقولة لغايات الاستثمار الزراعي ، سواء كانوا مسجلين في المملكة أو غير مسجلين وبغض النظر عن غايات الشخص المعنوي .
- ج - اذا فقد الشخص المشار اليه في الفقرة ( أ ) أي شرط من الشروط الواردة فيها يباع العقار أو تلغى الأجرة وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .
- د - تنشر التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب هذه المادة في الجريدة الرسمية .
- المادة ٧- لا يجوز لأي أردني نقل ملكية أي عقار أو إنشاء أي حق تصرف أو انتفاع أو ارتفاق عليه بعقود رسمية أو عرفية أو بوكالة وذلك فيما يتعلق بالمقاربات المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣) من معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية ، إلا لأردني آخر وإذا كان المشتري غير أردني يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .
- المادة ٨- كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالأشغال المؤقتة أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلا العقوبتين ومصادرة للمواد المضبوطة في الجريمة .
- المادة ٩- تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-
- أ - قانون منع بيع العقار للمدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .
- ب - القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .
- ج - قانون منع الاتجار مع اسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

- المادة ١٠- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .
- المادة ١١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

## حكم غير

أمين عام مجلس الأمة

معالي رئيس المجلس : السيد الامين

العام .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة

حكم غير

م. سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : الجلسة القادمة  
يوم الأحد ٣٠ / ٧ / ١٩٩٥ الساعة الخامسة  
مساء وترفع الجلسة .

رئيس مجلس النواب

سعد هایل السرور

هنا من الفصل